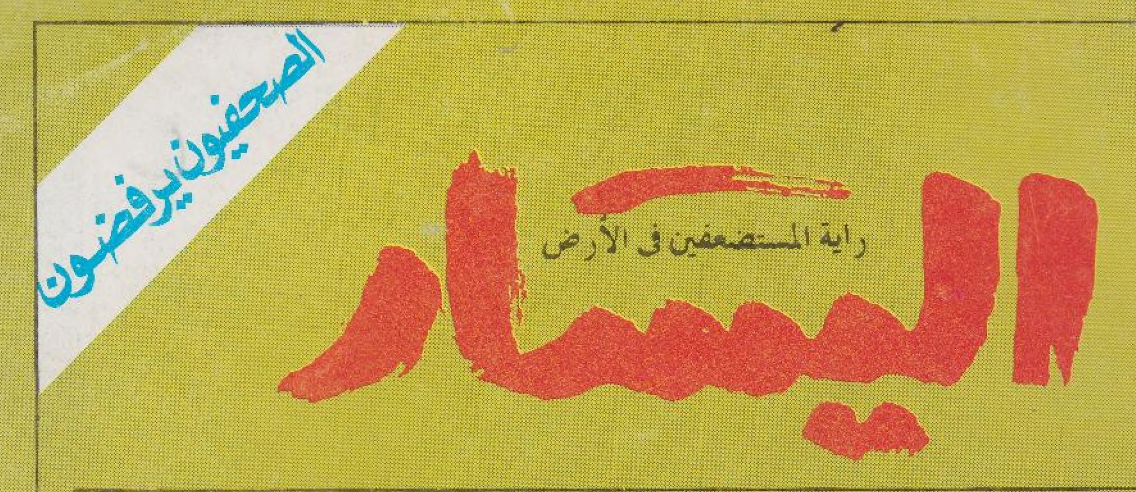


■ العدد الخامس والاربعين/ نوفمبر ١٩٩٣م/ جمادى الأول ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■



حكومة جديدة .. ولا تغيير

"الخصخصة هى الحل" .. ومليون عامل يعترض

ماذا فعلت الصومال بأمريكا؟

عقبات تعترض اتفاق غزة - أريحا

مبايعة بلا منافسة .. ودعوة للحوار !

الجيش الروسى .. قنبلة موقوتة لسنوات قادمة

في هذا العدد

اليسار

هموم الداخل

سيطر الهم الداخلي على موضوعات هذا العدد .بدءا من نتائج الاستفتاء الهزلي على رئاسة الجمهورية وهوجة المبايعة ، مرورا بتشكيل حكومة د. عاطف صدقي- أطول رؤساء الوزارات عمرا في الوزارة- ودعوة الرئيس للحوار والاتفاق الوطني، والمشاكل الاقتصادية، وحتى الهجمة الحكومية على حرية الرأى والصحافة والعمل السياسي، وعلى الصحفيين ونقابتهم الصامدة ، وموقف الاحزاب التي قالت «لا» لمبارك من القيود المفروضة على حركتها.

ولكن الهم الداخلي لايمكن أن يشغلنا عن قضايا الأمة والعالم حولنا، فالترابط أصبح أكثر عمقا وخطورة.

وفي هذا العدد نواصل النقاش والحوار حول إتفاق غزة- اريحا والسوق الشرق أوسطية.. سواء موقف المعارضين، أو العقبات التي تواجه الاتفاق في التنفيذ أو حتى الاختلاف في الاجتهادات بين أسرة تحرير اليسار، والتي تحتل جزءا هاما من رسالة الصديق «نظير مجلي» من حيفا، والتي إختارلها عنوان «رسالة غير عادية»، وموضوع للزميل «حسين عبد ربه» الذي يعلق على ندوة العدد الماضي.

ومن واشنطون يشرح سمير كرم السياسة الأمريكية في الصومال ليصل الى جوهر هام في السياسة الخارجية والأمريكة يقوم على استخدام القوة العسكرية في العالم الثالث.

ومن موسكو يضع أحمد الخميسي أيدينا على عنصر الحسم في الصراعات الروسية الحالية، وهو الجيش الروسي، واحتمالات تدخله في المستقبل.

وتنقلنا فريدة النقاش إلى موضوع يكاد يكون غائبا عن الاهتمام العام، وهو الهجرة المصرية والعربية الى أوربا، من خلال «رسالة باليرمو» التي تلقى الضوء على كيفية احساس الغرب (ايطاليا) بهذه المشكلة.

بالطبع لن يرضى البعض عن هذه الوجبة ، وسيسأل أين تحليلكم لما حدث في باكستان واليونان وبولندا والمغرب..

ونجيبه مؤكدين أننا لم نهمل هذه القضايا جميعا وسنحاول تغطيتها في أعداد قادمة فكلها أحداث حية متطورة سنعيش معها فترة طويلة.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

دعوة الرئيس للحوار بين المخاوف والقواعد

حسين عبد الرازق

فى الخطاب الذى القاه الرئيس حسنى **مبارك** مع بدء فترة حكمة- أو ولايته- الثالثة أمام أعضاء مجلسى الشعب والشورى، وعقب تأدية اليمين الدستورية، وجه الرئيس دعوة **«لاتفاق وطنى على الأهداف القومية الاساسية فى المرحلة القادمة»**، والى إجراء **«حوار بناء يحدد أولويات العمل الوطنى» تشارك فيه الاحزاب والقوى المصرية الديمقراطية»**.

قال الرئيس.. «كان شاغلى الحقيقى ولم يزل، أن يتسع نطاق المشاركة فى العمل الوطنى الى حد يستوعب الجميع، الأغلبية والأقلية، المؤيدين والمعارضين **فى إجماع وطنى يضع مصالح الوطن العليا**، فوق خلافات الأشخاص والاحزاب وفوق اعتبارات اللعبة السياسية، واغراءات الكسب العاجل على حساب المصلحة الوطنية.. وأحسب أن الاستفتاء يستلزم أن يكون أول اهدافنا هو الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، لأنه بغير استقرار الوطنى وأمنه يستحيل إنجاز أى تقدم حقيقى... إننى أدعو كل القوى المصرية الديمقراطية من فوق هذا المنبر الموقر، وفى حضور ممثلى الشعب، الى حوار بناء يحدد أولويات العمل الوطنى، فى اطار ادراك مسئول لمشاكل مصر وتحدياتها الراهنة، وفهم واع لظروفها الدولية والإقليمية، وحساب دقيق لمخاطر المجازفة على وطن لم يزل ينوء بالأعباء ويواجه أعتى التحديات..»

وقد إهتمت الاحزاب والقوى السياسية كافة بهذه الدعوة للاتفاق الوطنى والحوار. فرغم أن مثل هذه الدعوة تكررت كثيرا على السنة وأقلام محسوبة على الحكم، فهذه **هى المرة الأولى التى تأتى مباشرة من رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الحاكم، والذى يمثل فى نظام الحكم القائم سلطة القرار الحقيقية إن لم تكن الوحيدة**.

وبداية يجب التفرقة بين **دعوة الرئيس للحوار** لتحديد أولويات العمل الوطنى، والدعوة **«لإجماع وطنى»** فالاجماع ليس من طبيعة الأمور، وهو أمر ينتمى للأنظمة الشمولية وأنظمة الحزب الواحد، وللمراحل مواجهة الاحتلال والعدوان الخارجى.

من هنا فإن مانهتم به كل القوى السياسية الديمقراطية هى قضية الحوار.

فالحكم الحالى، ومنذ قبوله -شكلا- بالتعددية السياسية والحزبية، رفض عمليا أى حوار مع القوى والاحزاب السياسية، وانطلق من قناعة أنه مالك للحقيقة المطلقة، ولديه تفويض من السماء ليفعل بنا مايشاء، وأنه حزب الأغلبية الشعبية (متجاهلا أنها أغلبية وهمية قائمة على التزوير).. فإذا جاء الحاكم اليوم ووجه دعوة للحوار ،فهو أمر يستحق المحاولة والاختبار على أرض الواقع.

وقد عبرت الاحزاب والقوى السياسية عن تخوفها- رغم استعدادها للتجاوب مع هذه الدعوة- من تجارب سابقة مشابهة انتهت الى طريق مسدود، إما لأن الحكم أراده حوارا من جانب واحد، أو حاول استغلاله لتصوير الأمر وكأن هناك موافقة إجماعية على سياساته واختياراته. فأشار البعض الى تجربة المؤتمر الاقتصادى الذى ضرب الحكم عرض الحائط برأى المشاركين فيه من كل الاتجاهات (ولم يكونوا ممثلين رسميا للأحزاب السياسة)، أو الاتفاق الذى تم التوصل اليه حول قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض، وكيف نقضت الحكومة أسس هذا الاتفاق فى مجلس الشعب استنادا الى أغلبيتها المصنوعة.

ونخشى أن تكون هذه الدعوة مقصود بها استغلال الحوار لتمرير أخطر وأسوأ القوانين التى يجرى اعدادها، مثل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن، أو قانون العمل والنقابات العمالية،أو سياسة بيع القطاع العام واهدار ثروة الشعب المصرى وتسليمها للأجانب.. **فضلا عن استخدام الحوار كغطاء للسياسة الخاطئة التى تنتهجها السلطة فى مواجهة الإرهاب** ، والتى تقوم على المواجهة الأمنية فقط، وبأسلوب يتجاهل الدستور والقانون وحقوق الانسان ،، مما يضاعف من ضحايا الإرهاب على الجانبين ، ويزيد من العنف المتبادل.

كما توقفت بعض القوى أمام كلمات وردت فى خطاب الرئيس ، وبعض الممارسات التى تتناقض مع أى حوار من أى نوع.

فالرئيس فى خطابه يقول - وهو مايتناقض مع الواقع والحقيقة - أننا «قطعنا أغلب الشوط الى ديمقراطية مكتملة مسئولة تضمن سلامة السير على الطريق» ويقول أيضا «وانفتح المجال واسعا أمام كل القوى السياسية كى تشارك فى حياة حزبية شملت كل التيارات وكل القوى»!! ويؤكد فى نفس الخطاب على استمرار السياسات التى أنتجت الأزمة الحالية.

وعلى أرض الواقع فقد أتخذت السلطة بعد ساعات من هذا الخطاب سلسلة من الاجراءات القمعية استهدفت **حرية الصحافة والصحفيين ، حرية الرأى والعمل السياسى**، بدأت بحمله **«ضبط واحضار»** عدد من قادة حزب العمل وصحفى جريدة الشعب ، ثم العدوان على القانون بحجزهم وحبسهم احتياطيا والافراج عنهم بكفالات ضخمة (القانون يمنع الحبس الاحتياطى فى قضايا النشر) ، وأخيرا محاولة ضرب نقابة الصحفيين عن طريق صفقة بين بعض «كبار» الصحفيين المسئولين ، ورجال الحكم تمثلت فى مشروع القانون الذى رفضه جموع الصحفيين فى مؤتمرهم يوم الأربعاء ٢٠ أكتوبر الماضى.



حسنى مبارك

ومع ذلك فإن الاحزاب جميعا أكدت استعدادها للحوار ، ووضعت لذلك قواعد وشروط تكفل الجدية لهذه الدعوة ، ويمكن تلخيص هذه القواعد فيما يلى:

* **أن تتحول هذه الدعوة الى عمل محدد.** كأن يدعو الرئيس- كرئيس للحزب الوطنى- رؤساء الاحزاب وممثلى القوى السياسية الفاعلة فى الساحة (كالشيوعيين والاخوان المسلمين) الى اجتماع يضمهم (أوممثليهم) للنقاش حول اعداد جدول أعمال هذا الحوار.
* **أن يدور الحوار على أساس جدول أعمال متفق عليه.**
* **أن يكون الحوار علنيا**، ليكون الرأى العام طرفا فيه، يعرف مواقف كل حزب، ويمارس ضغوطه ورقابته ضمانا لنجاح الحوار.
* **أن لايستبعد من الحوار أى حزب أو قوة سياسية ترغب فى المشاركة** ، وتعلن قبولها للعمل الديمقراطى.
* **أن يلتزم الحكم بعدم الالتفاف على الحوار واللجوء إلى اصدار قوانين أو اتخاذ اجراءات تتعلق بالقضايا الاساسية والمحورية التى** يدور حولها الحوار، قبل الانتهاء من مناقشتها والوصول الى اتفاق (أو إختلاف) حولها. فتمرير مثل هذه القوانين من وراء ظهر المتحاورين، وتصور أنه يمكن استغلالهم كغطاء لاصدارها، يعنى باختصار قطع الحوار لأن الحكم يكون - حينئذ- قد كشف عن تلاعبه وعدم جديته.

ليس عيبا القول أن الثقة مفقودة فى الحكم بعد تجارب سلبية عديدة، آخرها هذا التزوير الفاضح لاستفتاء الرئاسة، والهجمة على حرية الصحافة والرأى والعمل السياسى الحزبى.. ولكننى أتصور أن الجميع مستعد لتجربة أخرى وأخيرة، اذا وضعت قواعد صحيحة تشير الى قدر معقول من جدية الدعوة التى أطلقها رئيس الجمهورية.

الجو السياسي

حكومة جديدة .. والتغيير!

نجحت الصحف الحكومية.. وبعض تصريحات الرئيس - في إقناع الرأي العام أن الحكومة الجديدة التي ستتشكل مع بدء الولاية الثالثة للرئيس «حسني مبارك» ستكون أول وأهم مؤشر على الاتجاه إلى إجراء تغييرات هامة في الحكم. ورغم أن البناء السياسي والدستوري يجعل السلطة السياسية الحقيقية في يد رئيس الجمهورية وحده، ويحول رئيس الوزراء والوزراء إلى مجرد موظفين كبار، وهو ما أكدته كل التجارب والحكومات السابقة، فقد استفاد الإعلام من تطلع الرأي العام لأي تغيير ولو جزئي، لإقناعهم بأن التغيير قادم عبر الحكومة الجديدة.

من هنا كان رد الفعل على إعلان الحكومة الجديدة مساء الخميس ١٥اكتوبر مزيجا من الدهشة والضيق واليأس من أي إمكانية للتغيير، عبر عنه البعض بالعبارة الشهيرة ..«مافيش فايده».

ركزت الدوائر السياسية والحزبية ملاحظاتها على الحكومة الجديدة والمنهج الكامن وراء تشكيلها ، والذي يفسر رد فعل الرأي العام، على ما يلي:

** إعادة تكليف د.عاطف صدقي برئاسة مجلس الوزراء تأكيدا لاستمرار نفس الأساليب والسياسات وللطبيعة غير السياسية لمجلس الوزراء، الذي تحول في السنوات الأخيرة إلى جهاز إداري لاصلة حقيقية له برسم السياسات، خاصة في قضايا الأمن والدفاع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية.

فقد أثبت د.عاطف صدقي أنه مدير مكتب ناجح لرئيس الجمهورية وليس رئيسا للوزراء بالمعنى الصحيح.

** لم يمس التغيير في أسماء الوزراء أي وزارة أساسية أو ما يسمى بوزارات السيادة «الخارجية- الدفاع- الإعلام- الداخلية.»

** وتتأكد الطبيعة غير السياسية للوزارة من أسماء الوزراء الجدد فمن بين ١٣ وزيرا جديدا لايوجد أكثر من ٥وزراء يمكن اعتبارهم -مع التجاوز- شخصيات سياسية وهم «كمال الشاذلي- د.ممدوح البلتاجي- د.محمد زكي أبو عامر- أحمد العماوي- م.صلاح حسب الله.».

بينما بقية الوزراء مجرد موظفين كبار أو خبراء بيروقراطيين أو تكنوقراطيين ، ليسوا بالضرورة بارزين في مجالاتهم.

فوزير الري من كبار مهندسي الوزارة،ووزير الاقتصاد أحد رؤساء مجالس إدارات البنوك، ووزير الدولة للإنتاج الحربي رئيس لهيئة التسليح، ووزير السكان مقرر المجلس القومي للسكان، ووزير الصناعة مهندس ميكانيكي وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية، ووزيرة البحث العلمي من علماء المركز القومي للبحوث، ووزير التعمير والمجتمعات العمرانية أستاذ للإنشاءات الخرسانية بالجامعة، ووزير الصحة أستاذ بكلية الطب، ووزير الإسكان رئيس مجلس إدارة شركة مقاولات..

** ولايوجد منطق مقبول واحد ، يفسر خروج بعض الوزراء أو بقاءهم. مثل النجاح أو الفشل في تنفيذ سياسة الحكومة (بصرف النظر عن الرأي في هذه السياسية)..

فمثلا خرج وزراء هناك شبه إجماع على احترامهم وتقدير أدائهم ودورهم خرجوا في هذا التعديل مثل «المهندس حسب الله الكفراوي»، والمهندس محمد عبد الوهاب، ود.محمد راغب دويدار...»

بينما بقي وزراء هناك شبه اجماع أيضا على عدم نجاحهم في تنفيذ مسئولياتهم من أبرزهم..«د.يوسف والي، آمال عثمان،جلال أبو الذهب، محمد علي محجوب».

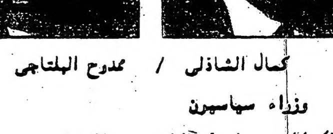
** والقول بأن التعديل استهدف تجديد دماء الحكومة بوجوه شابة أمر غير صحيح فبينما بقي عدد من أقدم الوزراء في مناصبهم مثل آمال عثمان (فبراير ١٩٧٧) وسليمان متولي (أكتوبر ١٩٧٨) وماهر أباظة (مايو ١٩٨٠) وصفوت الشريف.. الخ فإن الوزراء الجدد بعضهم جاوز الستين مثل (أحمد العماوي (٦٢)- ود.علي عبد الفتاح المخزنجي (٦٣)-د.محمود محمد محمود (٦٣)- صلاح حسب الله(٦٤)..).

ومتوسط سن الوزراء الجدد عامة (٥٧,٦).

** ويغيب المنطق أيضا في إنشاء وإلغاء الوزارات وإضافة وزارات جديدة إلى وزراء بعينهم.

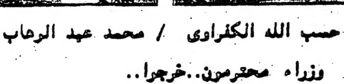
فالدكتور يوسف والي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي والذي كان متوقعا فصل استصلاح الأراضي بعيدا عن مسئولياته تمسك بالوزارتين وأضيفت إليه أيضا الثروة الحيوانية والسمكية.

وأضيفت وزارة الانتاج الحربي إلي وزير الدفاع مع تعيين وزير دولة للانتاج الحربي وأضيفت أيضا المتابعة إلى وزير شئون مجلس الوزراء. وتم فصل وزارة الإسكان والمرافق عن وزارة المجتمعات العمرانية وفصل الثروة المعدنية عن وزارة البترول وإضافتها إلى وزارة الصناعة.

كمال الشاذلي / ممدوح البلتاجي

وزراء سياسيون



حسب الله الكفراوي / محمد عبد الوهاب

وزراء محترمون..خرجوا..



أمال عثمان

يوسف والى

ماذا يقرأ؟

والفيت وزارة شئون الهجرة والمصريين فى الخارج ونقل اختصاصها لوزارة الخارجية.

وأضيف إلى مسئولية د.عاطف عبيد وزير التنمية الإدارية، البيئة ، وقطاع الأعمال.

** وتؤكد غياب المنطق والمنهج الارتباكات التي صاحبت تشكيل الوزارة إلى حد أن بعض الوزراء الذين أعلن عن خروجهم من الوزارة عادوا إليها فى اللحظة الأخيرة (آمال عثمان)، رتغيير اختصاص آخرين فجأة «د.ممدوح البلتاجى- من وزير لشئون مجلسى الشعب والشورى إلى وزير للسياحة» والفيت بعض المناصب الوزارية بعد الإعلان عنها ، مثل وزير دولة لشئون الخارجية(وكان مرشحا لها د.محمد عبد اللاه ولكن وزير الخارجية اعترض على وجود وزير دولة للشئون الخارجية.

** أثارت «إقالة» د.صلاح حامد رئيس مجلس إدارة البنك المركزى- على الأصح إجباره على الاستقالة- استياءا واسعا فى الدوائر السياسية، خاصة وأن أسباب هذه «الإقالة» غير معروفة.. وبينما تؤكد بعض الدوائر أن هذه الإقالة ترجع إلى قرار من الرئيس مبارك شخصيا، ترى دوائر أخرى أن د.عاطف صدقى يقف وراء هذا القرار.

وتتوقع الدوائر السياسية فى ضوء هذه الملاحظات أن تستمر الحكومة فى نفس السياسات القديمة التى أدت إلى الأزمة الحالية مع الإسراع فى تنفيذ طلبات وأوامر صندوق النقد الدولى. وينتظر أن يحظى موضوع إصدار قانون جديد للعلاقة بين ملاك ومستأجرى العقارات ، وقانون جديد للعمل بأولوية أولى خلال الدورة القادمة لمجلس الشعب.

سعد الدين الشاذلى :

معلوماتنا عن حرب أكتوبر مازالت ناقصة ومضطربة

- من حقى أن أدافع عن كرامتى أمام مواطنى بلدى
- حرب الخليج تمت كما توقعت والخطأ فى العراق

فرضت القنوات الرسمية حصارا إعلاميا على الفريق متقاعد سعد الدين الشاذلى (٧٢عاما) رئيس أركان القوات المسلحة المصرية الأسبق. وتم تذكير الصحف أن الأحاديث معه يمكن أن توقع تحت طائلة القانون إذا تعرضت للقضايا التى حوكم بسببها ، واتهم فيها بإفشاء أسرار عسكرية. المعروف أن هذا الاتهام قد سبب صدمة قاسية للفريق الشاذلى، وهو الرجل الذى عرف طوال حياته بالانضباط والصرامة، والطريف أن أغلب الصحف والمجلات المصرية الكبرى، أجرت أحاديثا مع الفريق الشاذلى، وظلت تنتظر ضوء أخضر للنشر.

وقد علم أن جهات سيادية على أعلى مستوى كانت قد قررت عدم استخدام اجراءات قانونية حادة، فى حالة إذا ماكان الحديث المنشور للشاذلى، لايتطرق الى قضايا بعينها ، ترى هذه الجهات بإجماع أنها تتعلق بالأسرار القومية. جاء ذلك بعد أن علا الصخب فى الصحف الرسمية بشأن ما هو الموقف تحديدا فى حالة إجراء أحاديث ونشرها.

من جهة ثانية يرى بعض المراقبين أن أحاديث الشاذلى قد تخدم تيار الاسلام السياسى، بعد أن مالت أفكار الفريق فى هذا الاتجاه منذ سنوات قليلة، مما يزعج السلطات المصرية كما تحدث بعضهم عن المخاوف الرسمية من أن يفجر الشاذلى قضايا شائكة فى أحاديثه تتعلق بالراحلين أمثال السادات والمشير أحمد اسماعيل. والحاليين ممن هم فى مناصب رسمية أو علي قيد الحياة. والمعروف أن الفريق الشاذلي عضو بالجمعية الإسلامية لحقوق الإنسان، وأنه كان قد بدأ نشاطه الاسلامي الواسع، بعد «نفيه» سفيرا إلى البرتغال، التى لم يكن فيها سوى مواطن مصرى واحد وقتها. وكان الانتقال قد تم بعد سلسلة من الخلافات الحادة بين الحكم والشاذلى عندما كان سفيرا فى لندن.

فى البرتغال تعلم الشاذلى اللغة البرتغالية، وأعد بها تقويما لمواعيد الصلاة والإفطار والسحور(فى رمضان) وترجم أجزاء من القرآن، وأنشأ مركزا إسلاميا كان الأول هناك، بعد مخاطبات مع القادة العرب والمسلمين.

واستمر فى مهاجمة السادات باللغة البرتغالية!!

وبعد الإفراج عن الشاذلى ترددت أحاديث عن سعى حزب العمل لضمه إليه غير أن الشاذلى قال إنه سيبقى خادما للكلمة الحرة، التى يرى فيها مصلحة لمصر، بعيدا عن الأحزاب، وأن كل همه أن يسترد حقوقه السياسية التى حرم منها.

وقد دافع الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان المصرى أثناء حرب اكتوبر المجيدة، عن انحيازه إلى جانب العراق، أثناء حرب الخليج الثانية، وقال إننى لا أنكر أن صدام حسين ديكتاتور لكنه ليس الديكتاتور الوحيد فى العالم العربى، كما قال «إننى قومى عربى أومن بأن الحدود بين الدول العربية مصنوعة، وأومن أيضا بأن هذا المنطق لايجعل لبلد بعينها أن تحتل أخرى.. ولكن لدى إقامة الدولة العربية الكبرى، فلن تكون القضية من أخذ ماذا؟ وحول عدم تحقق تبنؤاته بشأن الصراع فى حرب الخليج، قال إننى كمحلل سياسى واستراتيجى ، أدرس الوقائع، وأتصور أفضل الحلول لكل طرف، لكى يحقق انتصارا.. فإذا جاء الواحد وقام بحلول أخرى أدت إلى نتائج مختلفة، فهذا ليس خطئى ، وقال الشاذلى : إننى كنت أقصد بانتصار الواحد ليس هزيمة الأمريكين ولكن منعهم من تحقيق الانتصار، وقد ظل الأمر معلقا على شعرة حتى بدء القتال. وأضاف لولا أن دولا كمصر والاتحاد

السوفيتي وقفت ضد مصالحها، لكان الموقف قد تغير بمعنى أن سعر البترول الفعلى منسوبا إلى وسائل الطاقة الأخرى، يساوى ٤٠ دولارا للبرميل، ولو نجحت حرب الخليج فى فرض هذا السعر الحقيقى، فإن مصر كانت ستكسب ٧مليار دولار سنويا ،والاتحاد السوفيتى سيربح ١٠٠مليار سنويا، وسيخسر الغرب نحو ٢٠٠مليار دولار سنويا، ومثل هذا كان كفيلا بأن يغير خريطة الموازين الاقتصادية فى العالم. وأشار الشاذلى إلى ما كتبه جورج بوش فى ٥يناير ١٩٩١ بالتايم، داعيا إلى إدخال فقراء فى الحرب (مصر وسوريا) حتي لايقال إنها حرب بين أغنياء العرب وفقرائهم، وإلى إدخال مسلمين (السعودية وغيرها) حتى لايقال أنها حرب بين الإسلام والمسيحية. وقال أن خطة الحرب تمت وفق ما تصور تماما، حيث أنه قدر أن الولايات المتحدة يلزمها لتهجم ١٢فرقة عسكرية منها ٥ . ٤بالانتشارالسريع + ٥ . ١فرقة من مصر وسوريا +٦ من إسرائيل، وعندما استبعدت اسرائيل، فإن الأمريكان عوضوا ال٦فرق بالضبط، أى أنهم هجموا بنفس القوة وعلى نفس المحاور كما توقعت . وبينما قال سعد الشاذلى أنه لم يكن لأى عربى خيار سوى الوقوف بجانب «المستبد القومى» ضد الأمريكان والصهاينة فإنه أشار إلى أن الاحتمال الثالث، وقد تبنته قوى مثل حزب التجمع، الذي رفض مشاركة القوات المصرية، وأدان احتلال الكويت، كما أدان التدخل الأمريكى.. قال الشاذلى أن كثيرين ممن اختاروا ذلك انتبهوا إلى تبرير التدخل المصرى فى النهاية، غير أنه أكد أنه لايعلم تفاصيل المواقف تماما. وقال الشاذلى أن كتابه الحرب الصليبية الثامنة جزء ٢ فيه تحليل لكافة عمليات الحرب وما دار فيها وعلاقته بما توقعه، وأكد أن أحد أهم أخطاء صدام أنه فكر بمنطق الحلول السياسية مع بدء الحرب مثله مثل أنور السادات. كما أكد أن نية ضرب العراق كانت مبيتة بصرف النظر عن احتلال الكويت والمعروف أن موقف الفريق الشاذلى فى هذه الحرب كان بداية التطابق التام فى الأراء بينه وبين تيار الإسلام السياسى فى العالم العربى، مما جعل الكثيرين يختلفون معه، مثلما يختلفون مع الموقف الرسمى أيضا.

ومن جهة ثانية قال الشاذلي- وهو صاحب كتاب كبير عن حرب أكتوبر- أنه من العيب أن تستمر معلوماتنا عن حرب أكتوبر، ناقصة أو متضاربة حتى الآن، وأشار إلى أن طالب الحقيقة فى هذا الصدد ليس أمامه سوى اللجوء إلى المراجع الأجنبية، وهذه مهما كان الأمر يمكن أن تكون لها أغراضها، على الرغم من درجه الثقافة العالية فيها . وضرب مثلا بما تقوله بعض المصادر الأجنبية من أنه سعى إلى تطوير الهجوم المصرى يوم ٩أكتوبر على محور يمتد إلى العريش، وأن أحمد اسماعيل هو الذى رفض. .وذكر الشاذلى أن ذلك ليس صحيحا تماما وأن هدفه إظهاره كشخص مندفع، بينما يقوم أحمد اسماعيل «الرزين» بكبح جماحه. ونقل عن الشاذلى (أيضا أنه قال أن أفعاله كانت عكس هذا الخط والدليل على ذلك رفضه تطوير الهجوم يوم ١٤ أكتوبر ، بينما أصر أحمد اسماعيل عليه. وقال الشاذلى أن أرقاما تعلن حتى الآن عن خسائر للعدو، كنت أنا نفسى لا أعلمها وأنا رئيس للأركان.. ولابد، وبما أن أحدا لايملك الحقيقة وحده، من لجنة لتقصى الحقائق، تستمع إلى كل الأطراف، بما فى ذلك الأجانب، لتسجل تاريخ الحرب بكل دقة للأجيال المقبلة، وينقل ايضا أن الشاذلى يصر على إعادة محاكمته علانية، وهو المطلب المرفوض رسميا ، كما أنه يلمح إلى أسماء بعينها كانت وراء تسريب طائرات ميج ٢٣ إلى الولايات المتحدة، وكانت وقتها من أسرار الاتحاد



الفريق سعد الدين الشاذلى

السوفيتي، والمنطقة الكبرى وقتذاك. ويرى الشاذلى أن علينا أن نفرق بين سر الدولة، وهذا لابد وأن يحترمه الجميع، وبين سر الحكومة، ومن حق كل الناس أن تعلمه. والمعروف أن الشاذلى يقر بأنه مذنب فيما يتعلق بإصدار كتابه عن حرب اكتوبر دون استئذان المخابرات الحربية، لكنه لا يرى أنه أفشى أسرارا عسكرية غير معروفة.

وقد رفعت أسرة الشاذلى عدة قضايا للمطالبة بحقوقه المادية والمعنوية التى حرم منها، ومنها حتى ما يتعلق بطريقة وضع صورته فى بانوراما أكتوبر! كما يطالب بحقه كمواطن مصرى من أن يدافع عن كرامته أمام مواطنيه بعد أن شهر به، باعتباره كان يطالب بسحب القوات من الشرق وقت الثغرة- وهو ينفى ذلك تماما- أو أنه كان منهارا ساعتها، وهو أيضا يرى ذلك غير صحيح . بل أن مرجعا أمريكيا مهما ذكر أن لواءا مطلعا قال إن الشاذلى ترك قواته عام ١٩٦٧ وانسحب قبلها، وأن لواء آخر مطلعا أيضا نفى ذلك بشدة. وقد سخر الشاذلى من الرواية، غير أنه قال من الواضح أن هناك من هو معنى بتدمير سمعتى .. ولم يحدد هل يقصد من الأمريكيين أم من المصريين.

يهمسون

*أنهى إسناد وزارة السياحة للدكتور «ممدوح البلتاجي» ، مسلسل [illegible] وزارة الإعلام وعدد من الشخصيات [illegible] في الحكم لصالح الوزارة . ومن المعروف أن د. البلتاجي كان يقدم لرئيس الجمهورية بحكم موقعه كرئيس لهيئة الاستعلامات ، تقارير [illegible] وقصص الفساد المنتشرة ، كما كان يذهب إلى الرئاسة مرة كل أسبوع لتقديم تلك المعلومات إلي الرئيس . لم يكن وزير الإعلام مرتاحا لهذه العلاقة ويسعى للخلاص منها:- المحتمل أن يتولى هيئة الاستعلامات الآن ، أحد المقربين في وزارة الإعلام ، ليسير على نهجها في «تلوين» المعلومات عند إعداد تقاريرها ، وعرضها على القيادة السياسية!.

* د. فينيس كامل جودة وزير البحث العلمي ، هي إحدى قريبات د. موريس مكرم الله وزير التعاون الدولي السابق الذي اعتذر عن الاستمرار في منصبه لأسباب صحية ، بعد أن رشحها بناء على طلب من رئيس الوزراء للوزارة ، وكان توليها لوزارة البحث العلمي ، هو أحد الأسباب للإبقاء على [illegible] عثمان وزيرة للشئون الاجتماعية بعد أن [illegible] استبعادها ، فقد خشي الدكتور عاطف صدقي أن تكون السيدة الوحيدة بالوزارة قبطية ، في الوقت الذي [illegible] من سيدة مسلمة !!

* د. منى مكرم [illegible] أسمها مطروحا كوزيرة ، برغم الشائعات الكثيرة التي رشحتها لذلك ، وبرغم قربها من الدوائر السياسية ومن حرم رئيس الجمهورية ، وهذا يدل أن الحكومة لا تفضل الوزير السياسي ، سواء كان مسلما أو قبطيا!

* إبن مسئول كبير يتولى استيراد وتصريف التليفونات اللاسلكي ، ويبيعها بأرباح تصل في الجهاز الواحد الى ألف جنيه ، مصر تستهلك سنوياً خمسة آلاف وحدة من هذا الجهاز ويرغم أن الجهاز مسموح باستيراده ومدرج على قوائم التعريفة الجمركية ، فإن مصلحة الجمارك تمنع دخول أنواع منه «بناء على طلب الأمن» كما تتشدد مع المصريين القادمين من الخارج ويصحبتهم الجهاز ، وتطالبهم بتصريح من هيئة المواصلات.

* وزير القوى العاملة السابق عاصم عبد الحق ، قدم طلبا إلى منظمة العمل الدولية ، للعمل بها كخبير. الوزير كان قد قدم هدايا ضخمة للمسئولين في المنظمة ، أثناء آخر زيارة قام بها إلى جنيف حيث المقر الرئيسي.

* من المنتظر حدوث تحول هام في مسار الإيداعات المصرفية ، للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ، تشير التوقعات إلى نقل أموال المجلس من بنك فيصل الذي تهيمن عليه قوى سعودية إلى بنك آخر ، يذكر أن المجلس اتخذ ستاراً لأعمال السلطة والمخابرات السعودية في كثير من الحالات ، أشهرها ما حدث في السودان عقب انتفاضة الشعب السوداني ، باتجاه ترويضها.
والمعروف أن رئيس المجلس حاليا هو الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ، والمعروف بنزاهته المالية ، كما يتولى نائب الرئيس الفريق سوار الذهب بمكافأة ٢٠ ألف دولار شهرياً !!

* يقوم أحد المراكز البحثية ، بمشروع بحثي حول الكتب والشرائط التي تسفه العقيدة المسيحية ، وقد لوحظ أن تلك الكتب ، التي لا علاقة لها بالبحث النقدي التاريخي في الأديان ، قد انتشرت بشدة في الآونة الأخيرة

* أثناء حملة المبايعة للرئاسة ، اتفق الحزب الوطني مع إدارة رعاية الشباب بالمحلة على تنظيم مسيرة من طلاب الثانوي بعدد ٤ آلاف طالب مقابل ٤٠ ألف جنيه بواقع عشرة جنيهات لكل طالب بالإضافة إلى بدلة تدريب رياضي (ترينج سرت) ، عند الاستلام خفض الحزب الوطني المقابل إلى «فانلة وسندوتش» فقط لكل طالب ، ورفضت رعاية الشباب تنظيم مسيرة المبايعة ، وأعلن موظفوها أنهم لن يدلوا بصوتهم ، لجأ الحزب الوطني لإدارات المدارس ، فخرجت مسيرة تهتف برفض ترشيح مبارك ... وبجوار مجلس المدينة خرجت مسيرة أخرى من الطلاب ترفع صور عبد الناصر فتصدى لها الأمن وفضها بالقوة.



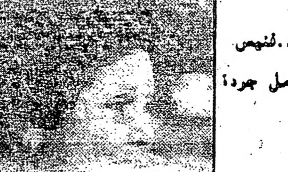
منى مكرم عبيد

د. الرزاز وزير المالية





عاصم عبد الحق



د. فنيس كامل جودة

الصحفيون يناشدون الأحزاب والنقابات
التضامن معهم لصد الهجمة على حرية الصحافة والرأي

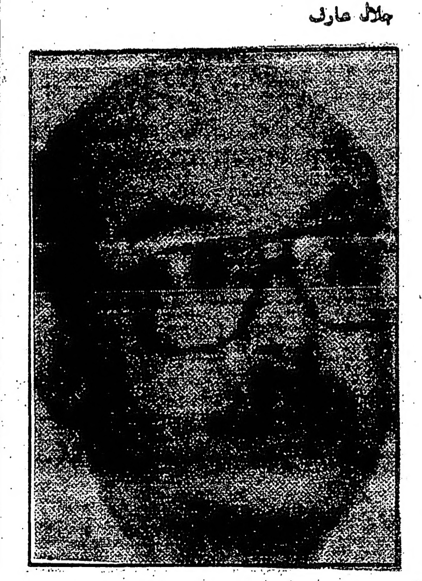
رفض مشروع قانون النقيب
واختصام النيابة العامة أمام القضاء

أكبر إجتماع يعقده الصحفيون ون منذ عدة سنوات؛ احتشد أكثر من ١ صحفى فى المؤتمر الذى دعى إليه ة من أعضاء مجلس النقابة.. وأسفر عن لان سبعة من أعضاء المجلس - يشكلون لبيته- عن تأييدهم لمطالب المجتمعين سكهم بالقانون الحالى لنقابتهم ورفضهم لمشروع الجديد الذي كان قد تقدم به نقيب الصحفيين ابراهيم نافع منذ أسبوعين.

أعلن المؤتمر رفضه لاستمرار رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف المصرية المملوكة للدولة بعد سنّ الستين. وطالب مجلس النقابة باختصام النيابة العامة أمام القضاء لإهدارها الضمانات القانونية المكفولة للصحفيين وقيامها بحبسهم حبسا مؤقتا على ذمة قضايا النشر بواسطة الصحف. وصف البيان الصادر عن المؤتمر الاجراءات والمشروعات التى رفضها بأنها خطة متدرجة للعصف بالهامش الديمقراطي المحدود الذى تمارس الصحافة حريتها فى ظله.. وطالب بالبدء أولا بالغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة لحرية الراي والمغلظة للعقوبات فى قضايا النشر، وبتعديل قانون سلطة الصحافة، لاطلاق حرية إصدار الصحف، فإذا تم ذلك يبدأ الاعداد لتغيير قانون النقابة. وحذّر البيان من التفكير فى تعديل أى قانون يتعلق بالصحافة، قبل مناقشته مناقشة واسعة يشترك فيها الصحفيون مع غيرهم من الاحزاب والهيئات المعنية بحرية الصحافة..

ناشد المؤتمر الاحزاب السياسية المصرية والنقابات العمالية والمهنية وجمعيات حقوق الانسان والمنظمات المعنية بحرية الصحافة وبالحريات النقابية في مصر والعالم التضامن مع الصحفيين المصريين في صدّ الهجمة علي حرية الصحافة واستقلال النقابة. وقال أن هناك ضغوطا تتعرض لها الصحف المصرية الحزبية والحكومية للتعتيم على مايدبر للصحافة في مصر.

جلال عارف



عقد المؤتمر بدعوة من خمسة فى أعضاء مجلس النقابة هم جلال عارف ومجدى مهنا ومحمد عبد القدوس وعلي هاشم ومحمد نجم، وشهده وكيل النقابة سلامة أحمد سلامه وسكرتيرها العام حاتم زكريا وعدد كبير من النقابيين السابقين فى مقدمتهم نقيب الصحفيين الأسبق كامل زهيري الذى وصف الاجراءات الأخيرة بأنها تشبه الهجمة التي أرادت تحويل نقابة الصحفيين الي نادي في نهاية عهد السادات.

أعلن أعضاء مجلس النقابة السبعه موافقتهم على قرارات المؤتمر التى قام بتلاوتها صلاح عيسى ووافق عليها المشاركون فى المؤتمر برفع الأيدى والتصفيق عدة دقائق متصلة .. ومن المتوقع عقد جلسة طارئة لمجلس النقابة، يصدر فيها تلك القرارات.

وكان التوتر قد ساد فى أوساط الصحفيين المصريين خلال الاسبوعين الماضيين بعد القبض علي أربعه منهم والتحقيق معهم وحبسهم حبسا مؤقتا علي ذمة التحقيق، ثم الافراج عنهم بكفالات باهظة.. وبعد إن نشرت جريدة «الوفد» أنباء مشروعات القوانين، مما اضطر الأعضاء الخمسة الى الدعوة الي المؤتمر.

وهذا هو النص الكامل للبيان الصادر عن المؤتمر:

فوجئ الصحفيون المصريون بالتطورات

الأخيرة التي كشفت عن أن هناك خطة متدرجة - يجرى تنفيذها للعصف بالهامش الديمقراطي المحدود، المتاح الآن لحريات الرأي والتعبير والصحافة، وذلك:

أولا: بمخالفة النصوص القانونية التي تحظر الحبس الاحتياطي في قضايا النشر بواسطة الصحف.

ثانيا: بالسعى لاستبدال قانون نقابة الصحفيين بمشروع قانون مشبوه يهدم استقلالها، ويزحم جداولها بآلاف من موظفي الحكومة العاملين في وزارة الاعلام، ويقلص من مواردها، وينتقص من الحقوق الاقتصادية، والضمانات المكفولة لاعضائها بمقتضى قانونها الحالي، ويضعهم تحت سيف التهديد بالنقل لأعمال ادارية.

ثالثا: باختيار مادة واحدة من قانون سلطة الصحافة لتغييرها، لتمكين شاغلي مناصب الادارة العليا في المؤسسات الصحفية القومية من البقاء في هذه المناصب بعد سن الستين، مما يحول دون تجديد حيوية هذه المؤسسات، ودون فرض رقابة فعالة على ميزانياتها ويؤدى إلى زيادة التوترات بين الصحفيين ورؤسائهم، ويصادر على حق الأجيال الوسيطة في تولى هذه المناصب.

وفي مواجهة هذه الخطة يؤكد الصحفيون المصريون المجتمعون على هيئة مؤتمر عام بمقر نقابتهم يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٩٣على ما يلي:

أولا: رفضهم التام لمشروع القانون المقترح لنقابة الصحفيين. ويطالبون مجلس النقابة بعقد جلسة خاصة لإصدار - قرار صريح برفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً، وباجماع أصواتهم، على أن يتم نشر القرار واسماء المصوتين عليه في الصحف.

ثانيا: يتمسك الصحفيون بقرارات المؤتمر العام الثاني التي أقرتها جمعيتهم العمومية، بشأن تعديل القوانين التي تنظم مهنتهم لتوسيع نطاق حريات الرأى والتعبير والنشر وتأكيد ضماناتها، ويطالبون مجلس النقابة باعادة تشكيل وتنشيط «لجنة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر» التي تنص عليها قراراته، على أن تكون نقطة البدء في أعمالها هي السعى لإلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة لحرية الصحافة، والغاء المواد المغلظة للعقوبات على حرية الصحافة



محمد عبد القدوس

والرأي والنشر ثم السعى بعد ذلك لتعديل قانون سلطة الصحافة لإطلاق حرية إصدار الصحف للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأشخاص الطبيعيين المصريين واعادة النظر في ادارة المؤسسات الصحفية القومية للفصل بين الملكية والادارة وتدعيم فكرة الادارة الذاتية والديمقراطية لهذه المؤسسات وبالذات نشر ميزانياتها واخضاعها لرقابة فعالة من جمعياتها العمومية، ليمكن بعد النجاح في تعديل تلك القوانين النظر- أخيرا- في تعديل قانون النقابة الحالي.

ثالثا: يعلن الصحفيون تمسكهم بتوصية المؤتمر التي أقرتها الجمعية العمومية بمد سن المعاش للصحفيين جميعاً حتى سن الخامسة والستين على ألا يتولوا المناصب القيادية بعد سن الستين، ويطالبون مجلس النقابة بالعدول

مجدي مهنا



عن القرار الذي اتخذه في هذا الشأن بالمخالفة الصريحة للمشروعية النقابية.

رابعاً: ويتمسك الصحفيون بالضمانات المكفولة لهم- ولغيرهم من أصحاب الرأي- بمقتضى القوانين الحالية، بعدم جواز الحبس الاحتياطي في جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف، ويطالبون جميع الجهات المعنية الالتزام بروح ونصوص القانون في هذا الشأن، ويكلفون مجلس النقابة بأتخاذ الاجراءات القضائية لاختصام النيابة العامة لاهدارها لهذه الضمانات.

واذ يؤمن الصحفيون أن مهنتهم لا تخصهم وحدهم ولكنها واحدة من أهم المؤسسات التي تنظم ممارسة المصريين لحقوقهم العامة التي يكفلها لهم الدستور، وعلى رأسها حريات الاعتقاد والرأى والتعبير والنشر والبحث العلمي، فهم يثقون في دعم وتأييد ومساندة كل منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات العلمية والثقافية والفكرية، ومنظمات حقوق الانسان والدفاع عن حرية الصحافة، المحلية والقومية والدولية. وهم يطالبونها جميعا بالتدخل - فضلا عن ذلك- لوقف الضغوط التي تمارس ضد الصحف الحزبية والقومية للتعتيم على قضايا الصحافة والصحفيين ويثقون في أنها ستقف معهم للحيلولة دون تمرير أي قانون يتعلق بالصحافة يتجاهل ما أشار اليه هذا البيان و قبل ان يناقش مناقشة موسعة بين كل المعنيين بشئون الصحافة .. وفي مقدمتهم الصحفيون، والتوصل الى وفاق وطني عام بشأنه قبل تقديمه الي مجلس الشعب.

بعض التوقيعات:

من أعضاء مجلس النقابة الحاليين: جلال عارف/ مجدي مهنا/ محمد عبد القدوس/ علي هاشم/ محمد نجم/ سلامة أحمد سلامة/ حاتم زكريا.

النقباء السابقون: كامل زهيري

اعضاء سابقون بمجلس النقابة: محمود المراغي/ حسين عبد الرازق/ صلاح عيسى.

الصحف الحزبية: عادل حسين/ عبد العال الباقوري.

مبايعة .. بلا منافسة

أمينة النقاش

لم يخف كثيرون من الرسميين، الذين شاركوا فى حملة المبايعة التى سبقت الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، حقيقة أنها حملة غير مسبوقة، فى كل الاستفتاءات التى جرت من قبل سواء على الرئاسة، أو على غيرها من الموضوعات، وخاصة فى الأساليب التى تم اتباعها لحشد الجماهير، وحقيقة أن هذه الحملة موجهة أساسا للولايات المتحدة الأمريكية، لكى تعرف، مدى إلتفاف الشعب حول الرئيس «حسنى مبارك و«تأييده لسياساته، وحماسة للذهاب إلى لجان الأستفتاء، للموافقة على إعادة إنتخابه لفترة رئاسة ثالثة، تستمر حتى عام ١٩٩٩، ليكون بذلك أول رئيس جمهورية فى مصر، يواصل الحكم ثلاث فترات متوالية.

مخططو الحملة

وعلى امتداد أكثر من شهرين، شهدت مصر لأول مرة، خلال أكثر من أربعين عاما، أضخم حملة دعائية للمبايعة، سواء من حيث الشكل، والأساليب والأدوات التى أستخدمت بها، أو من حيث الخطاب السياسى والأعلامى والدعائى الذى أرتكزت عليه، وهى الحملة، التى ذكرت دوائر سياسية، أن الحمل الأكبر منها، قد وقع على عاتق «صفوت الشريف» الأمين العام المساعد للحزب الوطنى ووزير الأعلام، ود. «ممدوح البلتاجى» أمين الحزب الوطنى فى القاهرة، ورئيس الهيئة العامة للأستعلامات آنذاك، بصفتيهما الحزبية والتنفيذية.

تركزت حملة المبايعة غير المسبوقة فى عدة أشياء منها، الجولات التى قام بها رئيس الوزراء «د. عاطف صدقى» برفقة مجموعات مصغرة من الوزراء، لعدد من محافظات الجمهورية، شملت ١٨ محافظة من بين ٢٥ محافظة. وأصطحب رئيس الوزراء معه فى جولاته، فضلا عن الوزراء، المحافظين، والقيادات التنفيذية المحلية، ورؤساء الهيئات العامة، والمنظمات الجماهيرية التى تحظى بشكل ما من أشكال الاستقلالية، كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، والأتحاد العام لنقابات العمال، ورجال الدين الاسلامى والمسيحى، الذين شاركوا فى المؤتمرات الجماهيرية التى تم حشدها بموظفى الإدارات والشركات والهيئات المحلية، لشرح إنجازات الرئيس «مبارك» التى تحققت خلال ١٢ عاما من حكمه، وإرسال برقيات المبايعة عقب كل مؤتمر، لإعادة تجديد رئاسته لفترة ثالثة. ولقد حرصت جميع وسائل الأعلام المسموعة والمرئية، على إذاعة وقائع تلك المؤتمرات، كما تم نشرها فى جميع الصحف القومية. كما شارك فى حملة المبايعة فى مختلف محافظات الجمهورية، فرق من أئمة المساجد ووزارة الأوقاف، سواء فى المؤتمرات الجماهيرية، أو من فوق منابر المساجد.

أشكال الحملة

اتسع نطاق حملة المبايعة، وتنوعت أشكالها، وكان من بين هذه الأشكال، نشر إعلانات يومية لمبايعة الرئيس وتأييده فى أجهزة الأعلام المختلفة، ووضع صور الرئيس، ولافتات تأييده على كل الطرق وحوائط الميادين الرسمية، سواء فى شوارع المدن الكبرى أو فى المحافظات، كما علقت بشكل مكثف لوحات التأييد والمبايعة فى هذه الشوارع من الوزراء، ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، والهيئات والمؤسسات العامة، وقيادات شركات القطاع العام والخاص، ومؤسسات الدولة والحكم، ومصانع القطاعين العام والخاص، والتجار وأعضاء مجلس الشعب والشوري، والمشرفين على النوادي الرياضية.

وعلى امتداد المحافظات المصرية، من الأسكندرية حتى أسوان، إزدحمت الشوارع بالبوابات الخشبية الضخمة التى تغطى بأقمشة السرادقات والتى تعترض الطرق، وتحمل لافتات التأييد للرئيس وتحمل صوره، كما ازدحمت بأقواس النصر، والبالونات الكبيرة، التى تعمل ليلا ونهارا بالموتورات، وبالزينات الكهربائية الصاخبة، التى وضعت على الكبارى والحدائق العامة والمصالح الحكومية، والأندية الرياضية.

وعلى أمتداد أكثر من شهرين، أذاع التليفزيون على قنواته الخمس، برامج تليفزيونيه يومية! تستغرق وقتا طويلا من إرساله، تستعرض ضمن أشكال مختلفة، إنجازات الرئيس، فضلا عن تغطية مؤتمرات المبايعة فى المحافظات، وعقد ندوات سياسية شبه يومية عن ترشيح الرئيس، ومبايعته.

ومع أن حملة المبايعة تضمنت سلسلة من الأحاديث التليفزيونية والصحفية، أدلى بها الرئيس «مبارك» لجميع رؤساء الصحف القومية، فقد بدا واضحا، أن الرئيس، لم يقم بنفسه بحضور إجتماعات عامة- باستثناء



إجتماع وحيد مع طلاب جامعة الأسكندرية- إلا مع قيادات القوات المسلحة، التى حرص على القيام بجولات ميدانية مكثفة لزياراتها فى مواقعها المختلفة، وإجراء مناقشات موسعة معها، والرد على أسئلتها، التى تناولت أوضاع مصر الداخلية وعلاقاتها العربية والدولية. ولقد جاء ذلك منسجما مع إعتبار الجيش مؤسسة سيادية، تلعب دورا متميزا فى إستقرار الحكم منذ قيام ثورة يوليو، كما جاء منسجما، مع المنطق الذى قامت عليه حملة المبايعة، الذى إستند إلى أن الرئيس، لم يكن يرغب فى أن يرشح نفسه، وأن الشعب هو الذى يريد ترشيحه، وأنه لايزكى نفسه، ولكن الشعب هو الذى يزكيه. وقد عبر الرئيس «مبارك» عن هذا المعنى، فى أحد أحاديثه لصحيفة مايو، حين قال أنه خشى الا يرشح نفسه، فتخرج الجماهير الغاضبة تطالبه بالعدول عن قراره.

إرجاء المشاكل

وفى أثناء حملة المبايعة، إتخذت الحكومة بعض الأجراءات التى تتوقى السخط الجماهيرى، كان من بينها **إرجاء نقل سوق «روض الفرج» لتجارة الجملة، إلى** سوق العبور، بعد أن عارض التجار الأنتقال إليه، وقاضوا الحكومة أمام مجلس الدولة، وبعد أن خسر التجار قضيتهم فى كل مراحل التقاضى، حددت الحكومة ٣٠ أغسطس موعدا نهائيا لنقل السوق، فتظاهر عدة آلاف من التجار احتجاجا على النقل، واشتبكوا مع قوات الشرطة، وطالبوا ببقاء السوقين معا. وفى حين صدرت تصريحات حكومية متعددة، تؤكد أن إجلاء التجار عن السوق سيتم بالقوة قررت الحكومة تأجيل المشكلة لأجل غير مسمى، كما نقلت إختصاص الاشراف على السوق من وزارة التعمير إلى محافظة القاهرة، لتهدأ من ثائرة التجار أثناء حملة الاستفتاء..

ومن بين هذه الاجراءات التى اتخذتها الحكومة أثناء حملة المبايعة، **تأجيل صدور قوانين جديدة تحد من حريات الصحافة.** فعقب الأحتجاجات الواسعة التى سادت الأوساط السياسية والصحفية، ضد تصريحات الرئيس مبارك فى جامعة الأسكندرية التى أعلن فيها أن النية تتجه لتشديد العقوبات على جرائم النشر، وعقب الضجة التى أثارها الصحفيون عند الكشف عن مشروع قانون جديد لنقابتهم، يسلبها سلطة منح الترخيص من مزاولة المهنة وفى تأديب الصحفيين، ويمنح هذه السلطات لجهات خارجها، نفى مصدر مسئول لم نعرف هويته وجود أى قوانين جديدة خاصة بالصحافة، كما أكد **«صفوت الشريف»** أنه لايمكن صدور أى قانون خاص بالصحافة، إلا عبر نقابة الصحفيين، وبعد التشاور معها، كما أكد النفى أيضا الرئيس **«مبارك»** فى حديث له مع صحيفة **«مايو»** حيث قال (**أنه لاتفكير فى أى قانون جديد يقيد** حرية الصحافة، الا أنه عاد ونوه إلى أن ما يتضمنه قانون العقوبات من مواد خاصة بالنشر، هى أقل بكثير من مثيلاتها فى الدول الديمقراطية الغربية، وهو ماعزز الأعتقاد بأن النفى الرسمى للشروع فى إصدار قوانين جديدة تحد من الحريات الصحفية، وتغلظ العقوبة على جرائم النشر، هو سعى لتأخير الأزمة، إلى مابعد إجراء الاستفتاء.

وفى نفس السياق أمتنعت الحكومة عن التدخل لحسم الصراع بين قيادات حزبها، حول رئاسة **«الاتحاد العام للعمال»** أثناء فترة الأستفتاء، لتضمن ولاء جميع الأطراف، وعدم

إستفزاز مؤيديهم أو إثارة سخطهم، وهم المنوط بهم عمليات الحشد للذهاب للجان الاستفتاء. **كما حرصت على نفى الأنباء التى نشرتها صحفها حول نية الدولة، فى خصخصة البنوك المملوكة لها**، بعد الضجة الواسعة، التى أثارها هذا الموضوع. كما تراجعت النغمة الحكومية حول بيع القطاع العام، للتقليل من المخاوف الواسعة، من الآثار الأقتصادية السيئة المترتبة على بيعه. ولأول مرة منذ بدأت خطوات تحرير الأقتصاد وفقا لمقتضيات السوق، يقول الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة، **أن الحكومة لن تبيع القطاع العام، بل تصلحه، لتوسيع قاعدة المشاركة فى ملكيته، كى لايتحمل الناس أعباء الشركات الخاسرة، عن طريق فرض ضرائب جديدة**.

كما كانت هى المرة الأولى أيضا التى يتخلى فيها **الرئيس «مبارك»** عن حذره وتحفظه ويفرط فى التفاؤل، حين أكد أثناء جولاته الأنتخابية، أن مشاكل مصر الاقتصادية، سوف تنتهى عام ١٩٩٥، كما قدم وعودا للمرة الأولى لتحسين الحالة الأقتصادية، مما يدل على إدراك مخططى حملة المبايعة، بمدى مايعانيه المواطنون من ضيق نتيجة لغلاء المعيشة، وعجزهم عن موازنة دخولهم بالأسعار، ومايترتب على ذلك، من ضغوط تصيغ آراءهم فى الدولة والحكم.

كما حفلت الجولات التى قام بها رئيس الوزراء **«د. عاطف صدقى»** بالوعود الكثيرة لحل المشاكل المحلية، بينها الأعتراف بملكية الأراضى الصحراوية، وزيادة بدلات الأغتراب فى المحافظات النائية، وتذليل مشاكل تسويق المحاصيل الزراعية، وزيادة سعة السنترالات التليفونية، كما أقترنت بصدور عدد من القرارات لبناء مدارس جديدة فى بعض القرى، وإدخال الكهرباء الى عدد من المناطق المحرومة منها، وشق الطرق، وبناء الكبارى، وتمليك الأراضى، وتعيين دفعات جديدة من المؤهلات العليا والمتوسطة وزيادة سنوات سداد قروض الأسكان. ووسط حملة من الوعود الأنتخابية، التى يصعب تحقيقها، على ضوء التجارب السابقة المماثلة، راح رئيس الوزراء يبشر مواطنى المحافظات بحجم المشروعات الضخمة، التى سيتم تنفيذها لمحافظتهم خلال خطط التنمية القائمة وخلال الفترات المقبلة!

خطاب الحملة

اتسمت نغمة الخطاب السياسى لحملة المبايعة، بالمبالغة، والتضخيم، والسذاجة، وخلط الأوراق فى كثير من الأحيان كما أفتقدت فى أحيان أخرى للاتزان والرصانة، وأحتوت على مبررات للمبايعة بعضها قد يكون صحيحا، وبعضها يدعو للضحك والسخرية.

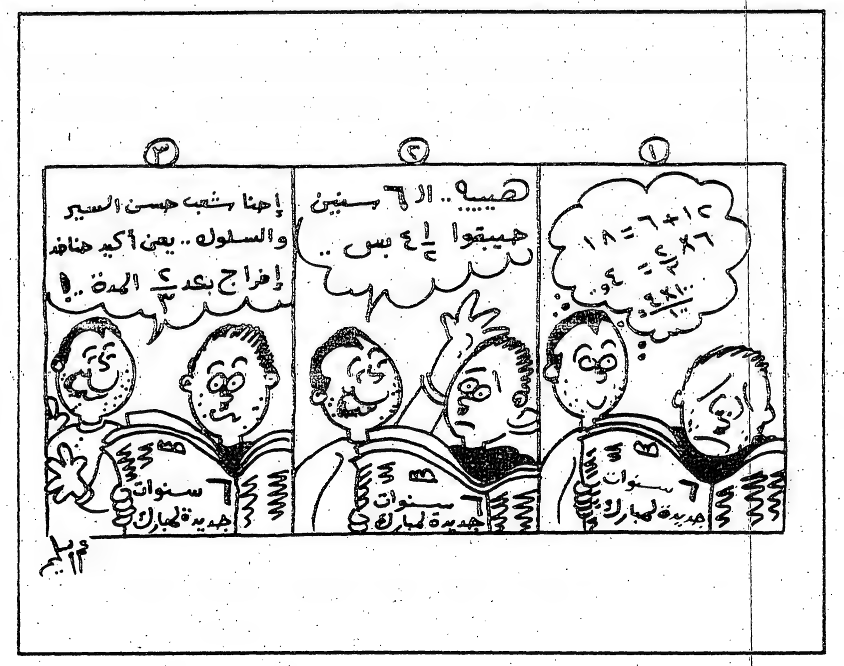
وقد اقتصر الجزء الأكبر من الحملة، على ذكر الأنجازات التى تمت خلال فترتى رئاسة «مبارك» السابقتين، وتوقت فى المراحل الأولى منها الحديث عن أى برامج مستقبلية، ثم عادت وهى توشك على الانتهاء لتعدل عن ذلك. **وفى هذا الإطار نسبت حملة المبايعة، كل إنجازات أجهزة الدولة التنفيذية، الى الرئيس «مبارك»**، من بناء مترو الانفاق والمدن الجديدة وقاعة المؤتمرات الكبرى وبانوراما حرب أكتوبر ودار الأوبرا، الى شق الطرق وإقامة الجسور والكبارى، ومن تحرير سيناء وطابا، الى إعادة مقر الجامعة العربية للقاهرة والعلاقات مع الدول العربية، ومن اختيار أثنين فى عهده من مصر أحدهما أمينا للأمم المتحدة والآخر أمينا للجامعة العربية، إلى اختياره هو نفسه رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية للمرة الثانية!

أما الرئيس «مبارك» نفسه، فقد ركز على إبراز دوره فى إسقاط ديون مصر، وقال فى أحاديثه الصحفية، **أن الديون إرتفعت فى عهده من ١٩ مليار دولار إلى ٤٤ مليار دولار، وأنه نجح فى إسقاط ١٤ مليار بعضها** ديون عسكرية لأمريكا، وبعضها الآخر ديون تنازلت عنها دول الخليج، بعد مشاركة مصر فى التحالف الدولى فى حرب الخليج الثانية، وأضاف الرئيس أنه سيتم إسقاط ١١ مليون دولار أخرى بعد تنفيذ خطوات الإصلاح الاقتصادى، لتعود بذلك الديون إلى حجمها حين تسلم الحكم. ومعنى ذلك حسبما قال الرئيس، أن مصر أقامت البنية الأساسية، دون أن تتحمل أى ديون جديدة.

كما حرص الرئيس «مبارك» فى أحاديثه الصحفية، على نفى الشائعات التى طالته هو شخصيا، وطالت أسرته، فى سياق حرص حملة المبايعة، على الرد على انتقادات أحزاب المعارضة لسياسات الحكم القائم، أو الرد على بعض الشائعات التى طالت شخص الرئيس وأسرته.

كل شئ مباح

وعلى الصعيد الديمقراطى، إتسم خطاب حملة المبايعة بالأرتباك والتضارب، ففى حين ركزت الحملة، على ديمقراطية عهد الرئيس «مبارك» وسماحه بازدهار حرية الصحافة والتعبير والتعدد الحزبى، فقد شن رئيس



الوزراء فى جولاته الانتخابية هجوما شديدا على الذين يعارضون ترشيح الرئيس، وفى أحد المؤتمرات قال رئيس الوزراء للأحزاب المعارضة «موتوا بغيظكم»، كما قادت الصحف القومية حملات للتهجم على المعارضين. غير أن هذه الحملات سرعان ماتوقفت، بعد أن عبر الرئيس «مبارك» عن ترحيبه بالمعارضين كجزء من الظاهرة الديمقراطية، وتم استبدالها بحملات لشرح إنجازات الرئيس.

وفى سياق حملة المبايعة، وضمن ترتيب الأوضاع لإجراء الأستفتاء، أقدم الرئيس «مبارك» على سابقة هى الأولى من نوعها منذ ثلاث سنوات، فأستقبل قيادات أحزاب المعارضة، الذين أيدوه، والذين عارضوه. وبدا أن المقابلة هى جزء من الحملة الدعائية للمبايعة، تستهدف التأكيد، داخليا وخارجيا، أن رئاسة «مبارك» الجديدة ستكون مستعدة للتعاون بشكل مامع أحزاب المعارضة، وأن الرئيس لايفرق فى المعاملة، بين من أيدوه، ومن عارضوه، وأن أحزاب المعارضة، سوف تتوقى بعد المقابلة، القيام بأى نشاط حركى، لدعوة المواطنين لمقاطعة الأستفتاء، أوحثهم للتصويت بلا للرئيس «مبارك» لكى تظل هذه النافذة المحددة للأتصال بأحزاب المعارضة، مفتوحة بعد انتخابه.

لكن قادة أحزاب المعارضة، حرصوا بعد مقابلة الرئيس، على التأكيد، على أن معارضتهم ترشيح الرئيس لاتزال قائمة، متجددت الحملة الحكومية عليهم. وعاد رئيس الوزراء الذى أعتذر لأحزاب المعارضة ليجدد حملته عليهم، وقال فى إحدى جولاته أن الرئيس ليس فى حاجة لأحزاب المعارضة، وأعلن أن قواعد أحزاب المعارضة، التى صوتت بلا للرئيس، تؤيده رغما عن قياداتها. كما حرصت وسائل الأعلام المختلفة، على استضافة بعض قيادات المعارضة، لتؤكد موافقتها على ترشيح الرئيس، مخالفة بذلك قرارات أحزابها

رد الجميل

كررت حملة المبايعة القول، بأن الرئيس مبارك ظل مترددا لآخر لحظة فى إعادة ترشيح نفسه، لكنه قبل فيما بعد، تحت ضغط الإرادة الشعبية، وأستجابة لها، كما ركزت على ضرورة إعادة إنتخاب الشعب المصرى له، ردا لجميله بالموافقة على ترشيح نفسه، ووفاء لما حققه لمصر من انجازات، كما ربطت الحملة بين مصر الشعب المصرى، وبين إعادة انتخاب الرئيس، دون قطع أى وعود مستقبلية.

وفى أثناء تصاعد حملة المبايعة، أجرت صحيفة «أخبار اليوم» استطلاعا للرآى بين خمسة آلاف مواطن، أسفر عن موافقة عدد كبير منهم على مطالب الأصلاح السياسى، التى تدعو إليها المعارضة، والتى سبق للرئيس «مبارك» أن رفض الاستجابة لها. فقد طالب ٦٣٪ منهم بضرورة تعديل الدستور، كما طالب ٥١٪ بالغاء القوانين الأستثنائية، و٤٠٪ على أن يترك الرئيس موقعه فى رئاسة الحزب الوطنى، كما دعا ٨٠٪ إلى إجراء تغييرات فى المواقع القيادية الهامة.

ولقد أدرك مخططو حملة المبايعة، على ضوء نتائج هذا الأستطلاع ضرورة أن يتخلى الرئيس «مبارك» عن تحفظه، وأن تتضمن أحاديثة برامج للمستقبل، وبالفعل أخذ الرئيس مبارك مع إقتراب حملة المبايعة على نهايتها، يؤكد أنه يضع فى إعتباره الجوانب الأجتماعية الخاصة بمحدودى الدخل، كما **أعلن أن دعم رغيف الخبز والخدمات الصحية والأسكان الشعبى، سيظل قائما،** وأن خطة متكاملة لتوفير فرص عمل جديدة ومواجهة البطالة، يجرى بحثها. وبرغم أن السياسة المصرية تقوم على تنفيذ خطة الإصلاح الأقتصادى بكاملها أولا، قبل التفكير فى الإصلاح الديمقراطى، فإن الرئيس عادو أكد أن الإصلاح السياسى سيتم ولكن بخطوات متدرجة، كما أعلن عن تشكيل لجنة قوية لإعادة النظر فى المواد التى ينبغى تعديلها فى الدستور.

هدف ورسالة

فى أثناء حملة المبايعة، نقلت الصحف الرسمية مقتطفات من الصحافة الأمريكية، تشير الى أن العدد التنازلى لنظام الرئيس «مبارك» قد بدأ، وأن سقوطه بات وشيكا، ولذلك أصبح حشد المواطنين فى لجان الأستفتاء هدفا للرد على تلك الانتقادات الأمريكية، ورسالة تستهدف التأكيد أن عمليات الأرهاب التى تصاعدت فى الآونة الأخيرة، لم تستطع أن تهزهيبة الحكم.

وتم التركيز فى أحاديث الرئيس مبارك، وكبار مسئولى الدولة، على دعوة المواطنين للذهاب الى صناديق الأستفتاء سواء كانوا سيؤيدون ترشيح الرئيس أو سيعارضونه. وكانت المخاوف من أن تخلو لجان الأقتراع من الناخبين يوم الأستفتاء حقيقية، تستند إلى وقائع ثابتة. فمن المعروف أن إقبال الناخبين على التصويت ينخفض بشكل عام، حتى مع وجود إنتخابات بين أكثر من مرشح، كما ينخفض حضورهم فى الاستفتاءات العامة بصورة ملحوظة لأعتقاد المواطنين، أن نتائجها معروفة سلفا. وتؤكد الأحصاءات الرسمية هذا الأعتقاد. ففى آخر أستفتاء على الرئاسة، أجرى عام ١٩٨٧، شهدت مصر انتخابات برلمانية، وجاءت الأرقام الرسمية واضحة



التناقض، حيث أشارت أنه من بين ١٤ مليون ناخب، شارك فى انتخابات مجلس الشعب ٧ مليون بنسبة ٥٠٪، بينما شارك فى استفتاء الرئاسة ١٣ مليون مواطن أى بنسبة بلغت حوالى ٩٥٪ من أجمالى الناخبين، وهى نسبة بدت غير منطقية، إذ من غير المعقول أن استفتاء يخلو من المنافسة، يزيد عدد الناخبين فيه، على عددهم فى انتخابات تجرى بين أكثر من مرشح، وتستخدم فيها كافة الوسائل لحشد أصوات المواطنين.

وبناء على ذلك تصاعد الألحاح الرسمى لدعوة المواطنين للذهاب للتصويت، وفى هذا السياق فوجئ الرأى العام. بالأعلان فى الأعلام الرسمى، عن تشكيل، ماسمى «باللجنة الوطنية لدعم المشاركة الشعبية»، التى ضمت فضلا عن عدد من كبار الفنانين، عددا آخر من مسئولين سابقين، وشخصيات عامة عرفت بصلاتها الوثيقة بدوائر الحكم، ولم تفعل شيئا، سوى نشر بيان باسمها، يدعو المصريين الى اداء واجبهم الأنتخابى، بالذهاب إلى لجان الأستفتاء، قبل بضعة أيام من إجرائه، ربما يكون هو عملها الأول والأخيرا.

ولأن حشد المواطنين أصبح هدفا ورسالة لحملة المبايعة، فكان لابد من إدخال تعديلات تغير من القوانين القائمة. فتم فتح باب القيد، فى جداول الانتخابات لأول مرة فى شهر أغسطس، فى حين أن القانون يقصر هذا الحق فى شهر ديسمبر فقط من كل عام. ولقد فتح هذا الأجراء الباب واسعا، أمام قيد أعداد هائلة من الموظفين ممن يسهل حشدهم يوم الاستفتاء. كما شكلت الحكومة للمرة الأولى ماسمى بلجان الوافدين، حيث يسمح فيها للناخبين، بالتصويت فى غير دوائرهم الأنتخابية المحلية. ولأول مرة فى أستفتاء عام، يتم وضع خطة، لتكليف موظفى الدولة والحكومة، وعمال الشركات، وتلاميذ المدارس ومدرسيها، بضرورة الحضور للجان الاستفتاء، ونقلهم اليها بسيارات الحكومة والمؤسسات الرسمية لتبرير الأرقام الرسمية التى تم إعلانها وبلغت نسبة الحضور فيها ٨٤٪ ونسبة المؤيدين لاعادة ترشيح الرئيس ٩٦٪. فى تعارض واضح مع مارصدته صحف المعارضة، التى اتفقت جميعها على أن نسبة الحضور لم تتجاوز ١٠٪.

ولوحظ فى يوم الاستفتاء أن التصويت كان يتم دون أي وثائق لأثبات الشخصية، كما أمكن للمواطن التصويت أكثر من مرة فى أكثر من لجنة كما كان الوزراء، يصطحبون معهم للجان الأستفتاء كبار موظفيهم بما يتضمنه ذلك من تيسيرات فى التصويت مخالفة للقانون، وهو ما أفقد الاستفتاء من الناحية الأجرائية مصداقيته.

ولقد بدا داعيا للسخرية، أن يدخل لجان الأستفتاء، رئيس مجلس الشعب الممثل لأكبر هيئة شعبية منتخبة، مرتديا قميصا يحمل صورة الرئيس مكتوبا عليه «نعم لمبارك» فى سياق الحملة، التى تبارى فيها كبار مسئولى الدولة فى الإعراب عن تأييدهم للرئيس، بشكل خلا من أى بروتوكول أواحترام لطبيعة الهيئات التى يمثلونها.

خلط الأوراق

وبدا واضحا أن التخطيط لحملة المبايعة، قد تم بحيث يكون الأحتفال بالعيد العشرين لحرب أكتوبر، هو نفس توقيت ظهور نتائج الأستفتاء، ليتم الربط بين المناسبتين والمزج المتعسف بينهما، ليضاف للإنتقادات التى تم توجيهها للحملة سبب جديد. فقد لاقت تكلفة الحملة، التى قدرتها دوائر معارضة ومستقلة بأكثر من خمسمائة مليون جنيه، إنتقادات واسعة، لتوفيرها من الوزارات والمحافظات والأعتمادات المخصصة للسكن الشعبى، فى وقت تعانى فيه مصر من أزمة إقتصادية ضارية، ويطلب من مواطنيها تحمل المشاق الناجمة عنها: ومع أن القانون يحظر على رجال الدين الإدلاء باراء فى السياسة، فقد استدعتهم الدولة للمشاركة فى حملة المبايعة، متجاهلة حرصها على الفصل بين الدين والسياسية، ومتغاضية عن الآثار السلبية التى يعكسها هذا الأجراء على قضايا الأرهاب والعنف والتطرف الدينى!

....

فى أول حديث له، فى أعقاب حلفه لليمين الدستورية، قال الرئيس «مبارك» لصحفية «نيويورك تايمز» الأمريكية، أنه لايستبعد أن تبدأ الإدارة الأمريكية، فى خفض المساعدات التى تحصل مصر عليها، وتبلغ ٢ر٣ مليار دولار سنويا، وأنه ينصح بأن يتم هذا الخفض تدريجيا، لأن مصلحة أمريكا بالذات ألا تتعرض مصر، لهزات تؤثر على مصالح الولايات المتحدة.

والمعنى الذى يمكن استنتاجه من هذا التصريح، أن حملة المبايعة بالشكل الذى تمت به، وبالمضامين التى أحتوتها، وبالأرقام التى حددتها كان ضرورة لإقناع الأدارة الأمريكية، بأن سياسة الرئيس «مبارك»، تتمتع بثقة المصريين، وأن الحكم مستقر، وأن سياساته تلقى قبولا شعبيا، لتقوية ودعم مطالبه الاقتصادية، التى كانت جزءا أساسيا من المفاوضات بينه وبينها، أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام القليلة الماضية.

الأحزاب التى قالت "لا" لمبارك ماذا تفعل فى المرحلة القادمة ؟!

صفاء سعيد

عندما أعلنت أربعة أحزاب رئيسية معارضة ترشيح مبارك لفترة ثالثة، توقع الكثيرون معركة سياسية وإعلامية وجماهيرية ساخنة، تقودها هذه الأحزاب، ضد الدعاية المكثفة لمبارك فى كل مكان.

لكن ماحدث كان من وجهة نظر البعض مفاجأة!

اكتفت هذه الأحزاب – وهى «الوفد والتجمع والعمل والناصرى» – بإصدار البيانات والمقالات ، التى نشرت بصحفها.. وكان هذا كل شئ.

فى نفس الوقت، كان الإعلام الرسمى يقدم فى كل دقيقة، وعلى كل القنوات حملته الدعائية الفجة المستفزة، لتأييد مبارك. وتحول كل المسئولين إلى مؤدين فى مشهد المبايعة، وسخرت الدولة صحفها «القومية» وجهاز التليفزيون وهيئة الاستعلامات للمشاركة فى الزفة.

لكن صخب المبايعة لم يمنع الناس من التساؤل عن المعارضة، التى احترموا موقفها المعارض ودوافعه، وانتظروا منها تحركا عمليا.. دون جدوى، وكانت النتيجة أن المعارضة أصبحت مهددة بفقد مصداقيتها، وبانتهاء صلاحية برامجها وخطط عملها فى السنوات الماضية. وأصبح من الواضح ضرورة البحث عن برامج بديلة تتعامل مع السياسات الحكومية، وبرنامج الجماعات الإرهابية المنتسبة للإسلام.

«اليسار» توجهت إلى ممثلى الأحزاب الأربعة التى قالت «لا» لمبارك، وكان السؤال عن كيفية استعادة ثقة الجماهير، والبرامج البديلة، وأسلوب العمل فى المرحلة القادمة، وإمكانية العمل المشترك بين أحزاب المعارضة.

د. رفعت السعيد :

- معارضة التجمع لمبارك تختلف عن باقى الأحزاب
- القيود على العمل الحزبى تعوق الوصول إلى الناس
- دورات لتثقيف الكوادر وتحويل البرنامج إلى نضال حقيقى

أكد د. رفعت السعيد، الأمين العام لحزب التجمع أن معارضة الحزب لترشيح مبارك مدة ثالثة، جاءت مختلفة تماما عن معارضة الأحزاب الأخرى، وأبدى استعداد التجمع الدائم للعمل المشترك مع الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

وأضاف د. رفعت السعيد أن العمل الحزبى محكوم بالقانون، «والذى يحرم النزول إلى الشارع لنشر برنامج الحزب، والتعامل مع الجماهير»، وقال أن التجمع يبذل- رغم ذلك- أقصى الجهد للوصول الى الناس.

وهذا هو نص الحوار.

د. رفعت السعيد



*** لماذا قال حزب التجمع لا لمبارك وماهو البرنامج البديل؟**

– حدد حزب التجمع بشكل واضح أسباب قول(لا) فنحن نعارض مجمل السياسة الاقتصادية والاجتماعية ونعارض ايضا التوجهات فى العلاقات الدولية والعلاقة بصندوق النقد الدولى والخضوع لتعليماته، واضعين فى الاعتبار صعوبة الظرف الذى يواجه الاقتصاد المصرى، ودقة الموقف المترتب على انفراد النظام الرأسمالى بالهيمنة على مجمل اقتصاديات العالم. لكننا مع ذلك نرى أنه فى أطار هذا الواقع، لايزال من الممكن ايجاد هامش يحقق قدرا من التعديل فى الخطة السياسية الحالية.

لهذا ركزنا معارضتنا لترشيح الرئيس فى ثلاث قضايا :

القضية الأولى هى ضرورة زيادة الهامش الديمقراطى المتاح، وهى معركة تشبه

«تطعيم» الحاكم والمحكوم بالمعنى الطبي، أي أضافة شئ إلى نسيج الجسد، يمكن المحكوم من أن يطالب بالمزيد من الديمقراطية وأن يلتزم بالدفاع عن الديمقراطية، وبالنضال من أجل هامش أوسع، ويفرض على الحاكم الالتزام بذلك بل ويعلمه كيف تكون المعطيات في مثل هذه الحالة.

وفي نفس الوقت نحن نخوض الديمقراطية بشكل متعدد الجوانب سواء على صعيد الكتابة أو على صعيد الفعل، وعندما نرى أنه من الضروري أن ننقد أو أن يكون هناك حق الانتقاد نمارس هذا الحق، بل أن اعضاءنا عندما يرون أنه من الضروري أن يكون للعمال حق الإضراب فهم يمارسون حق الإضراب بغض النظر عن دور الحزب سياسيا في ذلك.

هناك الآن أزمة حقيقية تواجه الديمقراطية، فمع تصاعد الإرهاب «المتأسلم» ومع ازدياد حدة الخطر على قضية الوحدة الوطنية بدأ عدد من العناصر الليبرالية، بل وبعض الأخوة المسيحيين، يترددون ازاء قضية الديمقراطية خوفا من أن تؤدي أنتخابات حرة الى مزيد من سيطرة الجماعات «المتأسلمة» على الحكم. لكننا نعتقد أن قضية لديمقراطية لاتتجزأ، وأن اجراء انتخابات حرة ضرورة مع وضع ضوابط في الدعاية الانتخابية، وفي الانفاق الانتخابي فهذه الجماعات «المتأسلمة» قادرة على أن تستورد مددا ماليا فائقا، جربناه كثيرا في الانتخابات السابقة سواء في انتخابات المحليات أو انتخابات البرلمان أو انتخابات النقابات المهنية، فهم ينفقون أكثر مما يجب بل هو أكثر مما يتاح لأي قوة سياسية مصرية.

وبدون مثل هذه الضوابط تكون الديمقراطية مفتقدة لأن الديمقراطية الحقيقية وفي كل دول الديمقراطية تحكمها ضوابط للأنفاق في العملية الانتخابية.

قضيتنا الثانية في معارضة ترشيح الرئيس كانت ضرورة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ونعتقد أن الاصلاح قد أصبح ضرورة بل أنه يفرض نفسه، فمستوى المعيشة يتدنى والصناعة المصرية يتم تدميرها لحساب المستورد الأجنبي. الزراعة يجرى القضاء عليها عن عمد وسبق الإصرار. ولابد من ايجاد حل يكفل نهوضا اقتصاديا حقيقيا وزيادة فعلية في الانتاج وتشجيع العملية الانتاجية، وهنا قد يبدو الامر غريبا أن الذي يدافع عن الرأسمالية المصرية وعن حقها في الانتاج هو اليسار، أما الآخرون فهم ينحازون الى أطروحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تدمر البنية الاقتصادية المصرية صناعة وزراعة، والبنية الثقافية والاجتماعية، من أجل فرض المزيد من الهيمنة على مصر وتحويلها من دولة جنوب، الى دولة جنوب الجنوب.

الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة ممكنه، ونواصل مناقشتها سواء عن طريق «الاهالي» إعلاميا أو نطالب بها في الواقع الفعلي.

ففي قضية الزراعة نحن نخوض معركة المستأجرين ونخوض معركة التعاونيات والتمويل الزراعي ونخوض معارك عديدة مع الفلاحين من أجل أن نضمن لهم ليس فقط مستوى معيشة مرتفع، بل واستمرار العملية الانتاجية الزراعية، وألا ينتهي الأمر بأن الزراعة التي كانت واحده من ابتكارات المصري الأول تندثر في مصر .

قضيتنا الثالثة مع الرئيس كانت الارهاب، وقلنا أنه يتعين على النظام أن يخوض معركة شاملة متكاملة ضده .قلنا أن هذه المعركة يجب أن تكون شاملة وحاسمة. شاملة بمعنى أنها لاتكتفي بالمواجهة الأمنية فحسب، بل تمتد لتشمل العملية التعليمية والإعلامية . فليس من المنطقي أن تظل المدارس تلقن الأطفال والتلاميذ برامج ضد الوحدة الوطنية وضد النسيج القومي الوطني الواحد، وليس من المنطقي أن تلقن الطلبة في المدارس والكتب المدرسية الحكومية مقولات تكون هي الأساس الفكري والنظري للإرهاب «المتأسلم». وليس من المنطقي أيضا أن يصنع التليفزيون نجوما يتسللون بهم إلى بيوتنا، ويفرض مقولاتهم علينا بينما هم يشجعون الارهاب والارهابيين، ويبررون لهم، وتصبح فتاواهم وقودا لمزيد من الارهاب.

وفي هذا الصدد ، يخوض حزبنا هذه المعركة ببسالة وشجاعة، كما يخوض معركة الوحدة الوطنية ومواجهة الارهاب والتطرف المتأسلم بشكل واضح وصريح، وربما ينظر إليه البعض بأنه متحمس أكثر مما يجب، ولكن إذا كان الأمر متعلقا بمصر فيجب أن نكون متحمسين أكثر مما يجب.

***كيف يتم تحرك الحزب لنشر برنامجه؟**

- من الناحية النظرية ، تم طبع البرنامج وطرحة وتوزيعة في الأسواق. وهذا لايعني التعريف ولكن أولا لكي نعرف المواطن ببرنامجنا يجب أن يعرفه عضونا، ولهذا فأن أمانة التثقيف الآن تقوم بدورة تثقيفيه شاملة تستهدف تثقيف الكادر ببرنامجنا المرحلي، وبعملية كيفية وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وكيفية أيجاد نوع من التطابق بين هذا البرنامج وبين الواقع العملي، وايجاد مسالك وسبل لكي يتحول هذا البرنامج الى نضال حقيقي وفعلي.

*** هل يمكن النزول في الشوارع لنشر برنامج الحزب والتعامل مع الشعب عن طريق المؤتمرات وخلافه؟**

- نحن نعمل في حدود القانون. القانون يمنع عقد مؤتمرات في الشوارع.

و هذا ضد الديمقراطية التي تطالب بها ونحن مطالبون بأن نخوض معركتنا في إطار القانون، لأننا حزب شرعي، ولايمكن أن نخوض المعركة خارج إطار القانون لذلك نطالب بتعديل القانون.

ونطالب بمزيد من الديمقراطية والحرية.

ونطالب بحق إطلاق تكوين الأحزاب.

ونطالب بحق المواطنين في التظاهر سلميا دون سلاح، كما نص الدستور الصادر عام ١٩٢٣، (للمصريين أن يتظاهروا سلميا غير حاملين السلاح). وهو ماينص عليه الدستور الحالي.

***ماهي إمكانية تنسيق حزب التجمع مع الاحزاب الأخرى؟**

-نحن نسعى دائما للتحالف والعمل المشترك مع الأحزاب الأخرى فمثلا عندما نناقش قضية نزاهة الانتخابات، فنحن على استعداد أن نجلس مع احزاب المعارضة التي تخوض معنا الانتخابات، ولكن في موضوع (لا) حرصنا ألا ننسق مع هذه الأحزاب في خصوصية معارضة ترشيح الرئيس، لأن «لا» التجمع كانت مختلفة.

حزب الوفد قال «لا» تدعو للمزيد من الخصخصة والقضاء على القطاع العام والتخلص منه ومواجهة كل المنجزات التي حققها الشعب المصري خلال ثورة يوليو. أما (لا) التي قالها حزب العمل فكانت تدعو بصراحة لتطبيق الشريعة في الحياة والمجتمع. ونحن لسنا ضد الشريعة، لكننا نرفض مثل هذا الأسلوب، ومن هذه الزاوية اعتقد أن «لا» التجمع مختلفة ونحن نرفض أن تمتزج «لا» التي قلناها مع «لا» اليمين الذي يريد المزيد من الخصخصة كما نرفض أن تمتزج «لا» التي قلناها «بلا» التأسلم السياسي، الذي يقف سندا للإرهاب ويبرره.

ولكننا مع ذلك لازلنا نرحب بأي عمل مشترك مع مختلف القوى السياسية في أي نقطة نلتقي معهم فيها.

د. إبراهيم الدسوقى أباظة :

● الوفد يطرح بديلاً سياسيا واقتصاديًا واضحًا
● التنسيق بين الأحزاب يستند للمطالبة بإصلاح ديمقراطى

وقال د. إبراهيم الدسوقى أباظة سكرتير حزب الوفد.

الوصول الى الجماهير محفوف بكثير من الصعوبات فى الوقت الراهن، بسبب احتكار الحزب الوطنى لوسائل الإعلام، والعوائق القانونية على الاتصال الجماهيرى.

وأضاف د. الدسوقى أن الأحزاب التى عارضت مبارك تشترك جميعها فى المطالبة بالاصلاح السياسى، الأمر الذى يدعوها للتنسيق فى العمل، خلال المرحلة القادمة.

***لماذا قال حزب الوفد «لا» وماهو برنامجه البديل؟**

-قلنا «لا» لاسباب كثيرة من أهمها.

أن الحكم القائم حاليا هو حكم فردى ديكتاتورى وأن محصلة هذا الحكم طيلة عهد السادات ومبارك كانت وبالا على مصر.

ويتجلى ذلك بوجه خاص فى تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم قدرة النظام على الانتقال بالاقتصاد المصرى إلى آفاق التنمية والقضاء على البطالة، وتنويع الإنتاج ورفع معدلاته ، ورفع مستوى المعيشة للإنسان المصرى.

وكل مانراه اليوم فى ظل الولاية الثانية من حكم مبارك من اوجه الاصلاح ليس بإصلاح حقيقى ولكنه مجموعة «تدابير» أملاها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولم تستطع الحكومة أن تقوم بها كما يجب من الناحية الفنية، وترتب على اجرائها حتى الآن مايعرف بالكساد التضخمى والبطالة المتزايدة وهبوط فى حجم الانتاج ومعدلات الاستثمار.

الواقع أن التحول الذى يسعى إليه النظام – ومن ورائه صندوق النقد الدولى– من اقتصاد لخطة إلى اقتصاد السوق يقتضى إطارا دستوريا وقانونيا آخر غير الإطار الحالى، وفى كل الأحوال لايمكن إجراء الاصلاح الاقتصادى بمركزية عتيقة يمثلها رئيس الدولة، وبرقابة مفقودة تمثلها البرلمانات المزورة، وصحافة موءودة تمثلها أجهزة الاعلام المحتكره من قبل الدولة والاذاعة والتليفزيون والصحف.

ومن هنا فإن هذا المناخ جميعه كان يجب أن يتغير والمدخل الطبيعى لتغيير هذا المناخ هو الاصلاح السياسى، وهو شرط أساسى. لكافة الاصلاحات الأخرى من اقتصادية واجتماعية وغيرها.

والاصلاح السياسى هو مطلبنا ومطلب المعارضة جميعها. وقد سبق أن اتفقت المعارضة- كحد أدنى- على التوجهات الرئيسية للإصلاح السياسى. أى أقرار نظام ديمقراطى بدلا من النظام الديكتاتورى الشمولى الفردي، وقلنا بأن هذا الشرط يجب أن يتحقق وطالبنا بذلك قبل انتخابات ١٩٨٤ ، ثم قبل انتخابات ١٩٨٧- وانتخابات ١٩٩٠. فى كل انتخابات كان الوفد يقف ليطالب بهذا و معه أحزاب أخرى عديدة، وكان النظام يرفض تماما الاستجابة لهذه المطالب ومن هنا كانت المقاطعة الأخيرة لحزب الوفد نتيجة هذا الرفض.

وبسبب تكرار رفض النظام لمطلب الإصلاح السياسى كمطلب أساسى من أجل ذلك قلنا «لا» وكان طبيعيا ألا نقول غيرها.

أما البديل فقد عرضته من خلال كلماتى.

د. ابراهيم الدسوقى أباظة



نحن نريد بديلا ديمقرطيا وهذا البديل هو الشرط الأول والمفتاح الأول لكل إصلاح،البديل الاول هو النظام الديمقراطى القائم على الإرادة الشعبية .البديل الثانى هو البديل الاقتصادى لاصلاحى المختلف عما تنتهجه الحكومة من أساليب اقتصادية فى المجال الاقتصادي، وشرط تطبيقه هو تغيير نظام الحكم كله، ومجئ حكومة تستند على قاعدة شعبية وتخضع للرقابة الشعبية.

هناك من يقفون فى طريق الاصلاح، لأنه ليس من مصلحتهم، والحكم لايريد استعدا ءهم، لأن هذا يعنى أن النظام يصفى نفسه بنفسه.

بعد البديل الديمقراطى، يطرح حزبنا البديل الاقتصادى. لدينا برنامجنا ولقد شرحت هذا البرنامج فى خطوط عريضة وقلت إن ما تفعله الحكومة ليس بإصلاح ولكنه بعض التدابير التى تستهدف بناء الهرم من قمته وأنها تدابير واهيه أصابت الاقتصاد المصرى بالشلل كما نشعر الآن وبالتالى فإن الوضع يقتضى الإسراع بإجراء هذا المدخل الطبيعى للإصلاح الشامل وهو الإصلاح السياسى.

*** كيف يمكن للحزب نشر برنامجه؟**

-اقترحنا على الحكومة أن تخصص لنا مواقيت فى أجهزة الإعلام الكبرى لأن حرية التعبير ليست فقط بين أربعة جدران، بل استخدام قنوات التعبير لكبرى. فليس من المعقول أو المقبول أن تملك الحكومة ٧ محطات إذاعة وخمس قنوات تليفزيون وخمس صحف يومية و١٧ مجلة أسبوعية والهيئة العامة للاستعلامات التى تضخ كل يوم فى العقل المصرى مئات النشرات والكتيبات والكتب ونحن لانملك إلا جريدة هزيلة نمولها من جيوبنا. والنظام الحاكم يحتكر كل هذا القطاع الاعلامى الضخم الذى هو ملك للشعب.

إما أن يعطونا مواقيت نستطيع أن نخاطب الناس الكبيرة من خلالها أو أن يسمحوا لنا بتأسيس محطات إذاعة وتليفزيون وبالذات الإذاعة والتليفزيون.

***وماهى امكانية التنسيق مع الاحزاب المعارضة الأخرى؟**

- كل الأحزاب التى قالت (لا) تستند إلى عدم وجود إصلاح سياسى. وقد أصدرت كل قوى المعارضة بيانا منذ ثلاث سنوات ينادى بضرورة الديمقراطية. طبعا نحن غير متفقين على التفاصيل ، ولكن متفقون على المبدأ: ضرورة قيام إصلاح سياسى.

اللواء طلعت مسلم :

● الخلافات لاتمنع "العمل" من التعاون مع كل الأحزاب

● الحزب لايقدم برنامجًا بديلًا ولكن لديه الخطوط العامة لسياساته

وقال اللواء طلعت مسلم عضو اللجنة العليا لحزب العمل :

إن معارضة حزب العمل لاعادة انتخاب مبارك رئيسا لفترة ثالثة، تأتى بعد «فشل الرئيس فى تحقيق أى شئ» خلال فترتى حكم كاملتين. وقال أن حزب العمل لايقدم برنامجا تفصيليا بديلا، لكن لديه خطوط عامة لأوجه النشاط الاقتصادى والسياسى المختلفة.

وأكد أن حزب العمل يسعى دائما للتنسيق مع الأحزاب الأخرى، حتى فى حالات الخلاف، أو تعرضه للهجوم.

*** لماذا رفض العمل ترشيح مبارك، وماهو البرنامج البديل لديكم؟**

– تنقسم كلمة «لا» التى قالها حزب العمل لمبارك إلى قسمين، الأول من حيث المبدأ، والثانى من حيث الظروف الموضوعية.

ونحن رفضنا ترشيح مبارك لفترة ثالثة من حيث المبدأ، لأننا نؤمن بأنه لايملك جديدا يقدمه، بعد ١٢ عاما فى الحكم. ومن الصعب أن يحقق مالم يستطع تحقيقه من قبل. من ناحية أخرى، تغير معظم الذين تولوا مناصب قيادية إلى جواره، وبقى هو، فاذا كان التغيير مطلوبا بالنسبة للوزراء أو المحافظين، فهو أشد الحاحا لمنصب رئيس الجمهورية، أخطر المناصب وأكثرها أهمية.

من الناحية الموضوعية، نحن نرى أن الرئيس مبارك فشل فى تحقيق كل ماكان مطلوبا منه خلال سنوات حكمه. ويكفى لاثبات ذلك، مقارنة الحالة الأمنية ومايسمى محاربة الإرهاب، لنرى أن النتيجة صفر.

من ناحية السياسة الخارجية، غرقت مصر فى مزيد من التبعية، وخاطرت- لأول مرة فى تاريخنا- قوات مصرية فى حرب تقودها جيوش أجنبية. وأسهمت السياسة الخارجية لمبارك فى إضعاف الأمة العربية، وزادت من تفككها. ولايمكن أن نردد وراء القائلين بأن عودة مصر للعرب نجاح لسياسة مبارك، لأن حال الأمة العربية أسوأ كثيرا مما سبق، مع وضع العوامل الخارجية فى الاعتبار بالطبع.

أما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهى لاتختلف عن النقاط السابقة. نحن نقيس الاصلاح الاقتصادى بأثره على الانسان، وليس بالحديث الغامض عن ميزان مدفوعات وتضخم.. الخ. بهذا المقياس لايوجد أى انجاز يذكر، فضلا عن تدهور الأوضاع الاجتماعية، وارتفاع تكاليف التعليم وهبوط مستواه، كما أن الغلاء وصل إلى قطاع العلاج، وهو أمر خطير.

حال الصناعة لايسر أحدا، فهاهى العديد من الشركات تعانى رواكد الانتاج، وتقف على شفا الإفلاس. وليس المعيار أبدا بعدد المشروعات والعاملين بها. بل بالتقدم الفنى، والتخطيط المدروس لزيادة الإنتاج وتطويره وتسويقه.

فى النهاية يقف مبارك أمامنا ليقول أنه عاجز عن التصرف «تفكيرى أصيب بالشلل». وهذا أغرب كلام يصدر عن رئيس جمهورية فى حدود علمى.. اذا كان لايعرف بالفعل كيف يتصرف، فلماذا لايترك الفرصة لغيره؟

***هل هناك برنامج بديل لحزب العمل؟**

– للحزب خططه الواضحة فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية. لكن لايمكننى القول بأنه برنامج متكامل، ولا أتصور أن فى مصر حزبا يملك البرنامج البديل المتكامل، حتى الحزب الوطنى نفسه، لأن وضع برنامج من هذا النوع يستدعى الحصول على معلومات تفصيلية عن كل قطاع، وهو الأمر الذى يبدو مستحيلا.

***حزب العمل لايملك إذن هذا البرنامج؟**

-يمكن القول أن وثائقنا تحدد الخطوط الرئيسية لأغلب أوجه النشاط، لكننا لانملك برنامجا تفصيليا.

*** وماهى وسيلتكم للوصول بتصوراتكم للشعب؟**

– نحن نعمل قدر الإمكان للوصول إلى الناس. وأعتقد أن حزب العمل يتميز عن غيره من الأحزاب بكثرة مؤتمراته الشعبية، وهذا لايعنى أن الأحزاب الأخرى لاتنظم المؤتمرات، لكننا نتفوق قليلا فى هذا النشاط. ومؤتمراتنا تصل إلى النجوع والقرى فى كل المحافظات، ولاتقتصر على المقر، بل إن المقر هو آخر مكان نفكر فيه.

*** ماهى امكانية التنسيق مع الاحزاب الأخرى التى عارضت الفترة الثالثة لمبارك، خلال المرحلة القادمة؟**

– حزب العمل يسعى دائما للتنسيق مع الأحزاب الأخرى. وينجح أحيانا، ويفشل أحيانا أخرى. لكن تظل فكرة الاتصال بكل القوى الوطنية ضمن مبادئ الحزب، حتى فى حالة وجود خلاف فى وجهات النظر، أو عندما نتعرض لهجوم البعض. فمبدأنا هو تجنب المعارك مع الأحزاب الأخرى، لأن طرفى المعركة يخسران الكثير، مهما كانت الأسباب والدوافع.



اللواء طلعت مسلم

د. حسام عيسى:

● الناصرى متفائل بمزيد من التعاون مع الأحزاب
● النشاط الحزبى قوى جداً خارج المقرات والصحف

ونفى د. حسام عيسى عضو المكتب السياسى للحزب العربى الديمقراطى الناصرى

ما أسماه «شائعة» اقتصار الأداء الحزبى على المقرات والصحف، وأكد أن أحزاب المعارضة نشطة جدا، وخاصة فى الاقاليم. فى ظل ظروف التضييق التى يمارسها النظام، والمصاعب المالية البالغة.

وأعرب د. حسام عيسى عن تفاؤلة فى المرحلة القادمة، «والتى ستشهد تعاونا وثيقا بين الأحزاب المعارضة، سواء فى القضايا الاجتماعية مثل الديمقراطية، أو الخلافية مثل الحفاظ على القطاع العام».

*** ما الجديد لدى الحزب لناصرى، بعد فوز مبارك بالولاية الثانية؟**

- ليس هناك أى تغيير فى عمل الحزب، القضايا التى تحظى باهتمامنا وتحركنا لم تتغير، وبالتالى نحن نواصل التعامل معها بنفس الطريقة.

الحزب الناصرى له آراء محددة فى الديمقراطية، ويطالب بالغاء القوانين المقيدة للحريات، وحرية تداول السلطة، بمافيها منصب الرئيس، والسماح لأى شخص بترشيح نفسه لهذا المنصب. نطالب بإتاحة الفرصة للمعارضة لتظهر فى أجهزة الإعلام المختلفة، وخاصة التليفزيون.

من الناحية الاقتصادية، نحن نرفض بيع القطاع العام للأجانب، كما تم فى بعض الشركات التى بيعت، وأسند لرأس المال لأجنبى جزء منها، بل استولى على بعض القطاعات بالكامل، كما يحدث فى انتاج أمواس الحلاقة. صناعة الأسمنت تباع الآن لمستثمرين أجانب... والحزب الناصرى ضد هذا، ونبذل جهودنا من خلال لجنة «الدفاع عن القطاع العام» التى شكلناها بالاشتراك مع الأحزاب المهتمة بالقضية، وخاصة التجمع.

على المستوى الاجتماعى، نرفض تهميش الفقراء، والآثار المدمرة للاصلاح الاقتصادى. الذى يزيد من التفاوت الطبقى.. ونعتبر أن مهام المرحلة المقبلة تقتضى تعبئة الجماهير ضد هذه السياسات.

***وماذا عن أسلوب العمل الحزبى فى المرحلة الراهنة؟ وهل تبقى الأحزاب رهينة النشاط فى المقر، وصحيفة الحزب؟**

- غير صحيح أن النشاط الحزبى يقتصر على المقر والجريدة. العمل الحزبى فى المحافظات فى قمة الحركة، كل الاحزاب تعمل، وليس الناصرى فقط. وهذه «إشاعة سخيفة»، رغم تضييق الحكومة علينا جميعا، والناس متعطشه لسماع الرأى الآخر. والقيود العديدة على النشاط الحزبى تزيد من إصرارنا على الوصول للناس.

بالطبع أمامنا الكثير فى هذا المجال لتحقيقه، وعلينا ابتداع أساليب جديدة، فى حدود الامكانيات المالية المتواضعة. نحن- كما تعلمون- لانملك مصدر تمويل سوى اشتراكات الأعضاء. لكن الاعضاء القادرين يساهمون فى الشوز على شقق فى المحافظات، لفتح مقرات جديدة، وتوسيع دائرة الاتصال بالجماهير.

نحن نظلم الأحزاب حين نقول أنها لاتعمل سوى بالمقر أو بالجريدة، ومزيد من الجهد سوف يتجاوز بنا كل العقبات، وخاصة عقبة الخوف.

*** والعمل المشترك مع الأحزاب التى رفضت الولاية الثالثة لمبارك؟**

- هناك مطالب مشتركة مع هذه الأحزاب، مثل المطالبة بالاصلاح الديمقراطى. وهى قضية لاجدال عليها، وتجتمع حولها كل الأحزاب. أما المسائل الخلافية، فلايمكن العمل المشترك فيها، مثل الدفاع عن القطاع العام وهى قضية تهم الأحزاب التقدمية فقط. لذلك اشتركنا مع التجمع فى تشكيل لجنة الدفاع عن القطاع العام. وأعتقد أن الشهور القادمة ستشهد تعاونا كبيرا بين أحزاب المعارضة، والحزب الناصرى مستعد دائما للتنسيق مع كافة القوى السياسية والوطنية.

*** هل هذا ماكان يعنية رئيس الحزب، حين أعرب عن تفاؤله بالمرحلة القادمة، بعد إدلائه بصوته على الولاية الثالثة لمبارك؟**

- أعتقد أن التصريح كان كلمة مجاملة لامعنى لها، وربما كان يعنى النضال الحزبى... أنا شخصيا غير متفائل، بالعكس.. نحن متشائمون جدا، لأننا لانرى أى تغيير قد حدث.

د. حسام عيسى

عاجل إلى معارضي اتفاق غزة - أريحا

ادفنوا موتاكم.. وانهضوا !

مدحت الزاهد

ينتمي كاتب هذه السطور إلى صفوف معارضي اتفاق غزة- أريحا التي كانت نتاجا لمساومة قد تفضي إلي هدنة تاريخية مؤقتة، ولكنها أبدا لاتنهي الصراع.

ولايخجل كاتب هذه السطور من معارضته الاتفاقية بالشعارات «القديمة».. دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الوطني الفسطيني، ولايرى موضوعيا وعلميا وتاريخيا حلا غير هذا الحل لنزاع على الأرض والسيادة بين كيان استعماري استيطاني غاصب، ومشروع لإمبريالية شرق أوسطية، وبين إرادة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ومشروعها للاستقلال والحرية والعدل.

واتفاق غزة - أريحا، ليس وحيا من السماء، ولا كتابا منزلا لايمكن للتاريخ تجاوزه حتى لو حمل توقيع **كلينتون ورابين عرفات**.

فلا توجد في السياسة اتفاقات أبدية، ومواثيق دائمة، وفرص أخيرة يستحيل بعدها النضال.

صدمة شعورية

ولعله لهذا السبب، يبدو ضروريا إبداء ملاحظات حول بعض مواقف المعارضين للاتفاق، عربيا وفلسطينيا بقدر ما تنتمي هذه المواقف الى روح الإحباط واليأس والمرارة، وبقدر ما يبدو لها مضببا أن الاتفاق هو نهاية التاريخ، أوبقدر ما تتناوله بصورة أخلاقية تركز على «العار» المرتبط بالتوقيع الفلسطيني على مشروعية الكيان الصهيوني، وكأن هذا التوقيع، وقد حمل خاتما فلسطينيا قد جعل القضية في خبر كان.

وتمتد هذه الحالة الشعورية لتشمل بعض من وافقوا من الأصل على قرار التقسيم، وبعد ذلك على شعار دولة الضفة والقطاع، فقد جاء الاتفاق بالنسبة لهم محبطا ومخيبا للآمال، لأنه بينما الكيان الفلسطيني لايزال موضع نزاع وقضية مؤجلة لمفاوضات المرحلة الانتقالية، فإن اسرائيل قد اكتسبت مشروعيتها بقرار فلسطيني، في وضع عربي لن ينتظر الاعتراف الجماعي الرسمي بهذا الكيان، جدول المفاوضات اللاحقة لتحديد المصير.

بل إن بعض الملاحظات -العربية- التي تنتمي إلى هذا المناخ النفسي والفكري، قد بالغت إلى حد اتهام الشعب الفلسطيني نفسه بالخيانة، واعتكفت تداوي جراحها، بعد الطعنة النجلاء

وقد كان الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش ممثلا لهذه الحالة الشعورية عندما كتب قصيدته المشهورة إعلاميا بالاستقالة

يقول:

للحقيقة وجهان

والثلج أسود

للحقيقة وجهان والثلج أسود فوق مدينتنا

لم نعد قادرين على اليأس أكثر مما يئسنا

والنهاية تمشي فوق السور واثقة من خطاها

من سينزل أعلامنا..نحن أم هم؟ ومن سوف يتلو علينا «معاهدة الصلح»

ياملك الاحتضار

كل شيء معد لنا سلفا، من سينزع اسماءنا

عن هويتنا..أنت أم هم؟ ومن سوف يزرع فينا

خطبة التيه ..لم نستطع أن نفك الحصار

فلنسلم مفاتيح فردوسنا لوزير السلام وننجو

للحقيقة وجهان..كان الشعار المقدس سيفا لنا

وعلينا..فماذا فعلت بقلعتنا قبل هذا النهار

لم تقاتل.. لأنك تخشى الشهادة، لكن عرشك نعشك

فلتحمل النعش.. كي تحفظ العرش

ياملك الانتظار

إن هذا الرحيل سوف يتركنا حفنة من غبار

من سيدفن أيامنا بعدنا: أنت..أم هم؟. ومن

سوف يرفع راياتهم فوق أسوارنا

أنت..أم

فارس يائس؟ من أجراسهم فوق رحلتنا

أنت..أم حارس بائس؟ كل شيء معد لنا

فلماذا تطيل التفاوض..ياملك الاحتضار

وتعكس هذه الأبيات من المرثية الطويلة، **«أحد عشر كوكبا على اخر المشهد الأندلسي»**، حالة شعورية بين فريق من المعارضين، لاتقف عند حدود **غزة أريحا**، جغرافيا وتاريخيا، بل تعكس الانطباع بأنه قد تم تشييع القضية إلى مثواها الأخيرا.

وقد يتصل ذلك المشهد الدرامي العنيف،

الذى شهدته حديقة البيت الأبيض فى الشهر الماضى، عندما مد عرفات يده مصافحا **رابين**، مخترقا حاجزا نفسيا ليس أقل سمكا مما اخترقه **السادات** عندما قام بزيارته التاريخية إلى مدينة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، ومد هو الآخر يده مصافحا **مناحم بيجن وموشى** دايان الذى رحب به على أرض اسرائيل!!

ولقد وضعت وقائع هذا التاريخ العربى العاصف المذهل الشعور العربى الرافض فى صدمة، لم يتمالك نفسه منها، إلا وتوالت بعدها الصدمات، وكان أخرها قبل لقاء **عرفات رابين** مشهد قتال القوات الأمريكية فى الخليج تحت مظلة شرعية عربية ليقول الغرب بعدها عن ثقة، وداعا للتضامن العربى، وداعا للعروبة.. وأهلا، «بالشرق أوسطية» وبالسلام العربى الاسرائيلى المرتقب.

منابع فكرية

وإذا كانت هذه الحالة الشعورية وثيقة الصلة بوقائع التاريخ فإنها أيضا، وثيقة الصلة بمنابع فكرية وسياسية ربطت قضايا التحرر بالعهد البرجوازى (السعيد) -سابقا- ولم تر من التاريخ سوى آخر طبعة من مشاريع الاستقلال الذى جرت عليه عوامل التعرية، فجردته من كل عناصره الإيجابية، وعادت به إلى الحظيرة «القديمة» صاغرا، فى وقت غاب فيه البديل، وطالت عملية المخاض الأليمة لميلاد جديد لم يجد حضانة تسعفه، فى الزمن الردىء.

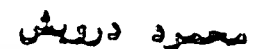
كما أن منابع هذه الصدمة الشعورية، قد تتصل .. بأفكار شائعة متداولة، وإن لم تكن عملية ولاتاريخية، تفترض أنه متى التقت قوى اجتماعية برايات الوطنية فى الأوحال، ظهر فى الوضع «أزمة ثورية».

ولما كانت قوى كثيرة فى الوضع العربى قد التقت بالفعل بهذه الرايات فى الأوحال، دون أن تجد قوى اليسار نفسها . أمام شيء آخر، غير التحلل والعفن، فقد بدت الاسئلة المحيرة كثيرة لأن العدوان قد ازداد ضراوة بينما كان التراجع مخزيا.

والحقيقة أن التراجع، فى حد ذاته، قد لايوفر الحالة الثورية، بل قد لايخلف، وهذا ما حدث بالفعل، غير التحلل وإعادة تشكيل الوعى، وإفساح المجال للبرجماتية الأكثر قدرة على التكيف مع المعطيات الجديدة، فالأزمة الثورية تفرض نهوض الشرط الواقى، بمعناه الواسع، أي قدرة القوى الحية فى الأمة على انتزاع رايات المقاومة، ولملابسات كثيرة فى الوضع العربى فإن هذه القوى كانت لاتزال فى مرحلة مخاض الميلاد العسير، ولو كان الأمر يتصل فقط بأزمة اليسار، كما يروج البعض، لأفرزت هذه القوى قيادة بديلة تطرح مشروعا حقيقيا للمستقبل، كما حدث فى العديد من التجارب.

انفصال

إلى هذا الحد يبدو أن الحديث قد ابتعد قليلا عن طريق غزة- أريحا ، ولكن الاستنتاج الضرورى للصدمة الشعورية التى أصابت بعض قوى اليسار، هو ضرورة الانفصال عن الماضى من أجل مشروع للمستقبل، فكلما تمت معارضة فعل المضارع بفعل الماضى، ومشروع الخلف، بمشروع السلف، وشواهد اليوم، باطلال الأمس، فإن تجاوز وضع الإحباط قد يكون عسيرا فلن تجدى، فى هذا السياق عملية استحضار الأرواح أو بعص الحياة فى أطلال ودعها أصحابها وأسلافهم إلى مثواها الأخير وقد



محمود درويش



انطوت هى نفسها على بذور فنائها، مهما يدمج المستقبل عناصرها الإيجابية فى مشروعه.

شواهد

ومن شواهد الحالة الشعورية التى تشبه حالة الرجل الشرقى الذى يخشى «الطلاق» مع أنه أصبح أمرا واقعا، أنه كثيرا ما تتم، وحتى الآن، معارضة يسارية لاتفاقيات التعاون الخليجى الأمريكى فى المجال العسكرى باتفاقية الدفاع العربى المشترك! أو اتفاق دمشق والسوق الشرق أوسطية بالسوق العربية الموحدة! والمؤسسات الشرق أوسطية بدور جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، والهيمنة الغربية على الإعلام بمشروع وكالة أنباء عربية أو قمر صناعى عربى (عربسات)، وذلك كله رغم وضع التبعية المعمم فى المنطقة.

والحال أنه قد بات من الواجب والملح، إعادة صياغة روابط الانتماء العربى على أسس ديمقراطية وشعبية، فى حالة انفصال مع الماضى، وتزاوج مع المستقبل، كما يجدر الانتباه إلى أن هناك مرحلة استراتيجية جديدة تطرح مهمات جديدة وتستدعى قوى جديدة وشعارات جديدة باتت ضرورية لكى ينفض اليسار عن نفسه غبار الإحباط.

وليس ذلك بمهمة مستحيلة لأن طبيعة الاضطهاد المكثف المرتبط بضراوة الهجمة، سوف تدخل كل بيت عربى ليست فى صورة اتفاقات، قد لا يتنبه لمخاطرها الأغلبية المغيبة، بل فى صورة إفقار وإذلال وتبعية لابد أن تثير مقاومة.

عودة إلى الاتفاق

وإذا ما عدنا إلى غزة-أريحا فسوف نجد أن الاتفاق نفسه يطرح قضايا للصراع والمقاومة، هى كل القضايا المعلقة لمراحل لاحقة فى المفاوضات.. الحدود.. اللاجئين، القدس.. المستوطنات السيادة.. تقرير المصير.. الدولة.

ولايخفى على أحد أن المسعى الإسرائيلى سوف يتركز على أن يكون الكيان الفلسطينى الوليد من الاتفاق، كيانا تابعا منزوع السلاح (ميكرودولة) بوابة وجسر للعالم العربى، فى حين أن إرادة الشعب الفسطينى سوف تتجه بكل تأكيد لأن يكون الوليد دولة مستقلة فى الأرض المحتلة بعد ٦٧، تتمتع بسيادة حقيقية وليس مجرد علم ونشيد.

وعلى المستوى العربى فإن مشروع السوق الشرق أوسطية لابد أن يثير مقاومة قوى عديدة، بقدر ما يستهدف التهيئة لمشروع امبريالية اسرائيلية شرق أوسطية (إقليمية)، أو مد شرايين الحياة، كيان استعمارى غاصب، من مصادر عربية والشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة، أي الرازح تحت وطأة الاحتلال لم يتناول فى الاتفاق اعتراف المنظمة بإسرائيل، بل اعتراف اسرائيل بالمنظمة، كشهادة ميلاد للدولة التى يرغب فيها، ولم يتوقف عند محدودية صلاحيات الحكم الذاتى، بل لاحظ أن إدارة فلسطينية سوف تحل محل الحاكم العسكرى الاسرائيلى، ولم يستغرقه بحث مسألة إعادة مركزة القوات الاسرائيلية على شكل حزام واقى- فى مناطق الانسحاب، بل وجه أبصاره إلى يوم انسحاب قوات الاحتلال من بعض المدن، أو مراكز التجمعات.

ورغم أن هناك نوعا من الالتباس فى الشعور الوطنى فى الأرض المحتلة الذى قاوم بضراوة مخططات التهويد والضم والدمج والإلحاق، وسعى لتأكيد هويته الوطنية، إلا أن الأمانى الفلسطينية فى الأرض المحتلة تعكس أيضا هذا الشعور المتطلع لإنهاء الاحتلال، ورفع علم ونشيد وانتزاع جواز سفر فلسطينى، بدلا من بطاقات الهوية التى تجعل الفلسطينيين مطاردين، حتى فى المطارات العربية.

وهذه المشاعر كلها، لازالت ساخنة، وطازجة وسوف تظل كذلك طوال فترة الحكم الانتقالى، ومايمدها باختصار لأن الاتفاق لم ينه التناقض ولكنه سعى لكى ينزع عنه فتيل الانفجار، عبر التنازلات.

ورغم أن أهل مكة أدرى بشعابها، فإن هناك خطرا من الانعزال عن الحالة الشعورية الفلسطينية فى الأرض المحتلة وإحلالها بمشاعر الإحباط من الاتفاق الردىء.. كما أن هناك اسئلة أخرى تتصل بمشاركة المعارضين فى أي انتخابات تجرى فى الأرض المحتلة، وفى بناء موقف المعارضة من داخل وخارج مؤسسات منظمة التحرير، وبالطبع من خطر اقتتال فلسطينى- فلسطينى ولأن اتفاق غزة-أريحا ليس فقط اتفاقا رديئا بل هو أيضا اتفاق غير مكتمل، قضاياه الجوهرية لازالت مؤجلة، ثم أنه، وفى كل الأحوال، لايمكن أن يحمل حلا نهائيا.

ومن هنا يبدو من الضرورى إعادة صياغة الشعارات والتكتيكات وأساليب الدعاية بصورة تجنب المعارضة خطر العزلة، وتسمح لها بالاسهام بحيوية فى قطع الطريق على المساعى الرامية لتحويل الكيان الفلسطينى الوليد لكيان تابع لاسرائيل، وفى غمار هذا النضال لابد أن تكتشف القوى الفلسطينية الرابطة بين الشعارات المباشرة والتكتيكية والاستراتيجية، والحلقات الانفصالية، التى تدمج نضالها فى مسيرة النضال من أجل دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية على كامل التراب الوطنى الفلسطينى، وهو هدف لايمكن لاتفاق غزة-أريحا أن يلغيه.

السوق الشرق أوسطية...

إعادة إنتاج التبعية العربية

علي سعيد

يظل حجم المكتسبات فى أية تسوية أو مفاوضات سياسية رهنا فى المحصلة الأخيرة- صعودا وهبوطا- بالوزن النسبى للاطراف الداخلة فى عملية التفاوض، وبالاساس فى مدى مايتاح لها من استقلاليه إقتصادية ومن ثم سياسية تؤهلها للمراوحة بين خيارات عدة، بما فى ذلك خيار إنهاء المفاوضات واللجوء للحل العسكرى أو حتى مجرد التلويح به زيادة لحجم المكتسبات أو على الأقل تقليلا لحجم الخسائر. ومن ثم فإن أية محاولة لتلمس طبيعة وبالتالى نتيجة التسوية التى أرهصت لنفسها **بإتفاق غزة- أريحا** يظل رهنا بتقدير مامحوزة الكيانات الإقتصادية- الاجتماعية أو الدولة القطرية العربية بشكلها الراهن من استقلال اقتصادى وسياسى أو بالاحرى ماتفتقده فى هذا الخصوص.

والواقع أن العالم العربى الحالى- الذى تتوزعه ٢١ دولة قطرية تعيش كل منها أزمة سياسية وإقتصادية واجتماعية حادة- **يعانى فى مجمعة من أعلى درجات التبعية لدول المركز الصناعية،** وهى التبعية التى تجلت فى الإعتماد الكامل على السلع الغربية فيما يتعلق بالواردات الصناعية وحتى الغذائية، وكذلك الإعتماد الكامل على أسواق الدول الصناعية الغربية فيما يتعلق بالصادرات على الرغم مما تتيحه طبيعة الجغرافيا الإقتصادية العربية من قدرات تكاملية هائلة، يحدها- جذريا- مناخ التفتت والتجزئة المتنامى والذى يتبدى فى أن نسبة الصادرات بين الدول العربية بعضها البعض لم تتعد ٣ر٥ مليار دولار، أو ماقيمته ٦ر٦٪ من إجمالى الصادرات العربية للخارج والتى تزيد عن ٥ر٨٠ مليارا. أى أن ٥ر٩٣٪ من إجمالى الصادرات العربية والتى **يشكل البترول نحو ٩٠٪ منها تعتمد إعتمادا مباشرا على حركة الأسواق الدولية خصوصا أسواق دول المركز الصناعية.** وتمثل واردات الولايات لمتحدة وأوروبا الغربية واليابان حوالى ٦٦٪ من صادرات لشرق الأوسط النفطية عام ١٩٨٩. وفى الوقت نفسه م تتجاوز الواردات العربية البينية ٤ر٦٪ أو مايقرب من ٦ مليارات دولار من إجمالى حجم الواردات الذى يقدر بحوالى ٤ر٩٣ مليارا. **أى أن ٦ر٩٣٪ من واردات الأقطار العربية** مرهون بحركة الأسواق العالمية كذلك أن حجم الاستثمارات الخاصة العربية (فى الأسواق العربية) كان أقل من ١ر٠٪ من حجمها فى **الأسواق الدولية التى استحوذت بدورها فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات على مايقرب من ٩ر٩٩٪ من إجمالى الاستثمارات العربية الخاصة.** وأدى إزدياد الإعتماد العربى على المعونة الغذائية والحبوب الرخيصة نسبيا الى التراجع عن زراعتها، فلم يتعد الإنتاج العربى من الحبوب ٧ر١٪ من الأنتاج العالمى عام ١٩٨٥ ومابعدها، فتضخمت نسبة الواردات فبلغت نحو ١١٪ من واردات الغذاء العالمية وبلغت نسبة العجز العربى فى تجارة القمح ودقيقه نحو ٣ر١٧٪.

فإذا كان الإستقلال الإقتصادى لأى أمة هو ركيزتها نحو استقلالية الإدارة والقرار السياسيين فإن الأمة العربية كلها تعيش إستلابا كاملا فى غيبة هذين المعنيين، وحيث تغيب كل معانى الإستقلال يصعب بالمقابل تصور عمل عربى- قطرى أو قومى- يتأسس على رؤى وفرضيات موازية أو متقاطعة مع رؤى. وفرضيات المشروع الأمريكى- الصهيونى خصوصا مايتعلق بطبيعة التسوية وتصورات النظام العربى أو **مايفضلون- عمدا- تسميته بالنظام الشرق- أوسطى الجديد** والذى ستتحول إسرائيل تدريجيا الى جزء من نسيجه الحى فعبر التهوين من شكلها المتغطرس والتمويه على دورها كعدو مباشر للعالم والجماهير العربية تعيش إسرائيل داخل حدود آمنه ومعترف بها، أساسها التعاون مع الجيران الودعاء أو بالأحرى كورس البورجوازية العربية.

هنا يمكن أن تضع أيدينا على أول طريقها لتلمس طبيعة التسوية التى تروج لها

الولايات المتحدة، والتي يبدوا أنها قد نجحت في جر الطرفين العربي والصهيوني للتوقيع على إعلان مبادئ أساسه القبول بحكم ذاتي (إداري) في غزة وأريحا كخطوة أولى على طريق قيام اتحاد كونفيدرالي ثلاثي (إسرائيلي، أوردني ، فلسطيني) تتحول إسرائيل بمقتضاه من عدو (قومي) لكل الى عدو (طبقي) لبعض الجماهير العربية ، خصوصا هذه التي يرشحها موقعها المتدني في السلم الإجتماعي لإحتضان مفاهيم ذات نبرة راديكالية

دور إسرائيلي جديد

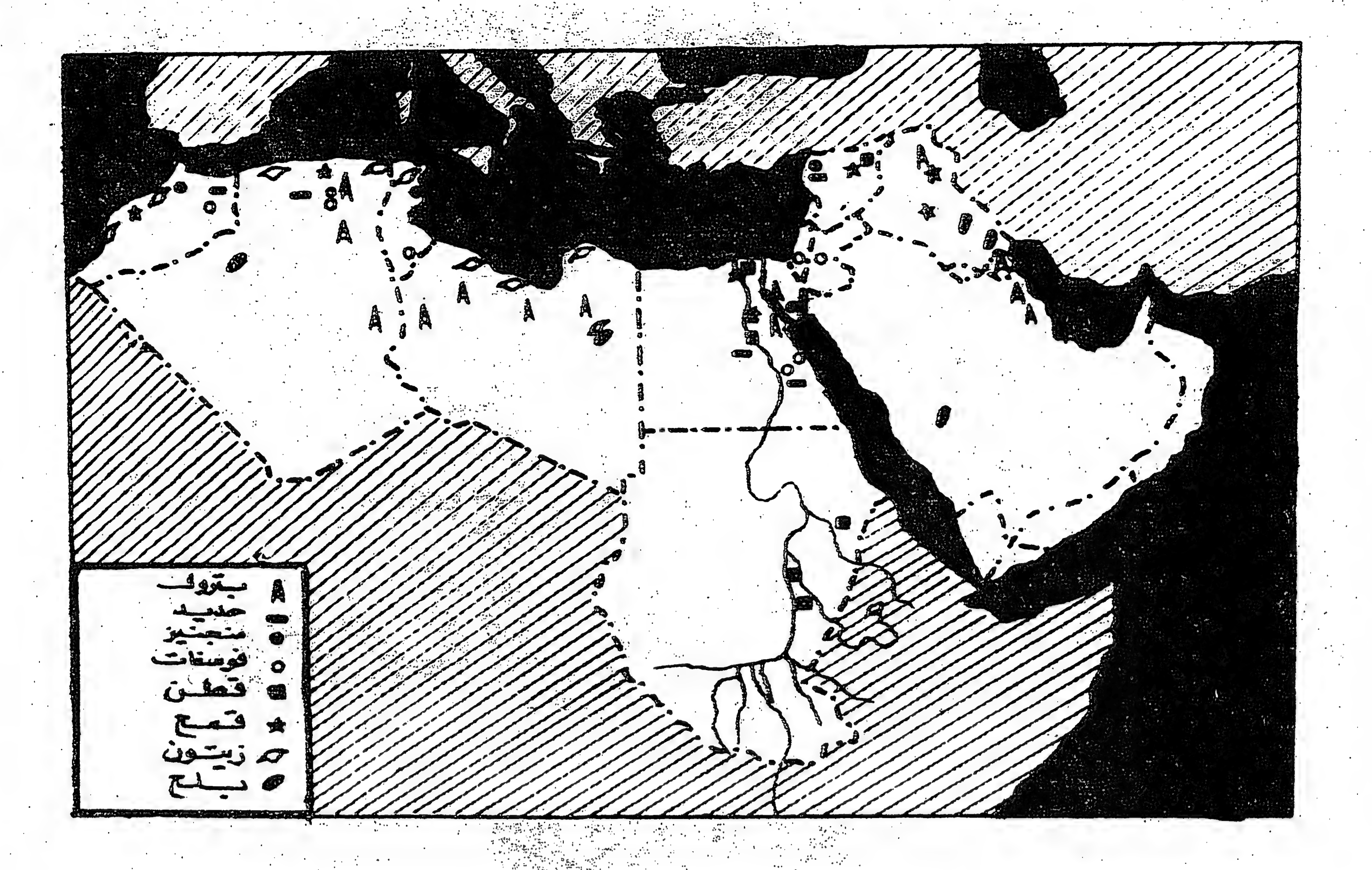
إن الإتفاق الجديد والكونفيدرالية المقترحة ليهدفان بالأساس الى تغيير طبيعة الدور الإسرائيلي، الذي لم يكن قط عاملا ثانويا في حصر التغييرات الراديكالية في المنطقة ضمن أطر يقبلها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، التي سرعان ماإكتشفت- عبر حرب الخليج- جوانب القصور في الشرطي الاسرائيلي، وهو القصور الذي لايكمن في القوة ولا في الإمكانات قدر مايكمن في الملاءمة. فصحيح أن إسرائيل كانت تملك الوسائل (العسكرية) الكفيلة بردع وتأديب الآلة العسكرية العراقية، إلا أن تدخل الشرطي الإسرائيلي الفاقد- أصلا- لأهلية ومشروعية التدخل هدد بمزيد من إشعال الموقف في غير صالح الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين من هنا كان لابد من تعديل دور إسرائيل لتصبح الأكثر ملاءمة فضلا عن موقعها كأكبر قوة. غير أن مثل هذا **الكيان الصهيوني أخيرا بقبول كان يتأبى على كبريائهم من تنازلات حتى لو كانت في صغر وتفاهة حكم ذاتي(إداري) على غزة أريحا؟!**

هجرة اليهود السوفييت

الواقع أن مالحق بعقلية القادة الصهاينة من تغييرات ماكان إلا محض ملاحقة تلقائية لما إستجد على الساحتين الدولية والداخلية الاسرائيلية من ظروف ومتغيرات. فعبر زيادة يتوقع لها أن تعادل ثلث السكان اليهود الحاليين في فلسطين المحتلة جاءت هجرة اليهود السوفيت كلقية تاريخية كانت التيارات الصهيونية الأكثر كفاحية تأمل العثور عليها منذ زمن بعيد في محاولتها المستميتة لموازنة وحل المشكلة «الديمقرجرافية». فبزيادة أعداد المستوطنين والجنود تتعزز بشكل ملحوظ القوة العسكرية بل والتفاوضية لقادة الكيان الصهيوني الذين يعرفون جيدا مالأمر الواقع من قيمة في حياة الجيران (المتفاوضين) الذين كانوا لايقبلون - حتى الأمس القريب- بأقل من إلقائهم في البحر. غير أن السلاح الديموجرافي سلاح ذو حدين فكما أنه مصدر القوة الإستراتيجية فإنه مرحليا- مكمن الداء. فالدولة لتي تخطط لإستيعاب سبعة ملايين يهودي- على الأقل- عند نهاية هذا القرن تفتقد أغلب المقومات الذاتية اللازمة لتوطين وإستيعاب كل هذه الملايين الأمر الذي يفرض المزيد من الأعباء ويتطلب المزيد من القروض والإستثمارات والتى تقدر- أوليا- بحوالى ٥٠ مليار دولار. وهنا كان التهليل الإسرائيلي بسقوط بوش والجمهوريين . غير أن مجئ الديمقراطيين لايضمن بالضرورة المزيد من المعونات والقروض فكلينتون الذي وعى الأسباب الحقيقية التي دفعت بسلفة الى مقعد الذكريات خارج البيت الأبيض سيدفع بإتجاه التركيز على قضايا التنمية الداخلية لإخراج إقتصاد البلاد من حالة الركود الحادة التي تكاد ترشحه لويلات أزمة دورية شبيهة بأزمة الثلاثينات الأمر الذي إنعكس- في مناخ دولي غير متأجج- فتورا في مواقفه إزاء الحلفاء وأزماتهم خصوصا هذه التي يتطلب حلها مزيدا من المعونة والمساعدات. وهنا **جاءت زيارة رابين (الأخيرة) لواشنطن محاولة للتذكير بالأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في ضوء ماإعتبره معطيات دولية جديدة أهمها الدور المناوئ للحركات الأصولية برصلها التهديد المباشر للمصالح الغربية- الأمريكية** وبالتالي زيادة سعر صادرات خدمات الدولة الصهيونية كوكيل معتمد في الإقليم أو على الأقل إعادتها الى ماكانت عليه من أسعار إبان التهديد الشيوعي وقبل الحرب الثانية للخليج. غير أن عوامل أخرى وقفت حائلا دون مطامع رابين أهمها الطبيعة المركبة للأزمة الإقتصادية الأمريكية من كساد وهزال إقتصادي لايسمح بمزيد من الإستقطاعات كذلك قناعة القيادة والمجتمع الأمريكي بأولوية روسيا في إستقطاع الجزء الأكبر من المساعدات في محاولة لإنقاذ يلتسين وفريق الخصخصة. كذلك طبيعة الفهم الأمريكي للحركات الإسلامية والذي ينتهي برفض إعتبارها تهديدا للمصالح الحيوية الأمريكية إستنادا الى جوهرها المعادي للإشتراكية والمحبذ لاقتصاديات السوق والمبادرة الحرة كذلك فإن ثمة قوى إقليمية **أخرى تتسهل أن تكون الذراع الأمريكية في مواجهة التهديد الأصولي حال الإقناع بوجوده بل أن بعض هذه الدول تعتبر نفسها- نظرا لوقوعها في خندق المتضررين- في حالة حلف طبيعي غير مقدس مع الولايات المتحدة إزاء مثل هذا التهديد الأمر الذي يبرزها كمنافس قد يكون أكثر جدراة من اسرائيل بالتحالف والمساعدات.**

وهنا ظل الموقف الرسمي الأمريكي- رغم تجديد مواثيق التحالف والتأكيد على طابعة الاستراتيجي - على نظرته الأولى لإسرائيل باعتبارها حليفا إستراتيجيا (إحتياطيا) في انتظار عدو قد يبرز وقد لايبرز ومن ثم فهو أقل قيمة مماسبق.

غير أن إنخفاض قدرة اسرائيل (الآنية) على الابتزاز المباشر إستنادا الى أهميتها الاستراتيجية لايعني إنتفاءا كاملا لهذه الاهمية التي لازالت تضرب بجذورها الأخرى في عمق مؤسسات صناعة القرار بل والرأي العام الأمريكي. وكان لابد من نقطة تلاقي (حل وسط) بين الولايات المتحدة وحليفها المعتمد في الإقليم لإيجاد حل بديل لتمويل واستيعاب الهجرة اليهودية وذلك بتغذية مشروع السوق الشرق- أوسطية والإسراع بدمج اسرائيل في النسيج الحي لنظام «شرق- أوسطي» جديد تكون خطوته التمهيدية حكا ذاتيا إداريا) في غزة وبعض مناطق الضفة الغربية كخطوة على طريق إنشاء إتحاد كونفيدرالي فلسطيني، أردني، إسرائيلي يهدف الى كسر المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل- والتي كلفت الإقتصاد الاسرائيلي خسائرا تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار منذ البداية الفعلية لتنفيذها عام ١٩٥٢- كمقدمة لإطلاق يد السلعة الإسرائيلية المتميزة نسبيا في الأسواق العربية (القريبة والمتخلفة) وكذلك للحصول على نصيب من الاستثمارات والسياحة العربية، الأمر الذي سبق أن ألمح اليه «أهاإيهان» في مقال نشرته له مجلة «بوليتكا» عام ١٩٩١ حينما قال «إن هذه **الشعوب الثلاثة (يقصد اسرائيل والاردن وفسطين) تحتاج الى الفصل فيما بينها للتعبير عن إستقلالها وشخصيتها الحضارية كذلك فإنها**



تحتاج الى الإتحاد والتكامل فيما بينها بالنسبة لمعظم الأهداف الأخرى» ومن هنا «يمكن للهيكل الجماعى أن يخلق التوازن بين التمييز القومى وبين التكامل المحلى» ثم يقرن بين ذلك الإتحاد الكونفيدرالى وبين الاتحاد «البنلوكس» الذى كان المبشر بقيام المجموعة الأوروبية حيث **«حرية التحرك بدون حواجز جمركية»** ومن ثم **«التعاون فى كافة مجالات الحياة الإقتصادية» الأمر الذى بدأت** إرهاصاته- **فعليا- حينما** إستقبلت بورصة تل أبيب الإتفاق بارتفاع بلغ ٤٦ر٢٪.

غير أن المنافع الحقيقية للإقتصاد الإسرائيلى ستبدأ فى الظهور عام ١٩٩٦ حيث يتوقع أن يزيد الناتج المحلى بنسبة ٥ر٦٪ كل ذلك فى إطار برنامج متكامل للتنمية الإقتصادية للمنطقة (مشروع مارشال) تموله الدول الصناعية والبلدان العربية النفطية الأمر الذى تتضمنه عريضة للاتفاق التى تشتمل بنودها على صندوق وبنك للتنمية وكذلك برنامج إسرائيلى، فلسطينى، أردنى مشترك لاستثمار البحر الميت ومشاريع لتنمية الموارد المائية وبرنامج إقليمى لتنمية الزراعة وربط الشبكات الكهربائية وتعاون إقليمى لنقل وتوزيع الغاز والنفط واستقلاله صناعيا وكذلك برنامج إقليمى للسياحة. والنقل والمواصلات والواقع أنه عبر النص- صراحة- عى إنشاء السوق الشرق أوسطية (البند السادس عشر) سيتم ليس فقط إكساب تبعية الاقتصاد الفلسطينى **(بإجمالى ناتج لايتجاوز ٣ مليارات** دولار) لنظيره الاسرائيلى شرعية واضحة بل وأيضا تدشين الاقتصاد **الاسرائيلى (المتفوق صناعيا وتكنولوجيا بإجمالى ناتج يزيد على ٦٠ مليارا)** كاقتصاد مركزى يقود مجمل الإقتصادات المحيطية العربية التابعة.

أن الشرق الأوسط يعود بأكمله الى الفترة التى سبقت حكم النظم القومية (الوطنية) وهى الفترة التى إتسمت بالإندماج الكلى بالغرب، باستثناء أن هذا الإندماج يتم هذه المرة على مستوى أعلى من التبعية والتى يكمن خلفها هيكل سياسى تشكل الجيوش النظامية العربية أساسه الإجتماعى الأمر الذى يضمن تأطير علاقة التبعية الاقتصادية ويوجهها بما يحافظ على أنضل شروط إنتاج وإعادة إنتاج هيمنة النخبة وحليفها الإمبريالية.

والواقع أنه بالرغم من بداهة أن الأنظمة العربية الحالية لن تثور على تبعيتها المتزايدة للغرب إلا أن الشرق الأوسط ليس ببعيد عن الفيضانات واجيشانات الإجتماعية والتى ستبقى هنا بتعبئة شعبية جماهيرية تستهدف قلب البنى السياسية الحاية كخطوة أولى ضرورية على طريق تخليق إقتصاد قومى عربى صامد أمام المتغيرات لإقتصادية والسياسة الدولية والتحديات الخارجية التى ستبقى بالمقابل مستهدفة المزيد من دمجه فى تقسيم العمل الدولى.



مليون عامل .. يعترضون طريق أنصار "الخصخصة هي الحل"

«الخصخصة هى الحل».. هذا ما يدعيه صندوق البنك الدولى.. والتزمت به الحكومة.. ويتلهف عليه بعض شرائح المستثمرين ورجال الأعمال فى مصر.

إلا أن الخصخصة تواجه عمليا فى مصر عقبات عديدة أهمها حجم العمالة التى يقدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بحوالى ١.١ مليون عامل حسب موازنة ٩٢-١٩٩٣ بينما يقدرها آخرون بما يتراوح بين ١.٥ مليون إلي مليونى عامل.

كيف تتخلص الحكومة من هذه العقبة أمام الخصخصة؟ هل تسمح للمشترين بالتخلص منها أو تخفيضها وتتحمل نتائج ذلك على المستوى الأمنى والسياسى والاجتماعى؟ أم تضع شروطا أمام المشترين فتعطل التزاماتها أمام الدائنين ووكليهم الممثل فى صندوق النقد الدولى؟ أم أن لديها مخارج أخرى؟.

الحكومة وخبراؤها مازالوا يعقدون الندوات والاجتماعات والمؤتمرات منذ سنوات عديدة.. فهل توصلوا لشىء عملى ضمن رؤية متكاملة يجرى تطبيقها؟.

وماذا عن الجانب الآخر؟ العمال أنفسهم ومنظماتهم النقابية؟ والأحزاب التى يرتبط وجودها ورؤيتها واستمرارها بمدى تعبيرها عن المصالح الاجتماعية للمنتجين والطبقات

حسن بدوى

الفقيرة ضمن رؤية متكاملة اقتصادية وسياسية لمستقبل الوطن- خاصة أحزاب اليسار؟.

الأسئلة عديدة... والقضايا المطروحة على الجميع فى هذه المرحلة دفعت «اليسار» لفتح ملف واحدة من أهمها وهى قضية العمالة.. والاستخدام الأمثل لها بما يجنب المجتمع انفجارات أخرى لمشكلة البطالة وتوابعها.

تحذير للمستثمرين

ينتقد رأس المال فى مصر والعالم منذ سنوات سياسات تدخل الدولة فى المشروعات الاقتصادية وتحديد شروط العمل.. فيرون أنها تسببت فى جمود الاقتصاد وزيادة تكلفة الانتاج وتقليل المرونة والكفاءة والحد من المنافسة وعرقلة النمو الاقتصادى ومنع التكيف السريع لمتطلبات السوق.

ولهذا فقد طالب قادة الدول السبع الصناعية الكبرى فى اجتماع القمة الذى عقد فى يوليو الماضى بزيادة مرونة أسواق العمل.. الأمر الذى شرحه بعد ذلك وزير الاقتصاد الألماني بقوله «أن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا إذا كانت أسواق العمل أكثر مرونة، أي أنه يجب زيادة ساعات العمل وخفض المزايا الاجتماعية التى يحصل عليها العمال وتحجم نظم الضمان والتأمينات الاجتماعية وإعادة النظر في سياسات الأجور لخفضها أو على الأقل تجميدها».

ويحذر الخبير المصرى د.صلاح أيوب مساعد مدير منظمة العمل الدولية لمركز دراسات العمل فى جنيف». أصحاب العمل فى مصر من اقتباس هذا المعنى من مرونة أسواق العمل، فهذا المفهوم قد يؤدى إلى نمو النشاط الاقتصادى دون أن يصحب ذلك خلق فرص عمل جديدة تستطيع أن تستوعب الزيادة السكانية جاء ذلك فى دراسته التى قدمها فى المؤتمر الذى نظمه مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق جامعة القاهرة فى أغسطس الماضى، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للتنمية فى إطار مشروع لإصدار قانون عمل جديد يتناسب مع سياسات التحرر الاقتصادى التى يجرى تطبيقها فى مصر.

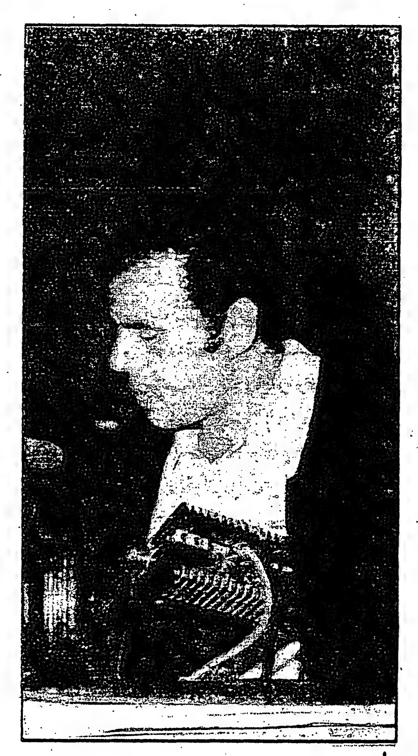
مناقشات الخبراء

فى سبتمبر الماضى رصدت الجمعية المصرية للإدارة المالية آراء الخبراء وأساتذة الجامعات حول مشكلة العمالة والمديونيات الزائدة كمعوقات لسياسة الخصخصة، وعرضتها علي مؤتمر يومى ١٨و١٩ سبتمبر بفندق شبرد بالقاهرة، بعد أن وجدت تعددا فى الآراء واعتراضات وتحذيرات من أصحاب كل رأى ضد الرأي الآخر.

وفيما يتعلق بالعمالة، يرى البعض أن العمالة الزائدة ظاهرة سائدة فعلا، ولكن هناك حالات استثنائية لايصاحبها عمالة زائدة، إلا أن رؤساء هذه الشركات يدعون وجود عمالة زائدة باعتبارها شماعة لتبرير النفقات المرتفعة وبالتالي انخفاض ربحية الشركات.

ويرد بعض أساتذة الجامعات بأن جميع شركات قطاع الأعمال العام بلا استثناء تعانى من فائض العمالة.

ويقترح البعض الاستغناء عن جزء من العمالة مع علاج مشكلة المستغنى عنهم، فيرد عليهم آخرون بأن هذا يتطلب وقتا طويلا لتنفيذه، لأن العمالة الباقية لها مشاكلها، وطالب هؤلاء بفصل معالجة قضية العمالة عن برنامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، فسواء طبقنا السياسة الجديدة أم



أبو العز الحريرى

- اعتصام عمال شركة البطاريات

لا - طبقا لرأيهم- لابد من حل مشكلة انخفاض الكفاءة لدى العامل فى هذا القطاع، وأنه حتى إذا تم الاستغناء عن جزء من العمالة فستظل العمالة المتبقية غير صالحة فى الأمد القصير لمواجهة الموقف والانتاج. ويطالب هؤلاء بوضع سياسة طويلة الأمد لعلاج مشكلة العمال جميعا سواء المستغنى عنهم أو المتبقين.

وبينما يتفق البعض مع إلزام المشترين للشركات بالاحتفاظ بالعمال ٣ سنوات كحد أدنى، وإذا تم الاحتفاظ بهم مدة أطول يمنح المالك خصما على البيع، وإذا تخلى عن جزء من العمالة يمنحها تعويضات مجزية. فإن بعض أساتذة الجامعات يرفضون الزام المشترى بأى ضمانات لحماية العمالة لأن ذلك سيؤدى فى رأيهم الى استمرار البطالة المقنعة وزيادة تكلفة الانتاج ويقلل القدرة التنافسية للصادرات، ويرى هؤلاء أن الحل الأمثل هو السماح للمشترين بالاحتفاظ فقط بالحجم الأمثل للعمالة على أن تستخدم الدولة جانبا من عائد البيع فى امتصاص العمالة الزائدة فى مشروعات البنية الأساسية. ويؤكد هؤلاء أن على الحكومة أن تبدأ بنفسها وتواجه بشجاعة حقيقية دفع مرتبات الجانب الكبير غير المنتج من الملايين الخمسة من موظفيها.

الحكومة عاجزة

وتواجه اقتراحات الحكومة فى هذا الشأن انتقادات عديدة من الخبراء وأساتذة الجامعات ، قبل الأحزاب والنقابات.

طرح د. حسين رمزي كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عدة اقتراحات علي المؤتمر للاستخدام الأمثل للقوى البشرية، أهمها، التوسع فى تنفيذ مشروعات التدريب التحويلي لسد العجز فى مهن معينة من فائض المهن الأخرى، والاهتمام بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة للعملية التدريبية وزارات العمل والإسكان والشئون الاجتماعية والصناعة. وضرورة إحلال التكنولوجيا كثيفة العمالة محل التكنولوجيا كثيفة رأس المال، والتخطيط الإقليمى على مستوى الدولة لتحقيق التوزان فى توزيع الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة وتحفيز العاملين على ترك العمل اختياريا (إلا أن المشكلة أمام هذا كما يقول د. كاظم هى تكلفة التأمينات والمعاشات) والإسراع في إنشاء شركات الأوراق المالية وتنشيط هيئة سوق المال، ودراسة إمكانيات الأسواق العربية والأفريقية لاستيعاب العمالة وزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة بطرح أسهم لترسيع قاعدة الملكية.

ويرى بعض المسئولين أن مبدأ التدريب التحويلى للعمالة الزائدة المزمع الاستغناء عنها يكفي كعلاج فعال وسريع ، إلا أن بعض خبراء التدريب يردون بأن العدد المراد تدريبه ضخم جدا، ويقدره بعضهم بما لايقل عن ربع مليون عامل يجب إعادة تدريبهم خلال فترة زمنية قصيرة هى فترة تطبيق سياسة الخصخصة المقرر لها حوالي ٣ سنوات، علاوة على ضعف الامكانيات المالية وعدد مراكز التدريب والمدربين وضعف أساليب التعرف على المواهب والأساسيات التى يوجه إليها التدريب لكل فرد، مع ضرورة خلق فرص عمل جديدة تكفى لضخامة عدد خريجي معاهد التدريب سواء كانت فى أعمال فردية أو جماعية.

الحل الثانى لدى الحكومة هو الصندوق الاجتماعى وترى فيه حلا سريعا لتعويض المضارين من سياسة الخصخصة، وهو ليس أقل عرضة للانتقاد من سابقه، **أولها** فى رأى هؤلاء الأساتذة، أن موارده مهما عظمت، وهى في الواقع متواضعة، لن تحل المشكلة لسبب بسيط وهو أن التضخم فى مصر زاد من تكلفة المشروعات مما يحد من قدرة الصندوق على تمويل العدد الكافى منها وبالتالى يكون أسهامه في حل هذه المشكلة محدودا.

جواسيس في القمة!

وفي دراسته الذي قدمها لهذا المؤتمر يرصد الخبير المصري د. محسن الخضيري ثلاثة مداخل رئيسية مطروحة في مصر لمعالجة مشكلة العمالة الزائدة.

المدخل الأول يتبنى مفهوم لتصفية الكاملة للمشروع العام، ويتبع أصحابه عدة طرق أهمها:

* التضييق الكامل على العمالة القائمة في المشروع واستخدام أساليب الإرهاب الإداري والعسف الوظيفي وإثارة المشاكل للعمال والحط من الأجور والحوافز وجعل مناخ العمل لايطاق وتضييق فرص الترقي خاصة أمام الكفاءات واختيار أسوأ العناصر والتي لاتصلح لشيء لتولي قيادة المشروع للتعجيل بنهايته.

* استخدام غيبوبة الفوضى واللانظام وضبابية الفساد الإداري لإشاعة روح اليأس والإحباط.

* استخدام أدوات الصراع الوظيفي وتشجيع حالات الظلم الصارخ وعدم احترام أي قواعد للعدالة وضرب الحائط بكل منطق أو قيم أو مثل عليا.

ويعم تغليف هذا كله بنظام تعتيم إعلامي شديد السيطرة لايسمح بنفاذ كلمة حق.

ويهدف هذا الأسلوب إلى إجبار العاملين على ترك المشروع بإرادتهم أو رغما عنهم من خلال المرض النفسي والجسدي والعقلي أو حدوث حالات الوفاة المبكرة نتيجة لهذه الأمراض خاصة أمراض الذبحة الصدرية والسكتة المخية والقلبية والجلطات الناجمة عن الوضع المأساوي لهذا الأسلوب.

ويتهم د. الخضيري أصحاب هذا المنهج بأنهم مرضى نفسيا أو مختلين عقليا أو جواسيس تم زرعهم في قمة الجهاز الإداري ليقوموا باستخدام هذا الأسلوب بتدمير الإنسان ومقدرات الوطن، كما أن هذا المنهج يؤدي إلى نمو ظواهر الإرهاب وتفشي الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وإلى تدهور كل شيء.

الطبيب ودافن الموتى

وإذا كان المنهج السابق أشبه بدافن الموتى فإن د. الخضيري يطرح مدخلا آخر يصفه بمنهج الطبيب المعالج ويتكون من عدة عناصر أهمها إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمشروع بهدف توسيع نطاق وإيجاد مجالات ووظائف جديدة وفرص جديدة للترقي ولتحقيق الذات للعاملين ومعالجة التنظيمات غير الرسمية للمشروع من خلال دراسة علمية، ويحقق ذلك تشغيل العمالة الزائدة بإيجاد وظائف منتجة ومشبعة لها. ويضيف د. الخضيري أن مشروعات القطاع العام تعاني من فائض عمالة إلا أنها أيضا تعاني نقصا حادا في العمالة من نوعيات معينة، بل إن هناك خطوط إنتاج كاملة لاتعمل لعدم وجود عمال، ويرجع ذلك لسوء توزيع العمالة وانحراف أهواء القائمين على إدارة القطاع العام وتسخيرهم إمكانيات الشركات التي يديرونها لخدمة مشروعاتهم الخاصة المفتوحة بأسماء زوجاتهم وأبنائهم.

ويضرب د. الخضيري مثلا بإحدى الشركات بلغ الاستهتار فيها أن وصل عدد سكرتيرات رئيس مجلس الإدارة إلى ١٦ سكرتيرة يعاونهن ١٠ سعاة، وكان لدى بعض مديري العموم ٨ سكرتيرات و٥ سعاة في الوقت الذي كانت تعاني فيه وحدات الإنتاج ومراكز التسويق من نقص حاد في العمالة لدرجة توقف بعض خطوط الانتاج وإغلاق بعض أقسام البيع ومنافذه.

ولهذا يتضمن المدخل الثاني ضرورة التدريب التحويلي للعمالة. بالإضافة إلى ربط الحوافز بالتسويق وبهذا يمكن تحويل العمالة الفائضة إلى رجال بيع وفرق مهام لكسب عقود البيع أو الصفقات البيعية. وتحديد نسبة من الأرباح يحصل عليها العاملون كشركاء فيه، ومشاركتهم في الملكية وتتشكل منهم الجمعية العمومية للمساهمين، فهم الأكثر دراية بما هو قائم في المشروع والأقدر على توجيه العمالة الزائدة إلى وظائف منتجة.

أما المدخل الثالث، فهو رؤية مستقبلية شاملة، كما يصفها د. الخضيري، تسعى لزيادة حجم وفعالية المشروع، وتستهدف تطوير بنية وقواعد الادارة، وهيكل وبنيان الوظائف وكفاءة استخدام الموارد والاهتمام بالصحة- النفسية والجسدية للعاملين، ومهارة صنع الفرص التسويقية وتوليد دافع أفضل للخلق والابتكار وتحقيق إشباع أكبر لاحتياجات السوق.

تخفيض ساعات العمل

ومشكلتا العمالة والبطالة مطروحتان على المستوى الدولي وتزداد حدتهما في ظل الكساد الذي يسود الاقتصاد العالمي.

ويطرح د. صلاح أيوب في دراسته مفهومين تجري مناقشتهما على نطاق واسع في أوروبا ومختلف بلاد العالم بهذا الشأن.

الأول هو «العمل لبعض الوقت» وهو لايجد قبولا واسعا في بعض الدول الأوروبية مثل أسبانيا واليونان، وبالطبع في الدول

- اعتصام عمال شركات البطاريات



النامية عامة كما يقول الخبير المصرى، فالعمل لبعض الوقت سيترتب على تطبيقه تخفيض الأجور وبالتالى المعاشات التى سيحصل عليها العامل بعد التقاعد، والأجازات التى يستحقها، كما أنه لا يصلح لمصر فى الظروف التى تمر بها حاليا ولن يطبق قبل عشر أو خمسة عشر عاما، وسيترتب على تطبيقه زيادة مشكلة البطالة المقنعة وتدنى الانتاجية وستتركز فى الأنشطة الخدمية وبين العمال غير المهرة ذوى الأجور الصغيرة أصلا ويؤدى إلى المزيد من خفض مستوى معيشتهم.

والثانى: هو تخفيض ساعات العمل وهو ما لا يترتب عليه نقص فى الأجور والمعاشات، كما يتيح إمكانية استيعاب جزء من العاطلين دون تأثير على حقوق العمالة الحالية.

ويتفق **أبو العز الحريرى عضو الأمانة المركزية للتجمع وأمين الشئون البرلمانية والمنظمات الديمقراطية،** مع فكرة تخفيض ساعات العمل، سواء اليومية، أو عن طريق وضع نظام لتشغيل وردية رابعة مع منح العاملين على أربع مجموعات أجازة يومين كل أسبوع لكل مجموعة. بالتناوب مع استمرار العمل طوال الأسبوع، وينتقد فكرة المعاش المبكر بعد ٣٠ سنة خدمة بدلا من ٣٦ سنة كما هى قائمة الآن لمخاطر ذلك اجتماعيا على المحالين للمعاش فى سن مبكر، اقتصاديا بإهدار الاستفادة بهؤلاء العاملين فى وقت يكونون قد اكتسبوا فيه مهارات وخبرات عمالية، فضلا عن المخاطر الأمنية لذلك.

نموذج صارخ

شركة مصر حلوان للغزل والنسيج إحدى شركات القطاع العام، يعمل بها أكثر من ١٢ ألف عامل والخطير كما يقول **أمين عام نقابتها مصطفى عبد الغفار،** أن ٥٦ ماكينة قطيفة بها وخطوط التجهيز والتفصيل تعمل وردية واحدة فقط، فهل يعقل أن نشترى ماكينة بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه ولا تعمل سوى وردية واحدة؟ ثم نشكو من العمالة الزائدة، بل مشكلة عدم التشغيل الأمث ومشكلة بطالة متفاقمة.

ويرى مصطفى عبد الغفار، أن الهدف الحقيقى من هذ الضجيج المفتعل حول مشكلة العمال هو إظهار فشل القطاع العام والبحث فى كل الطرق وأى الطرق مهما كانت آثارها الضارة لتسهيل الخصخصة، وبيع شركات القطاع العام، وتصفية مالا تستطيع الحكومة بيعه. ولا حل لهذه المشاكل سوى بسياسات بديلة تستهدف تشغيل خطوط الانتاج بكامل طاقتها، وتستوعب بالتالى عمالة جديدة فضلا عن تشغيل العمالة القائمة بشرط حماية السوق والصناعة المصرية من سيسة الإغراق بإجراءات صارمة حتى لا ينتج العمال يتراكم انتاجهم فى المخازن.

وتتدهور اقتصاديات الشركات و تقل امكانية خلق فرص عمل جديدة ثم يتحدثون عن العمالة الزائدة.

لقد خرج من شركة مصر حلوان فقط خلال السنوات الخمس الماضية حوالى ٢٥٠٠ عامل لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة بخلاف من تم فصلهم أو استقالتهم أو حصلوا على أجازات بدون مرتب للعمل بالخارج أو فى الداخل أو بتسوية المعاش المبكر. كل هذا فى ظل سياسة توقف التعيينات بالقطاع العام، فلماذا إذن كل هذاالضجيج؟.

ويضيف عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع، أن فوضى السياسات الحالية وأولوياتها المنحازة لرأس المال تزيد هذه المشاكل ولا تدفع لحلها، فالمشكلة باختصار أنها سياسات لا تدفع لمزيد من الاستثمار، أى لخلق فرص عمل جديدة يمكن أن تستوعب العاطلين ومن يراد تدريبهم التحويلى، وبالعكس فهى تشجع على النشاط الريعى اللانتاجى، كما تدفع الى مزيد من الكساد خاصة مع إعادة توزيع الدخل القومى بما يؤدى إلى مزيد من الثراء للأثرياء والفقر للفقراء الذين تتسع دائرتهم باستمرار لتشمل العديد من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى خاصة من الذين يعيشون على الأجور فقط.

يرى ضرورة ربط الإعفاءات للمستثمرين بما يقترحونه من مشروعات ذات طبيعة انتاجية دائمة نسبيا وبقدر ما تستوعبه من عمالة..

وبعد..

فالقضية خطيرة بما تحمله من آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية..

والحكومة تدور فى نفس الدائرة الضيقة المحكومة بسياسات الخصخصة والتحرر والتى لا تهتم بعوامل الاستقرار الاجتماعى والأمنى.

والرأسمالية وخبراؤها تتصارع آراؤها ومواقفها بشأن الأطروحات الحكومية التى تراجه واقعا رأسماليا أيضا عنيدا..

والتنظيم النقابى للعمال لا أثر حقيقى له فى هذه الصراعات.

وأحزاب اليسار مطالبة بصياغة رؤية ومواقف وحركة موحدة واضحة المعالم حول قضايا محورية عديدة تتعلق بمستقبل الوطن والشعب.. فى مقدمتها قضية العمالة.. والبطالة.

الخبراء يؤكدون: حلول الحكومة لمشكلة العمالة فاشلة

●●

مؤتمر فى «شبرد» يشهد هجوما على الفساد والتعسف والتعتيم الإعلامى

●●

جواسيس ومرضى.. فى قمة الجهاز الادارى!!

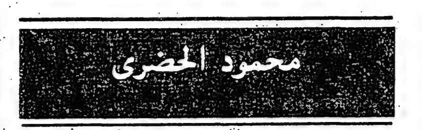
●●

الدول الصناعية تطالب بخفض الأجور وزيادة ساعات العمل.

سياسات الحكومة

مازالت وراء تدهور ذهبنا الأبيض

نكتة: مصر تتحول من مصدر إلى مستورد للقطن !



لطم أحد الفلاحين خديه عندما قلت له **أن مصر تستورد قطنا**. قال «يانهار... **«كمان الحكومة ضاع منها الإيراد.. ده مش إحنا بس»**. «والايراد» تعنى فى لغة الريف بالمفهوم الاقتصادى. حصيلة الناتج السنوى للسنة الزراعية، وهو مايتمثل فى ثمن القطن. ومنه كان!! يتزوج الابن والبت «وتتكسى» العائلة، ويتم سداد الديون.

عجز حكومى

واستيراد القطن فى مصر لم يحدث فى الفترة الأخيرة فقط، ابتدعته الحكومة منذ سنوات للتغطية على فشلها فى رسم سياسات واضحة للزراعة خاصة للقطن فقد واص إنتاج القطن إنخفاضه حتى بلغ ١٫٧ مليون قنطار العام الماضى. ورغم الزيادة التى تحققت فى موسم ٩٢/١٩٩٣، وتوقع زيادة فى موسم ١٩٩٣/١٩٩٤، ليصل المحصول الى ٢٫٧ مليون قنطار، إلا أن هناك نقصا يصل الى ٣ ملايين قنطار فى الإنتاج عن عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ أى منذ عشر سنوات بالكمال والتمام.

ولم يتوقف الأمر عند هذا فمنذ عام ٨٤/١٩٨٥ بدأ ت الحكومة تلجأ لاستيراد القطن الأمريكى«المعروف باسم «البيما» للتغطية على عجزها.

ففى عام ١٩٩٢ استوردت مليون قنطار فى موسم ٩٢/١٩٩٣ استوردت ٧٣٠ ألف قنطار. المثير أن الحكومة تدعم كل قنطار قطن أمريكى بمبلغ ٤٢ جنيها!!

الاستيراد المخزون

وكانت الحكومة قد حددت خلال العامين الماضيين مليون قنطار كل عام للتصدير من النوعين الطويل والممتاز. ونتيجة لفشل سياسة التصدير تزايد الفائض السنوى من القطن المحلى حتى بلغ ١٫٢ مليون قنطار

د. يوسف والى



بنهاية الموسم ٩٢/١٩٩٣. ويعود ذلك لسببين رئيسين. **الأول**، زيادة كميات القطن الأمريكى المستورد لأسباب مجهولة **والثانى** لاعتماد سياسة التصدير على طرق لم تعد صالحة فى الوقت الحالى وغزو اقطان العالم اسواق القطن المصرى بأسعار أقل وبوسائل أحدث.

ويرتبط بهذا- وفقا لتقارير شركات تصدير القطن- أن الحكومة أو واضعى خطط التصدير يعتمدون على تصدير القطن الممتاز أكثر من الطويل والمتوسط التيلة، وهما مطلوبان أكثر من غيرهما في أسواق العالم.

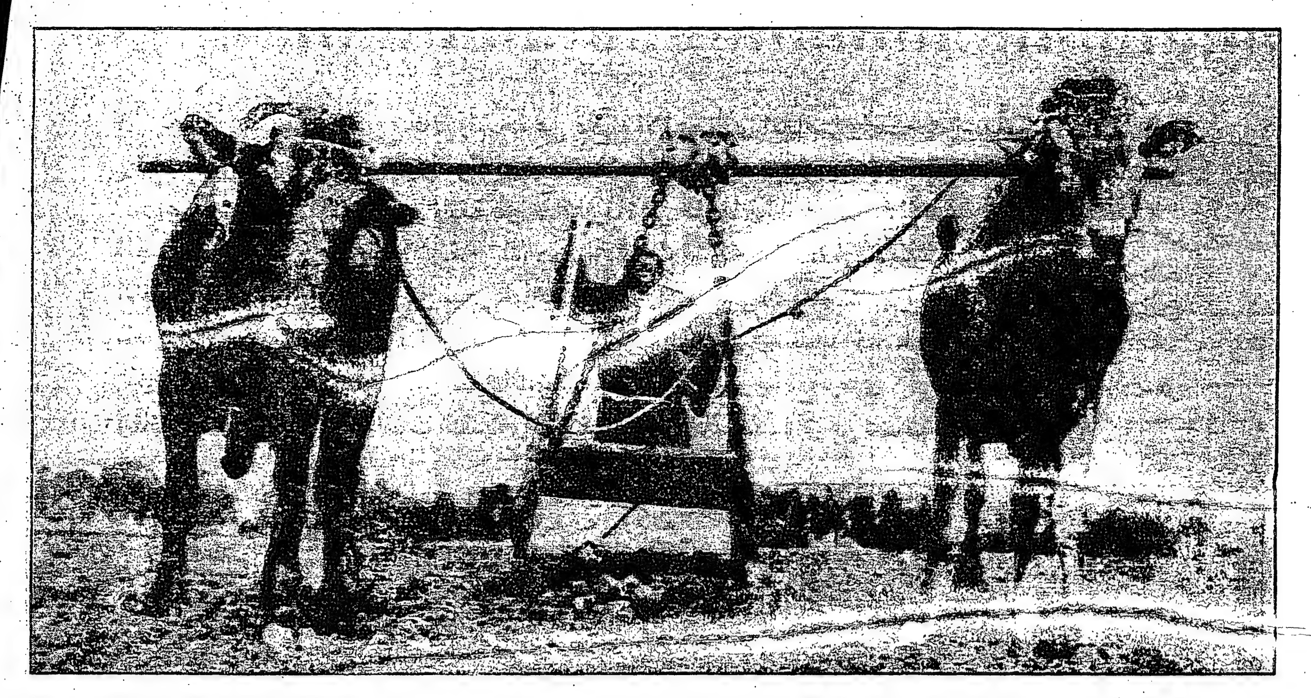
وتتوقع شركات تصدير القطن أن يصل حجم المخزون أو مايسمى **«بالفضلة»** من قطن التصدير بنهاية موسم ٩٣/١٩٩٤ إلى أكثر من مليونى قنطار، نظرا لاستمرار أخطاء العام الماضى والأعوام السابقة، سواء فى التركيز على انتاج أقطان ممتازة لم تعد أسواق العالم والأسواق المحلية فى حاجة لها، واستمرار الاستيراد بكميات أكثر من احتياجات السوق، بالإضافة لعدم دراسة السوق العالمى دراسة جيدة والوقوف على احتياجاته الفعلية.

أعباء جديدة

بعد زيادة الكميات المطروحة «من أسواق التصدير، والانخفاض المستمر فى التصدير حتى بلغ أقل من ثلث المستهدف، حذرت شركات تصدير الاقطان من مخاطر الأزمة التى تتعرض لها، وطالبت بأن تتحمل الدولة أعباء ومصاريف الكميات غير المصدرة، وتتمثل تلك الأعباء فى رسوم تخزين وحراسات، وتأجير لمخازن جديدة خاصة بعد وصل المخزون السنوى إلى ٥٠٠ ألف قنطار. وزاد من الأزمة أن شركات الغزل المحلية رفضت هى الأخرى إستلام ثلثى الكميات المخصصة لها من الأقطان الممتازة المرتفعة الأسعار.

وتوضح الأرقام هنا حجم الأزمة، فقد تم تخصيص مليون قنطار للتصدير عام ٩١/١٩٩٢ لم يتم تصدير سوى ٢٨٥ ألف قنطار، وفى العام ٩٢/١٩٩٣ لم يتم تصدير سوى ٣٣٠ ألف قنطار من مليون قنطار. أما الموسم الحالى فالتعاقد عليه حتى الآن لايتجاوز ٣٠٠ ألف قنطار من مليون قنطار أيضا.

وتقول الأرقام الرسمية أيضا أن شركات



الغزل المحلية خصص لها الموسم ١٩٩٢/٩١ حوالى ٨٠٠ ألف قنطار من القطن الممتاز لم تستخدم منها سوى ٤٠ ألف قنطار، نظرا **لوجود قطن مستورد أمريكى من نوع البيما بسعر أرخص «مدعوم» من بلاده ومن مصر فى نفس الوقت.** وفى موسم ١٩٩٣/٩٢ إستخدمت شركات الغزل ٦٥، ألف قنطار من ٧٠٠ ألف قنطار. ومن المتوقع أن تستخدم شركات الغزل المحلية نفس الكميات.

هذه الأرقام كلها تكشف عن بعدين خطيرين فى الأزمة، الأول أن الحكومة مصرة، على إنتاج أصناف لا تلقى قبولا عالميا أو محليا، والثانى الاستمرار فى استيراد أقطان أمريكية مدعومة تستهدف فى النهاية ضرب الإنتاج المحلى وطرده ليس فقط من الاسواق العالمية بل من السوق الداخلى.

الحل بسيط

وليس الحل مستعصيا فى تلك الازمة فقد وضعته شركات تصدير القطن. والمنازل معا. فقد قدرت الانتاج للعالم الحالى بنحو ٧ر٣ مليون قنطار حوالى ثلثها من القطن الممتاز والباقى من المتوسط والطويل التيلة. وتصل احتياجات السوق المحلى من الأقطان المتوسط والطويلة الى ٣ر٦ مليون قنطار.

وتوفر السوق المحلى من تلك الاحتياجات ٧ر٤ مليون قنطارا ، والباقى يتم توفيره عن طريق الاستيراد. ولكن الشركات تطرح هنا حلا آخر، وهو إعادة تقويم السياسات الانتاجية من العام القادم. بحيث تزداد كميات الأقطان التى تلقى طلبا محليا وعالميا خاصة أن النائض «الفضلة» خلال السنوات الماضية معظمها من الاقطان الممتازة.

ولحل المشكلة العام الحالى اقترحت الشركات تلبية معظم احتياجاتها القطن المتوسط والطويل من الانتاج المحلى، والاستيراد فقط على قدر الاحتياجات، دون إجبار الشركات على الاستيراد.

مفاجأة

وكانت المفاجأة أن شركات الغزل فوجئت بأن **المجلس الاعلى للقطن وضع سياسة منذ سنوات ولم تخرج من الادراج الأسباب مجهولة.** وتقوم تلك السياسة على العودة للأسواق العالمية بوقف تصدير الأقطان التى تحتاج لها الأسواق والمغازل المحلية خاصة الاقطان طويلة ومتوسطة التيلة، والعمل على تصدير الأقطان التى تحتاج لها الاسواق والمغازل المحلية خاصة الاقطان طويلة ومتوسطة التيلة ، والعمل على تصدير الاقطان الممتازة بسعر تنافسى، مما يفتح الباب لعودة القطن الممتاز المصرى الى أسواق العالم بواقع مليون قنطار سنويا.

وفى نفس الوقت تقوم- سياسة الأدراج- على خفض ساحات الأقطان التى لاتلقى قبولا عالميا ومحليا، والتركيز على الأقطان ذات الجودة العالية والمعروفة عن مصر سابقا.

أصناف جديدة

وتلتقى سياسة المجلس الأعلى للأقطان مع مطلب لشركات الغزل، وبالقيام بعملية تطوير وتجديد شاملة للمغازل المحلية لتتواءم مع التطورات الجديدة وكافة أنواع الاقطان.

وتخصيص ميزانية للبحوث تستهدف أساسا التوصل لسلالات جديدة ذات إنتاجية عالية، على أن يكون الهدف الأساسى هو التصدير والدخول للأسواق العالمية وبأسعار مناسبة تنافس الأسعار العالمية والتى تعرضها العديد من الدول التى دخلت السوق العالمى حديثا مثل تركيا وسوريا وإسرائيل.

وفى النهاية نقول أن المطلوب سياسة واضحة تعود بالقطن المصرى «الذهب الابيض سابقا» إلى السوق العالمى ، فمن الواضح أن هناك أفكارا جادة ولكنها لا ترى النور.

ولكن يجب أن تكون السياسة الجديدة دون آثار جانبية على المنتج الأصلى. وهو الفلاح، خاصة أن هناك أصوات داخل الحكومة تطلب تخفيض سعر القطن تدريجيا، وهو مابدأ فعلا فى أسعار توريد القطن الممتاز بواقع ٣٠ جنيها للقنطار.

فالوقائع تؤكد أن الفلاح لم يختر نوع المحصول الذى يزرعة، فالمخطط هو الذى يفرض النوع الذى يريدة.. وبالتالى فالمشكلة ليس فى المنتج الزراعى ولكن فيمن وضع السياسية. ومن هنا يجب وضع الامور فى إطارها الطبيعى لانقاذ ماتبقى من محاصيلنا الزراعية.

تحتل د. رمزى زكى مكانة راسخة فى فكرنا الاقتصادى المعاصر وأصبحت إسهاماته النظرية التى [illegible] الى مايربو على العشرين مؤلفا بمثابة السلاح المشهر فى وجه من يريدون الالتفاف حول أمال الجماهير [illegible]ضة من شعبنا تحت دعاوى زائفة عن حياة الرفاة فى ظل ما يسمى بسياسة الإصلاح الاقتصادى. ونظرا [illegible]دل الواسع الذى يدور فى الأونة الراهنة حول اتجاهات أسعار الفائدة فى الأسواق المصرية فالغالبية من [illegible]قتصاديين يرون فى انخفاض سعر الفائدة إلى ٥ . ١٢٪ على الودائع قصيرة الأجل و١٣٪ على الودائع المتوسطة وطويلة الأجل ه أكبر الأثر فى ضرب حالة الكساد التى يعانيها اقتصادنا مثلما كان ارتفاع سعر الفائدة فى السابق سببا فى كبح جماح التضخم. وفى هذا الحوار يوضح رمزى زكى حقيقة مايدور حول سعر الفائدة باعتبارها أحد السياسات النقدية وأثرها فى الحالة العامه للأسواق من تضخم أو كساد.



حوار مع د. رمزى زكى
سعر الفائدة.. وتحرير التجارة

عبد المولى اسماعيل

* ماهو أثر ارتفاع الفائدة - باعتبارها إحدى الأدوات النقدية على زيادة الحافز للادخار مع التطبيق على الواقع المصرى؟.

* سعر الفائدة يجب النظر إليه من زاويتين

الزاوية الأولى باعتباره عائداً يدفع للمدخر، الزاوية الثانية أنه تكلفة لرأس المال ولهذا فإن أى تغير فى سعر الفائدة يؤثر على هذا العائد وتلك التكلفة ومن هنا تأتى الآثار المتعارضة لرفعه أو خفضه فيما يتعلق بتأثيره على الحافز على الادخار وتأثيره، على الميل للاستثمار وقد استند صندوق النقد الدولى فى توصيته على رفع سعر الفائدة من خلال تعويمه فى السوق النقدى على حجة نظرية مشكوك فيها، وهى أن رفع سعر الفائدة والاقتراب به إلى معدل التضخم السائد سوف يؤدى إلى زيادة الحافز للادخار وهذه هى النظرية الكلاسيكية فى علاقة سعر الفائده بمعدل الادخار ، وهى النظرية التى تفترض أن الحافز على الادخار هو سعر الفائدة.

ومن المعلوم أن تلك النظرية قد تعرضت لنقد لاهواده فيه من قبل النظرية الكينزية التى ربطت بين الدخل من ناحية والادخار من ناحية أخرى حيث أن المستوى المحدد للميل للادخار هو الدخل وليس سعر الفائدة، فالمعنى الذى ركز عليه كينز فى هذا المجال وأصبح محل قبول عام هو أن الادخار يتحقق من الفائض الذى يتحقق من الدخل بعد الوفاء من حد الاستهلاك الفردى وهذا الفائض هو الذى يمكن ادخاره وعليه ماذا يجدى سعر الفائدة المرتفع إذا لم يوجد هذا الفائض القابل للادخار؟ فالرجل الفقير الذى لايكفيه دخله لمواجهة متطلبات استهلاكه الفردية لن يدخر مهما ارتفع سعر الفائدة، وهذا ما يمكن ملاحظته الآن بالنسبة لقدرة العمال والطبقة المتوسطة على الادخار، ولو نظرنا الآن تحديدا إلى أثر رفع الفائدة الذى تقرر فى ضوء برنامج التثبيت والتكيف الشكلى الذى وضعته مصر مع صندوق النقد الدولى فى السنتين الأخيرتين ووصوله إلى مايقارب

الـ ٢٠٪ (وسعر الفائدة على أذون الخزانة) إلا أن متوسط الادخار فى مصر لم يرتفع بل ربما يكون قد انخفض وهذا المتوسط لايتعدى الآن فى أكثر التقديرات تفاؤلا ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى والسبب فى ذلك هو أن سياسات هذه البرامج قد خفضت من مستوى النمو الاقتصادى والدخل ومستوى معيشة الغالبية العظمى من المصريين ولهذا فرغم ارتفاع سعر الفائدة لم يرتفع معدل الادخار فى مصر. لكن هنا علينا أن نلحظ أن هذا الارتفاع فى سعر الفائدة والذى بلغ ذروته على أذون الخزانة قد أدى إلى ما أسميه حدوث حراك أدخارى (اذا جاز استخدام هذا التعبير) بمعنى أن المدخرين الفعليين فى مصر أصبحوا يغيرون أوعية ادخارهم طبقا لما تعطيه من عائد مرتفع.

*** دكتور رمزى تحدثت عن اثر ارتفاع سعر الفائدة على الميل للادخار نريد أن نتناول الجانب الآخر وهو أثر ارتفاع سعر الفائده على الاستثمار والنمو الاقتصادى فى مصر؟.**

** لايجوز للتحليل أن ينتهى قبل أن نتوقف قليلا عند التأثير السلبى الذى أحدثته زيادة سعر الفائده على الميل للاستثمار والنمو الاقتصادى فى مصر. أننا هنا نتكلم عن سعر الفائده باعتباره تكلفة لرأس المال الثابت والجارى فارتفاع هذا السعر أدى إلى ضرب الميل للاستثمار فى الصميم حيث لم يعد في مقدور المستثمرين الجدد تحمل هذه التكلفة المرتفعة لرأس المال الثابت والجارى.

ولهذا فإن أصحاب الفوائض المالية فضلوا -وهذا سلوك يتفق مع قواعد الرشد الاقتصادى الفنى- أن يتجهوا بهذه الفوائض للاستثمار فى الأوراق المالية (أذون الخزانة وشهادات الادخار) خاصة وأن الفوائد فى هذه الأشكال الاستثمارية معفاه من الضرائب ولهذا يبدو أن رفع سعر الفائدة فى مصر قد خلق نشاطا طفيليا أضيف إلى سائر الأنشطة الطفيلية التى كانت قد نمت بشراسة إبان فترة الانفتاح.

*** هل أدى ارتفاع سعر الفائده إلى ارتفاع مواز فى مستوى الأسعار فى مصر؟.**

** أدى ارتفاع اسعار الفائده إلى اشعال نيران الأسعار فى مصر ذلك أن الاستثمارات الانتاجية القائمة والتى كثيرا ما تعتمد على الائتمان فى تحويل نشاطها الانتاجى والتسويقى اضطرت أن ترفع من الأسعار النهائية التى تبيع بها حتى يمكنها مواجهة هذه الزيادة الإضافية فى التكاليف (ناهيك عن الزيادات الأخرى التى حدثت فى بنود التكاليف مثل أسعار الكهرباء - البنزين. المواد الخام المحلية والمستوردة.. وارتفاع الأسعار الرسوم على الخدمات العامة، وضريبة المبيعات).

***ولكن اسمح لنا دكتور رمزى أن نتساءل. هل يمثل ارتفاع الأسعار مشكلة إذا كانت أسواقنا منتعشة؟**

** صحيح أن زيادة الاسعار قد لاتمثل مشكلة اذا كان السوق المحلى فى حالة انتعاش. لكن المشكة فى حالة مصر تحديدا أن هذه الزيادة التى حدثت فى الأسعار وانخفاض شديد فى مستويات الدخول الحقيقية وارتفاع واضح فى معدلات البطالة من هنا عرفت مصر ظاهرة التضخم الكسادى.

ولكن ماذا بعد أن اتجهت الحكومة المصرية لخفض سعر الفائدة بشكل تدريجى، وماهى الآثار المتوقعة لهذا الخفض، وبخاصة فى ظل تحرير التجارة؟

** بداية نقول أنه من الناحية النظرية من المفروض أن يؤدى خفض سعر الفائدة لزيادة الميل للاستثمار إذا كانت عناصر السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى تحفز الاستثمار والنمو، فانخفاض سعر الفائدة هو فى التحليل النهائي خفض فى تكلفة رأس المال وبالتالى قد يغرى هذا المستثمرين على القيام بمزيد من التكوينات الرأسمالية الثابتة لكن يبدو لى أن ذلك لن يتحقق فى الفترة القادمة بسبب السياسة الجديدة التى أعلنت مؤخرا عن تحرير التجارة الخارجية ذلك أن المستثمرين الجدد أصبحوا (كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين القدامى) فى حالة عدم اطمئنان وثقة بالنسبة لمدى قدرتهم علي مواجهة المنافسة الشرسة وغير المتكافئة التى ستنشأ بعد هذا التحرير بين المنتجات الوطنية والمنتجات المثيلة المستوردة، ونظرا لبعد المسافة بين تجربة التصنيع فى العالم الرأسمالى المتقدم وتلك التجربة الوليدة فى مصر فإن الشعور الذى ينتاب المستثمرين الآن هو التوجس من إقامة أى صناعة جديدة يمكن أن تدمر مستقبلا من خلال المنافسة غير المتكافئة بين الإنتاج المستورد والإنتاج المحلى المثيل. بل إننى أتوقع أنه فى ضوء عملية التحرير السريع للتجارة الخارجية وارتفاع معدلات الربح فى هذا المجال فإن المستثمرين الجدد سيفضلون الاتجاه إلى الاستثمار فى مجال الاستيراد فهذا المجال أكثر يسرا وتسهيلا وربحا عن مجال النشاط الانتاجى الحقيقى فى الصناعات التحويلية أو حتى الزراعة المصرية.

*** ولكن ماهو أثر هذا الوضع الجديد على الشرائح المختلفة من الرأسمالية المصرية؟.**

** بالتأكيد ستنمو شرائح أخرى جديدة من الرأسمالية المحلية التى تتعامل فى الاستيراد فى الوقت الذى ستتدهور فيه شريحة الرأسمالية المحلية المنتجة: فكأن إذن سياسة التحرير الاقتصادى قد أدت إلى إحداث موجة شديدة من الإنكماش فى مصر فى السنتين الأخيرتين وستؤدى فى المستقبل القريب إلى إعادة هيكلة طبيعة الرأسماليه المصريه، فبعد أن قامت شرائح لابأس بها من الرأسمالية المصرية باستثمار جانب كبير من ثرواتها ومدخراتها فى إقامة بعض الصناعات التحويلية التى أثبتت فيها نسبيا كفاءة طيبة(صناعة المنسوجات، والملابس الجاهزة، والصناعات الجلدية والخشبية، والكيماويات، ومواد البناء..إلى آخره..) إلا أن هذه الكفاءة تتعرض الآن لقوى معاكسة قد تؤدى إلى وأد هذه التجربة وهذه تمثل خسارة على مصر فمن ناحية سيؤدى غلق هذه الصناعات إلى خفض مواز فى الناتج المحلى بالقيمة التى كانت تحتلها منتجات هذه المؤسسات فضلا عن الزيادة التى ستحدث فى البطالة بعد تسريح وتشريد العماله التى كانت تعمل فيها، وحدوث خسارة فى الموازنة العامة للدولة تتمثل فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى كانت تستأديها من نشاط هذه المشروعات.

*** إذن هل سيؤثر غلق هذه المصانع وزيادة الاستيراد على الميزان التجارى، وسعر الصرف، وزيادة مديونية مصر؟.**

** إن زيادة فى الاستيراد سوف تؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجاري المصرى مما سيعرض احتياطات مصر للاستنزاف وإلى الضغط على سعر الصرف للجنيه المصرى وإلى ظهور عنصر جديد سينامي مستقبلا فى مديونية مصر و هو الائتمان الخارجى الذى سيحصل عليه المستوردون من القطاع الخاص لتمويل صفقات الاستيراد وهو خطر يزيد مديونية مصر مستقبلا خاصة وأن الانفجار الذى سيحدث فى الطلب على الواردات لن يقابله نمو مواز فى قطاع الصادرات.

وهذه التوقعات فى الحقيقة لانقولها من فراغ ولاتمثل أى نوع من المضاربة الفكرية فمنطق التحليل الاقتصادي فضلا عن تجارب الآخرين الذين سبقونا فى السير على نفس هذا الطريق يؤكد توقعاتنا.

الاستيراد يفتح باب الإفلاس للصناعات الوطنية

منذ ٢٩ يوليو الماضي والذي صدرت فيه قرارات تحرير الرسوم الجمركية وفتح باب الاستيراد بشكل أوسع مما كان عليه سابقا، وحتى الآن إزدادت الأزمة بين الحكومة والمنتجين. ولم تنجح كل محاولات الحكومة لإزالة تخوفات المنتجين من القطاعين العام والخاص، ودخلت بعض القطاعات الإنتاجية مرحلة الخطر، خاصة فى صناعات مثل الحديد والصلب، والصناعات الهندسية والغزل والنسيج.

فى أول رد فعل ذكرت غرفة صناعة مواد الطباعة باتحاد الصناعات، أن قرارات رفع الحظر عن ٩٠ سلعة دفعة واحدة بمثابة كارثة كبيرة على الصناعة الوطنية.

وتقول الغرفة فى مذكرتها لرئيس الوزراء أن الإجراءات الجديدة أضافت أعباء جديدة وصلت إلى ٢٠٪ من أسعار التكلفة، ثم هناك ١٠٪ ضريبة المبيعات لم تلغ حتى الآن رغم وعود الحكومة، وكانت النتيجة غلق نحو ٨٠٠ مطبعة أبوابها، والباقى والبالغ عددها ١٧٠٠ مطبعة مهددة بغلق أبوابها والإفلاس.

وقالت المذكرة أن المستفيد الوحيد من تلك القرارات هو المنتج الأجنبى، وكأن تلك القرارات صدرت لخدمته وليس لخدمة الإنتاج المحلى.

الوضع كان أسوأ فى صناعة النسيج فقد تأزمت القضية أكثر وأكثر، واجتمع ممثلو الشركات العامة والخاصة بوزير الصناعة مهندس محمد عبد الوهاب، ولكن الوزير لم يستطع أن يفعل شيئا لهم، لدرجة أن رئيس الوزراء قال لهم إننا نسير للأمام فى اتجاه تحرير التجارة، وليس هناك إتجاه للخلف. ولإرضاء المنتجين قال د. صدقى لهم أن هناك لجنة تدرس أوضاع السوق ومحاولات الإغراق.

واتضح أن تلك اللجنة لم تجتمع من يوليو الماضى وحتى الآن. ولو لمرة واحدة.

ومع مرور الوقت وتحديدا فى منتصف الشهر الماضى دخلت الأزمة مرحلة أخطر ببدء موسم القطن الجديد، فقد فشلت مصانع النسيج فى التوصل لاتفاق مع وزارة الاقتصاد فى تحديد أسعار توريد الغزل إليها، وبالكميات المطلوبة، والغريب فى هذا الأمر أن الجهات الحكومية استغلت قرار وقف استيراد القطن الأمريكى ضد المصانع وليس لصالحهم، وهدد هذا التعسف الجديد بغلق مصانع جديدة بالإضافة للمصانع التى أغلقتها قرارات الاستيراد.

مطلوب وقاية

ولأن الاستيراد هدد كل الصناعات فقد تقدمت غرف الصناعات المختلفة الكيماوية والهندسية والتعدينية بمذكرات لأكثر من ١٢ جهة. أعلنت فيها أن الاعتماد على تعريفة جمركية واحدة ليس كافيا لحماية الصناعة الوطنية، بل سيفتح الباب أمام إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية خاصة الرديئة. وطالبت مذكرات الغرف الصناعية بنظام رقابى جديد لمكافحة الإغراق وحماية الصناعات القائمة.

وذكرت أن فتح الباب أمام السلع الأجنبية دون قيود، سيؤدى إلى مزيد من البطالة.

خطر أكبر

الخطر الأكبر فى وجهة نظر المنتجين هو الذى تمثل فى التهديدات التى تواجه صناعة الحديد والصلب. فقد تدخل أكثر من أربع وزراء، فى محاولة للتوصل لحل لأزمة تلك الصناعة. فقد كتبت مذكرة لشركة الحديد والصلب أن قرارات فتح باب الاستيراد وخفض الجمارك على حديد التسليح أدت إلى خسائر بالشركة خلال الشهرين الماضيين تجاوزت ٣٦ مليون جنيه، تمثلت فى تعطيل خطوط إنتاج، وركود منتجات بشكل كبير، وزيادة فى أسعار المواد الخام بزيادة الجمارك على الخام وانخفاضها على الإنتاج تام الصنع.

وتقول الشركة فى مذكرتها التى أعدها رئيسها د. على حلمى أن المشكلة مزدوجة فهناك باب للاستيراد دون قيود عبر الحدود الليبية، يضاف إلى ذلك الدول الشرقية التى بدأت فى دفع كميات كبيرة من منتجاتها مستغلة قرارات حكومية لم تناقش بشكل جيد.

نفس المشكلة وبشكل أكبر تواجه مصنع الدخيلة لحديد التسليح، الذى يقول عنه رئيسه مهندس محمد سالم محمدين أن الشركة مهددة بغلق أبوابها تماما إذا استمر الوضع على ما هو عليه لمدة أطول، خاصة أن كميات الحديد المستورد تفوق احتياجات الأسواق المحلية باستبعاد أى إنتاج محلى، والتى تمثل نحو ٦٥٪ من احتياجات السوق السنوية.

وعلاوة على ذلك هناك نحو ٧ مصانع تعمل فى نفس المجال، ومعظمها قطاع خاص لم تنج من الأزمة، بل أصبحت أكثر تهديدا بعد الخطر الذى تواجهه الشركات الكبيرة.

طريق آخر

وحاول المنتجون البحث عن مخرج آخر للأزمة وذلك عن طريق استصدار قرارات أو قانون لمواجهة الإغراق والدعم الذى تقدمه الدول الأجنبية، وقد استجابت بعض الأصوات لهذا المطلب، وأعلن رئيس الوزراء عن تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون لحماية الإنتاج المحلى، ووضع على الاستيراد. ودعا رئيس الوزراء الغرف التجارية والصناعية لعقد اجتماعات لهذا الغرض ولبحث الشكل المناسب لمشروع القانون والإجراءات القادمة. ولكن تحولت تلك المناقشات إلى اتهامات متبادلة بين المستوردين والمستثمرين حتى وصلت للكشف عن وقائع فساد.

وتقدمت شعبة المستثمرين وممثلوا المنتجين بمذكرة إلى رئيس الوزراء طالبوه فيها بمشاركتهم فعليا وعمليا فى أى اجراء تتخذه الحكومة. وتشكيل لجنة متابعة للاستيراد، وتحديد حصص الانتاج. وأن يتقدم صاحب كل ترخيص استيراد بقائمة عن الاحتياجات الفعلية من السلع، وأن تحدد جهات الإنتاج بنفسها بسبب الرسوم الجمركية على كل سلعة وفقا لأسعار التكلفة داخل البلاد، بحيث يكون هناك توزان فى الأسعار بين المنتج المحلى والمستورد.

وكان قرار رئيس الوزراء بإحالة كافة الاقتراحات لمؤتمر قومى عن مواجهة الإغراق سيتم عقده خلال شهر اكتوبر الحالى.

ولكن مازال السؤال يطرح نفسه على لسان المنتجين هل سيحل هذا المؤتمر المشكلة وهل ستتوصل الحكومة فى النهاية إلى قرارات حاسمة لمعالجة الآثار السلبية والخطيرة الناجمة عن أولى مراحل تحرير التجارة الخارجية.

محمود الحضرى

تيارات

❋❋ «نظامنا السياسى الحالى يركز سلطات واسعة فى يد رئيس الجمهورية. وهى سلطات تزيد كثيرا عما هو موجود فى أى نظام آخر سواء كان من نوع النظام البرلمانى أو النظام الرئاسى. ومن المبادئ الأساسية لسلامة أى نظام سياسى هو أن السلطة تستتبع المسئولية. فإذا كانت مطالبة رئيس الجمهورية بتقديم كشف حساب، تعتبر إهانة تستحق المؤاخذة فإن معنى ذلك القضاء على هذا المبدأ الاساسى، وذلك بالفصل بين السلطة والمسئولية. فصاحب السلطة غير مسئول وصاحب المسئولية لاسلطة له. ومن شأن ذلك الإخلال الخطير بصحة النظام السياسى وسلامته».

د. سعيد النجار

الوفد- ١٥ أكتوبر ١٩٩٣

❋❋ «على رغم كل الحديث فى الولايات المتحدة عن خطر الأصولية الاسلامية. فإن المسؤولين والباحثين على السواء أخفقوا فى الإعتراف بحقيقة جلية، وهى أن الأصولية الاسلامية تتغذى بطرق إيجابية وسلبية على الديكتاتوريات القريب معظمها من أمريكا. والتحول إلى الديمقراطية هو العلاج الوحيد لهذا المرض السياسى. اذ أن ديمقراطية اسلامية نادرة كتلك القائمة فى ماليزيا ظلت بعيدة عن التحدى الأصولى. أما حيث تستعاد الحريات الديمقراطية جزئيا أو كليا كما هو الحال فى دول مثل باكستان وبنجلاديش واليمن وغيرها، فإن قوة الأصولية تخسر وتتراجع».

إقبال أحمد

الوسط/ ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

❋❋ «وتعترف صحيفة «صنداى تايمز».. وهذا هو المذهل- بأن الافكار والمبادى الاشتراكية لاتزال تسيطر على عقول البولنديين، وخاصة بعد أن جربوا الرأسمالية.. فلم تجلب عليهم سوى أزمات اقتصادية متلاحقة وخلل اجتماعى يتمثل فى إتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة المعدمة وطبقة الأغنياء. غير أن هناك جديدا.. وهو أن اليسار البولندى تعلم من الاخطاء الفادحة والقاتلةلكل التجارب الاشتراكية السابقة..»

نبيل زكى

الاخبار/ ١٩ أكتوبر ١٩٩٣

❋❋ مصر بكل تراثها وميراثها الصحفى الطويل المديد تشهد الآن العجب العجاب، فى ذلك المشروع الجديد، المعروض على مجلس نقابة الصحفيين، ولم يعترف أحد حتى الآن أنه واضعه، وكأنه مشروع عديم الأهل وليس له صاحب، وكأن واضعه ترك ١١٨مادة أمام باب نقابة الصحفيين ثم أختفى، والعجيب أنه قانون يظلم التاريخ المجيد للصحافة والنقابة وهويزعم أنه يساير التطورات الديمقراطية!!

كامل زهيرى

الجمهورية/ ٢٠أكتوبر

❋❋ الولايات المتحدة لن تحاول القيام بدور شرطى العالم من أجل حل كل مشكلة تنشأ، وإنما ستلجأ إلي اتخاذ الاجراءات اللازمة عندما تكون المصالح المباشرة لأمنها القومى عرضة للخطر. ومعنى هذا الكلام أنه ستكون أجزاء فى العالم وقضايا لن تنال الكثير من الاهتمام الأمريكى.

وليام كوانت

الوسط/١٨أكتوبر

❋❋ وقف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى مؤتمر الفرنكوفونية، مدافعا عن الاستثناء الثقافى فى مفاوضات «الجات» اعتبر أن أمة لاتعرف الدفاع عن صورتها، ولاتفصل ذلك بلغتها وأسلوبها هى أمة تفقد روحها. المفارقة فى هذا الكلام أنه قيل أمام مندوبى دول سبق لفرنسا أن استعمرتها وفرضت عليها لغة غير لغتها وصورة عن نفسها غير صورتها، غير أن هذه المفارقة تضيع فى غمرة الهول الكبير الذى يهدد الجميع الغزو الثقافى الأمريكى باسم العالمية والكونية

جوزيف سماحة

الحياة /١٧أكتوبر

❋❋ إن الهجمة على الصحافة ستشتد فالبعض يتصور خطأ، أن ضرب الحريات هو أقصر الطرق لضرب الإرهاب، والبعض تغريه حالة التراجع التى يعيشها الوطن، بأن يفترس ما تبقى منه، والبعض يعرف جيدا أنه محاصر بتعليمات صندوق النقد الدولى من جانب، وببرنامج حزب العمل الإسرائيلى من جانب آخر، وبمخططات الأمن القومى الأمريكى لمستقبل المنطقة من جانب ثالث.

جلال عارف

صحيفة العربى ١٨أكتوبر

❋❋ الحكومات فى كل بلاد العالم تحاول إسعاد شعوبها، وتبحث عن طريقة تكسب بها قلوب الناس، وحكومتنا الرشيدة، أستاذة فى إغضاب الناس، والنكد عليهم، فمن فواتير الكهرباء، إلى ضريبة المبيعات، إلى قانون الصحافة إلى القوانين سيئة السمعة إلى الغلاء الفاحش.

مصطفى أمين

الأخبار/ ٢٠أكتوبر.





*** مناقشة أخرى لردود الفعل حول الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني ومسألة المقاطعة العربية لإسرائيل على ضوء ما جاء فى مقال الزميلة أمينة النقاش الانتقادى، ورسالة «عتاب» شفهية من الزملاء فى أسرة اليسار***

هل نحن على قدر تحديات المرحلة؟!

نظير مجلي

أكتب هذه السطور، بعد حوالى الأربعين يوما من توقيع اتفاقات الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ وملحقاتهما «السرية» والعلنية ما بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد احتشدت أوراقنا بالأحداث الزاخرة- عالميا وإقليميا ومحليا.

عالميا: انقلاب دكتاتورى فى روسيا، فتنمة (نسبة الى الفيتنام) أمريكية فى الصومال، صمت عالمى ازاء مذابح البوسنة والهرسك، تعاون إسرائيلى- صينى عسكرى واقتصادي، ورابين يتمخطر فوق سور الصين الأسطوري، والرئيس **كلينتون** يعترف بأن ادارته لا تقوى على زعامة العالم لوحدها.. ويطلب نجدة الغرب له.

اقليميا: وزير خارجية قطر يلتقى وزير خارجية إسرائيل فى نيويورك الأول «يشجع» الثانى على الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى ويبشره بالدعم اللا محدود من دول الخليج، والثانى يطلب من الأول أن يفتح جيوبه لدعم الفلسطينيين هو وبقية حلفائه من الامارات والمملكات. والملك **حسين** يستقبل **رابين** فى العقبة. واندونيسيا أكبر الدول الإسلامية، تستقبل رابين وتعده بالتدخل لدى الدول الإسلامية والعربية المتطرفة حتى تؤيد الاتفاق الإسرائيلى- الفلسطينى وتلغى المقاطعة العربية لإسرائيل..» والأمر نفسه يحدث فى طشقند، عاصمة **جمهورية اذربيجان «الإسلامية»**، كما يحرصون هنا على تسميتها.. والمسؤول الأمريكى عن مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، **دينيس روس**، يصل الى المنطقة ليقنع سوريا بالتقدم نحو إسرئيل فى المفاوضات ويمهد لقدوم رئيسه الوزير **كريستوفر**، القادر اكثر على الضغط والتأثير..

ومحليا: بدأت عملية إطلاق سراح الأسرى الفلسطينين، وانجزت المرحلة الأولى من المفاوضات لتطبيق الاتفاق الاسرئيلى الفلسطينى بنجاح واصبح رؤساء الوفود (وزير الخارجية **بيرس**، مقابل **محمود عباس ابو مازن**- فى لجنة الارتباط فى القاهرة ونبيل **شعث**، مستشار عرفات، مقابل أمنون **شاحك**، نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلى. فى مفاوضات طابا) يتحدثون جميعا عن أجواء مفاوضات جيدة وناجحة وناجعة.. وحتى عن أواصر صداقة. ورابين كان طلب لقاء سريعا مع **عرفات**، فتم فى القاهرة، بحضور الرئيس **حسنى مبارك**، وخرج كلاهما بالحديث عن «لقاء موضوعى مفيد وناجع». ولقاءات أخرى اقتصادية ولقاءات ميدانية لا تحصى ولا تعد..

وفرق كل هذا وذاك..

مقال مشجن في «اليسار» (العدد ٤٣- ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣) من الزميلة أمينة النقاش.. لم تتح لي قراءته إلا في هذه الأيام بسبب تأخر وصول العدد إلى بلادنا.

وملاحظة أخوية من الزملاء في هيئة تحرير «اليسار» عن مقالي الأخير (العدد ٤٤- تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣) يلومونني فيها على الجملة التي تحدثت عن أن «من الصعب على غير الفلسطينيين أن يفهموا فرحة الشعب الفلسطيني الجارفة بالاتفاق الاسرائيلي- الفلسطيني خصوصا (وانتبهوا لكلمة «خصوصا» هذه، رجاء) اولئك الذين يكتبون مواقفهم السياسية في مكاتب فخمة ومكيفة ومريحة»..

واعترف.. وقعت في حيرة فمن أين أبدا.. وعما يجب أن اكتب **«رسالة حيفا»** هذه المرة. وحيفا كما تعلمون.. تتلاطمها الأمواج في أيام الحرب والسلم، على السواء.. وصيف وشتاء، فكم بالحري عندما تغرق في جبل من الأوراق.

وارتأيت أن أبدا من النهاية، خصوصا وأن اية بداية ستقود بالتالي إلى النهاية فالأمور مترابطة ببعضها البعض ويجمعها قاسم مشترك واحد، يدور في فلك السؤال: **«كيف نتعامل مع الواقع، الذي لا سيطرة لنا عليه»**. وأرى، بكل أخوة وصداقة وزمالة وود، أن علينا أن نحذر جميعا من مغبة الوقوع في سوء تفاهم بين رفاق الخندق الواحد. وان نحذر من إطلاق النعوت والأوصاف كأن تقول «هذه لهجة معتدلين» كما فعلت الزميلة أمينة، أو نحدد للآخرين ماهية نواياهم، وهذا ضرب من المستحيل.

ملاحظة الزملاء في التحرير

لا أدري ما الذي أغضب أخوتي في هيئة تحرير «اليسار» من جملة «خصوصا اولئك الذين يكتبون في مكاتب فخمة ومكيفة ومريحة» ، وهم الذين يكتبون من مكاتب متواضعة. فالمقصود ليس وصم المعارضة، أية معارضة، بأنها تكتب من مكاتب فخمة. انما العكس. فنحن جميعا، على مدى كل تاريخ حركتنا الثورية، شهدنا بل كنا عرضة لهجوم المزايدين على مواقفنا والذين كانوا يدعون إلى «الثورة الشاملة لتحرير الدول العربية من انظمتها الرجعية قبل تحرير فلسطين».. بينما هم قابعون في مكاتبهم «وصالوناتهم الثورية» لا يحركون اصبعا في أي نضال. وعالمنا العربي شهد على مدى نصف القرن الأخير وأكثر، زعماء سياسيين كبارا وصغارا، احتقروا أخلص القوى الثورية والوطنية، الشيوعيين والاشتراكيين والتقدميين والمتنورين، الذين وقفوا ضد المزايدات الكاذبة. **فكان اولئك الزعماء يتحدثون عن «العدو الإسرائيلي الشيطاني» وعن قذفه بالبحر.. و«هنيئا لك ياسمك».. فيما هم يجلسون في مكاتبهم الفخمة والمكيفة والمريحة، ويلتقون ممثلي العدو الاسرائيلي في قصورهم «الملكية والجمهورية» ويعقدون الصفقات على اختلافها، ولا يشعرون بذلك الشعب، الفلسطيني ، المتشرد والممزق والمحتل والمهان.**

واليوم، يتكرر المشهد. الشعب الفلسطيني في أسوأ حال من جميع نواحي حياته، وأولئك يزايدون عليه بسبب اتفاقية مع اسرائيل.. علما بأن الاتفاق هو مجرد خطوة واحدة في طريق طويل. ولاأحد يدعي شيئا آخر.

ولنوضح اولا- ماذا نقصد بأن الشعب الفلسطيني في أسوأ حال:

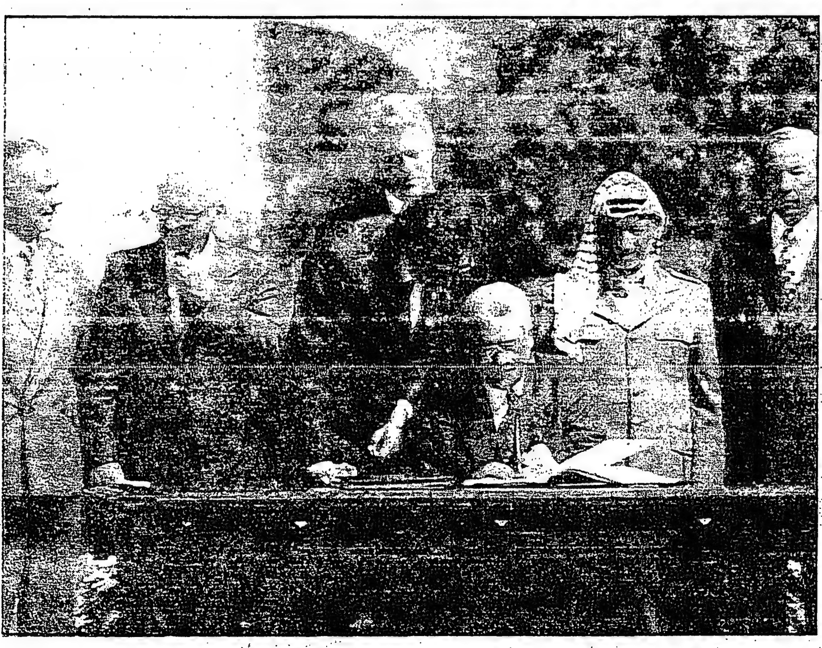
لقد بلغ شعبنا الفلسطيني أوج قوته وتأثيره ، في الأعوام ٨٨-١٩٨٩، وذلك بفضل الانتفاضة. لقد التف حولها الشعب الفلسطيني بأسره وتعاطفت معها الشعوب العربية وشعوب العالم والدول الاشتراكية وحتى دول غربية. وبدت منظمة التحرير، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كما حددته بوضوح ايضا قيادة الانتفاضة، في عز قوتها وتأثيرها عربيا ودوليا.

وأهم عناصر النجاح في الانتفاضة كانت:

- **أولا:** قدرتها على حشد الطاقات الموحدة للشعب الفلسطيني، لدرجة القدرة على العصيان المدني ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ومؤسسات الحكم الذاتي وفي الوقت نفسه مقاومة الجيش والمستوطنين والبدء في خلق بديل محلي لهذه السلطة
- **ثانيا:** تحديد هدف نضالي واقعي والأمل الواقعي بامكانية تحقيقة، وهو: إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وقد بدأت الانتفاضة تقيم مؤسسات محلية على طريق بناء الدولة.
- **ثالثا:** التعاطف العالمي مع الانتفاضة، حتى من دول صديقة وحليفة لإسرائيل.

للأسف الشديد، وهذا هو الواقع المؤلم الذي ليس لنا الا أن نعترف به من أجل مصداقيتنا مع أنفسنا، فان العناصر الثلاثة الأساسية المذكورة أعلاه قد تخلخلت بشكل خطير. فقد جاء **انهيار المنظومة** الاشتراكية ليفقدنا أهم سند لظهرنا. وجاءت حرب الخليج ،لتفقدنا الدعم العربي الموحد ولتتركنا فريسة للاستفراد الأمريكي

الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ..خطوة أولى



بالعالم.. الذى وازاه استفراد اسرائيلى بالفلسطينيين فى المناطق لمحتلة واستفراد عربى بفلسطينى الشتات. لم يعد العالم يتعاطف معنا. الدعم الاقتصادي العربى قد افتقد، ولم يعد العامل الفلسطينى فى الخليج قادرا على إعالة عائلته داخل الأرض المحتلة. الفلسطينى أصبح منبوذا فى الخارج. منظمة التحرير عزلت فى العالم وبين العرب.

وهكذا فقد الأمل بتحقيق الهدف الاستراتيجى، اقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل فى حدود ١٩٦٧ مع أنه يعتبر طلبا واقعيا بالنسبة للعالم ويعتبر مطلبا عربيا اجماعيا. بل يعتبر طلبا متواضعا بالقياس إلى المطالب العربية السابقة.

فقدان هذا الامل ، جنبا إلى جنب مع التدهور الاقتصادى فى المناطق المحتلة، ومع تصعيد القمع الإسرائيلى بشكل جنونى ووصوله إلى إجراءات تجويع وتعطيش وخنق حقيقى واتباعه وسيلة الاعتقالات الجماعية (حتى وصل عدد المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية الى ١٨ الفا) ثم وسيلة اغتيال قادة الانتفاضة كل هذا أدى إلى إحباط شامل وتقليص حاد فى هيبة الانتفاضة ونشاطاتها. ودخلت إلى حياة المواطنين تقاليد غريبة ورهيبة بالمقارنة مع بدايات الانتفاضة. فالقيادة المركزية لم تعد مقررة وحيدة فى الميدان، وأصبحت هناك قوى معارضة متمردة ومستفزة (مثل حماس والجهاد) .. واصبحت هناك قوى ميدانية . وبسبب هذه الفوضى، لم يعد المواطن يعرف من هو قائده وماذا يريد. واخذت بعض القيادات الميدانية تلجأ إلى أساليب غير نضالية ولا ثورية لفرض سيطرتها . **فانتشرت الاغتيالات بحجة «التعاون» مع السلطة» وقتل العديد من الأبرياء جراء ذلك.** والفقر والجوع ولدا السرقات فانتشرت عصابات متخصصة فى ذلك. ولم يعد هناك تعليم جدى ظاهر، والشعب الفلسطينى المعروف بنسبة أكاديمييه العالية أصبح يعانى من تشويه خطير فى مستوى تعليمه على مدار خمسة أو ستة أجيال وزد إلى ذلك كله- الذل اليومى ، البطالة، الحصار الاسرائيلى، الفقر، الجوع، اليأس ، تعثر المفاوضات السلمية التى بدأت فى مدريد وراحت تتدهور، العجز العربى واستمرار الحصار العربى على منظمة التحرير والشعب الفلسطينى بأسره، والضغوط الاقتصادية والسياسية العربية. (مثال على ذلك فى اجتماع وزراء خارجية دول الطرق العربية- مصر- سوريا- الأردن- لبنان، الذى عقد عشية جولة المفاوضات التاسعة، صاح أحد وزراء الخارجية العرب فى وجه **فاروق القدومى قائلا: «اذا لم تذهبوا إلى هذه الجولة لا أضمن لكم دخول أيه دولة عربية** وحرص أحد الوزراء، فى الوقت نفسه، على تسريب نبأ يقول أن **مدة الاتفاق الموقع بين م.ت.ف. وبين حكومة تونس ستنتهى فى شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ ولا أحد يضمن تجديدها).**

كل هذه العوامل، كانت أسبابا تقف وراء فرحة الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة، بالاتفاق.

أجل ، هناك قسم من المعارضين للاتفاق يستصعبون فهم هذه الفرحة، لانهم بعيدون عن هذا الشعب ومعاناته.

ولكن هذا لايعنى أن كل من يعارض الاتفاق، فان سبب معارضته هو البعد عن هذا الشعب والجلوس فى مكاتب مكيفة وفخمة. ولا يمكن ان يكون هذا قصدنا، خصوصا وأننا أشرنا إلى المعارضة الشعبية للعديد من الفلسطينيين فى الشتات كما تجلى ذلك فى المظاهرات المعادية للاتفاق فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان وسوريا. فهل يمكن أن تكون معارضة اللاجئين ناجمة عن بلورة معارضتهم فى «مكاتب فخمة مكيفة» وهم حتى اليوم يعيشون على نور القناديل؟!

وأكثر من ذلك، فان كاتب هذه السطور يعتبر من أنصار وجود معارضة فلسطينية فعالة. **واعتقد أن إحدى مآسى كل قيادة، من زعيم دولة إلى رئيس تحرير جريدة، هو أن يعمل بدون معارضة.** فإذا كنا نريد للاتفاق الإسرائيلى- الفلسطينى أن ينجح فى تحقيق الأهداف الوطنية الواقعية للشعب الفلسطينى، بدولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، فيجب أن تكون هناك معارضة فلسطينية فعالة. على أن تكون هذه المعارضة واقعية وبناءة.

ولا بأس من الإشارة هنا إلى نشاط المعارضة الإسرائيلية للاتفاق. لقد حاولت هذه المعارضة. بكل قوتها ، ومن خلال مظاهرات شعبية ملتهبة، اجهاض الاتفاق قبل توقيعه. لكنها فشلت. وعندما مر الاتفاق فى الكنيست (باكثرية ٦١ صوتا فقط من مجموع الاعضاء البالغ ١٢٠ عضوا)، تحولت المعارضة إلى أسلوب آخر. فقد اعلنت: «**الاتفاق اصبح حقيقة واقعة. وعلينا الآن التفتيش عن وسائل أخرى للتأثير على الحكومة، بحيث تضمن فى تطبيق الاتفاق عدم اقامة دولة فلسطينية وعدم إعادة تقسيم القدس وعدم الانسحاب من نهر الأردن وعدم المساس بالمستوطنات وعدم إطلاق سراح السجناء».** وعلت أصوات اخرى فى المعارضة تدعو الى تأييد الاتفاق وبدء مفاوضات مع حزب العمل من أجل التفاهم على قواعد جديدة بروح القيود المذكورة أعلاه.

إزاء هذا المعارضة أجد نفسى متسائلا: لماذا لاتتصرف كل المعارضة عندنا بأسلوب



مبارك
يتوسط
عرفات
ورابين

مشابه، ان القيادة الفلسطينية تقول بوضوح أن هدفها هو إقامة دولة فسطينية إلى جانب دولة إسرائيل ، كما قرر المجلس الوطني الفلسطيني. واللجنة التنفيذية اقرت الاتفاق بالأكثرية. والمجلس المركزي الفلسطيني أقر الاتفاق بالأكثرية (أكثر من اكثرية الكنيست الاسرائيلي). فلماذا ارتأت بعض قوى المعارضة مقاطعة الأبحاث! ولماذا اختار أحد زعماء المعارضة، أحمد جبريل، تهديد عرفات بالقتل- **«فقتله أصبح مسألة وقت لا أكثر»**، كما أعلن لإذاعة «مونت كارلو» يوم ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣»!؟

أن بامكان المعارضة الفلسطينية، من خلال موقف مدروس ومسؤول، أن تؤثر على القيادة خلال المفاوضات بما يضمن تحقيق أكثر ما يمكن من الإنجازات لصالح الشعب الفلسطيني فالاتفاق جرى توقيعه بتأييد الأكثرية والمعركة الآن مركزة حول تطبيقة وحول **الاستعداد للمعركة المقبلة حول الاتفاق النهائي** «لتطبيق قراري ٢٤٢ و٣٣٨» إضافة لوجود السلطة الفلسطينية ولبند «إعطاء الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني»، كما جاء في اتفاق إعلان المبادئ. فلماذا لاتتركز جهود المعارضة على الدفع بهذا الاتجاه؟ هل المعارضة السلبية وقتل عرفات تفيد أحدا بشئ؟! وماهو البديل الذي تقدمه المعارضة لهذا الشعب، على أمل تحسين أوضاعه أو على الاقل بعث الأمل فيه؟ النضال واستمرار النضال؟ ولكن يجب أن يكون هناك هدف واقعي للنضال. فما هو؟ دولة إسلامية بدل دولة اسرائيل؟ دولة على كامل التراب الفلسطيني؟ متى؟ وماذا سنفعل من الآن وحتى ذلك الحين؟

ثم، هل من يطرح مثل هذه البدائل، يمكن أن يكون مدركا فعلا لأوضاع الشعب الفلسطيني ومعاناته؟.

هؤلاء، هم المقصودون، عندما كتبنا- «خصوصا أولئك الذين يكتبون مواقفهم السياسية في مكاتب فخمة».

وكل همنا في هذه الإشارة هو القول، أن **علينا نحن العرب أن نعرف كيف نتعامل مع واقعنا الجديد بأساليب جديدة**.. فلا نظل «مجلودين» إلى الأبد. هناك لعبة مصالح، هي السائدة في هذا العالم الجديد. وكما يقوم كل فرد منا بالعمل من أجل مصدر الرزق ولقمة العيش وتعليم ابنائنا وبناتنا، وفق قوانين اجتماعية وسياسية وضعتها السلطة، في كل بل من بلداننا، من المفروض ان يعمل الشعب من أجل بقائه وتطوره.. طالما انه لا يملك السيطرة على كل قوانين اللعب. **بإمكانه أن يناضل من أجل تغيير هذه القوانين وتحسينها. فكلما كان موحدا أكثر كان قويا أكثر وكان تأثيره أقوى وأكبر.** أما أن يقرر ترك الملعب واللعب او اغتيال القوانين، فهذا الانتحار بعينه!

ويحك يا أمينة

والى الأخت الزميلة **أمينة النقاش**.. والاخوة «البعض الآخر» الذي رأى في مقالتي عن المقاطعة العربية «كما لو أنها تتباهى بالخبرات الاسرائيلية الصناعية والزراعية والطبية التي أغرت الأطراف العربية.»

لو أنك ياعزيزتي صبرت قليلا، قبل أن تمسكي بالقلم وتخطي مقالك المذكور، وابلغتني بحيرتك حول نواياي من وراء المقال لكنت ارحتك ووفرت عليك هذا الجهد بجملة واحدة- «أقرأي المقال مرة أخرى». فويحك ياأختي العزيزة. الى أين أبحرت افكارك وشكوكك.. انت والاخوة «البعض الآخر».. هذا؟! ولماذا الحيرة، طالما أنكم رأيتم جوهر المقال- **ألا وهو الازدراء من الذين يزعمون بوجود المقاطعة العربية بينما هم يخرقونها؟!**

حسنا، ولأنني لا أشك في نوايا السيدة أمينة ولا في أي نصير من انصار «اليسار»، أوضح الأمر مرة أخرى. القضية هنا أيضا تتعلق بموضوع أساسي: **كيف نتعامل مع واقعنا الجديد.**

أولا:- وقبل كل شئ- المقاطعة العربية لإسرائيل كانت ذات يوم سلاحا فعالا، حجب عنها مبالغ طائلة تقدر بمليارات الدولارات. **ولكنها اليوم لم تعد كذلك. والسبب هو ببساطة- عدم الالتزام الشامل بها.** انها مخترقة اليوم، بل منذ بضع سنوات، بشكل فظيع.. من معظم البلدان العربية. وقد قدمت عددا من الأمثلة على ذلك.

ثانيا- قلت في المقال المذكور ان المقاطعة ليست هدفا بحد ذاته، إنما هي وسيلة ضغط اقتصادي على إسرائيل بغية حملها على وقف احتلالها ودفعها للقبول بالسلام الحقيقي. من هنا، وطالما أن هناك مفاوضات سلام جارية بين إسرائيل والعرب عموما (المتعدد الاطراف) وطالما أن سلاح الضغط هذا لم يعد بفعالية كاملة اعتقد أن من الضروري استعماله ضمن أسلحة التفاوض الآن.. قبل أن يذوب تماما ولا يعود له أثر في الواقع.

السيدة أمينة لها في ذلك رأي مغاير، وانا احترم رأيها واتفهمه، هي تريدني أن أضم صوتي «الينا في المطالبة بتصعيد حركة المواجهة الشعبية للضغط على الأنظمة للكف عن هذا النفاق ووقف تسرب هذه البضائع ومساندة حركات المقاطعة الشعبية.. الخ».. والخلاف بيننا هنا انني ارى فيما تطلب أمرا سهلا اكثر من اللازم. فتعالي نطالب يااختي، نطالب الشعب بتصعيد المواجهة تعالي نطالب الشعب في الكويت أن يصعد مواجهته لمقاطعة البضائع الإسرائيلية. أو في قطر. أو في الامارات أو السعودية./ أو المغرب او لبنان.. بالله عليك اية مواجهة يمكن أن نصعدها، اليوم بين تلك الشعوب الشقيقة وبين حكامها؟ هل نسينا أن اسرائيل لم تعد ذلك «العدو التاريخي» بالنسبة لمعظم الانظمة العربية.. وليس فقط الانظمة!إنك ياسيدتي، أمينة النقاش، احدى ابرز الخبراء في شؤون العالم العربي، وأقول هذا من خلال متابعتي الدائمة لتقاريرك وتحليلاتك في «اليسار» وفي الأهالي». **فهل حسب رأيك، مازال الشعب في الكويت وفي السعودية وبقية دول الخليج، يرون في اسرائيل عدوهم التاريخي.. أم يرون ذلك في العراق؟ وهل الشعب المغربي يرى في أسرائيل عدوا تاريخيا؟.**

إنني أحاول أن أكون واقعيا، لأنني أومن بأن وضع هدف واقعي فقط يمكن أن يجند الشعوب للنضال من أجله. خصوصا في واقعنا الجديد. وأرى أننا نعيش فرصة سانحة لاستعمال ماتبقى من سلاح المقاطعة العربية كورقة ضغط داخل المفاوضات لأن هذا السلاح انتهك قسم كبير منه. واذا رفعنا اليوم شعار، إعادة المقاطعة العربية لتكون كاملة، فإنما نرفع شعارا بعيد المنال جدا جدا.. بعد أن تخلى عنه الكثيرون من قادة الدول العربية أما بدافع العجز كما ذكرت أنت في مقالك وإما بدافع التواطؤ.

ثالثا- إنني ارغب في زيادة معلومات العزيزة أمينة فأقول- لست من اصحاب المصانع الاسرائيلية ولا المزارع ولا من منتجي الادوية والادوات الطبية. حتى اتباهى في جودة البضائع الاسرائيلية. كل ماهناك انني أشير إلى واقع، بامكاننا أن نتجاهله.. ولكن تجاهلنا لايغير شيئا في الحقيقة وهي، أن جودة البضائع الإسرائيلية من شأنها أن تكون مغرية للتسويق في الأسواق العربية خذي مثلا على ذلك من تجربتنا الفلسطينية خلال



فلسطينيات يتظاهرن للإفراج عن المعتقلين (١٨ ألف معتقل)

الانتفاضة تقرر مقاطعة كل البضائع الإسرائيلية التى يوجد لها بديل فلسطينى أو اجنبى فقاطع المواطنون السجائر الاسرائيلية ودخنوا السجائر الفلسطينية والامريكية. وقاطعوا منتوجات البسكويت والشيكولاته والالبان والمشروبات الخفيفة إلى غير ذلك. **ولكن المقاطعة لم تصمد السبب بمساطة متعلق بالجودة فالمنتجون الفلسطينيون، بدلا من إن يزيدوا من جودة منتجاتهم ويرفعوا مستواها، استغلوا احتكارهم. فعادت البضائع الإسرائيلية لتغزو السوق.**

فماذا نقول عن بلدان لا تعرف الانتفاضة؟

ولا بد من كلمة عن التجربة المصرية والزراعة الاسرائيلية. لقد سمعنا نحن أيضا عن «أضرار فادحة فى صحة المواطنين المصريين بسبب استخدام «الكفاءة الاسرائيلية» وفى حينه اقلقنا الأمر، وقمنا فى صحيفة «الاتحاد» بطرح الموضوع أمام الناطق بلسان وزارة الزراعة. فكان جوابه أن السلطة الإسرائيلية لم تتلق اية شكوى بهذا الشأن. ولم نكتف بذلك فتوجهنا إلى مسؤول زراعى مصرى زار إسرائيل. وطرحنا الأمر عليه. فنفاه نفيا قاطعا. فقلنا هذا رجل مرتبط بالمصلحة وغير مؤتمن. فتوجهنا إلى دائرة المرشدين الزراعيين. فقالوا لنا بالحرف الواحد: «معظم المرشدين الذين نرسلهم الى مصر من المواطنين العرب (أى مايسمى عرب ٤٨-ن.م.) فتوجه لمن تريد منهم وأسأله. وتوجهنا إلى أكثر من واحد. وكانت اجوبتهم تتراوح مابين الذهول والصدمة. وللمعلومية فإن هناك عشرات المرشدين الزراعيين الاسرائيليين مازالوا يعملون فى مصر.

إننى لا أسوق هذا الكلام دفاعا عن الخبرات الاسرائيلية فليس لى مصلحة فى ذلك. انما احاول التمسك بالحقائق، بموضوعية وبعيدا عن الرغبات الشخصية. فانا كنت احب لو أن مصر تتمتع بفائض خبرات فى الزراعة وغيرها وان تستعمل خبراتها فى مقايضة حكومة اسرائيل من أجل السلام الشامل والعادل. ولكن الحقائق تبقى أقوى من كل الرغبات والأحلام.

وفى هذا الكلام لاتوجد أية استهانة «بالمشاعر العربية المعادية للتمنت والاستعلاء والتعسف الإسرائيلى». بل اقترح عليك يااختى امينة أن ترأفى بمشاعرى العربية المعادية للتمنت والاستعلاء والتعسف الاسرائيلى. ومن جبهتى أفضل أن أخاطب العقل العربى. أكثر من المشاعر. ومن جهتى أيضا، فعندما أتحدث عن جودة بضائع إسرائيل، فذلك بدافع الاعتراف بالحقيقة التى أعرفها جيدا وبدافع الغيرة على الانتاج العربى.. الذى أتيح لى أيضا أن اتعرف عليه، فيه مايشرفنا وفيه ما يخجلنا أيضا. وهذا لايعنى أيضا أن البضاعة الاسرائيلية مقدسة وكل شئ فيها جيد وممتاز. فهنا ايضا يوجد الغش والخداع والعفن. ولكن يوجد أيضا ما هو ذو جودة عالية، وهذا ينافس بضائع دول متطورة.

وهنا لابد من الإشارة إلى الفارق الكبير مابين مقاطعة البضائع الوهمية فى العديد من الدول العربية، وبين المقاطعة السياسية والثقافية والاقتصادية (عدم زيارة اسرائيل من الشعب المصرى). فشتان مابين الأمرين.

خلاصة..

خلاصة الكلام إننا العرب، مطالبون اليوم أكثر من أى وقت مضى فى تاريخنا الحديث، أن نتعامل مع واقعنا الجديد بأساليب جديدة.

ففى رأيى المتواضع، أن قوى التقدم الثورية، هى أكثر جهة واقعية فى شعاراتها وطروحاتها.. على عكس المزايدين والمتطرفين الذين يقفزون من موقف الى موقف بـ ١٨٠ درجة مابين صباح ومساء. وعلى عكس الاصلاحيين الذين يسيرون مع مهب الريح.

وفى رأيى المتواضع، اننا أقدر القوى على تفهم الظروف الموضوعية الشعبية وعلى حماية هذه الجماهير من الاخطاء التى تواجهها، بحكمة ومبدئية.

والمرحلة التى نعيشها، عالميا واقليما ومحليا، تتطلب منا جهدا غير عادى واجتهادا غير مألوف لمواجهة التحديات، بأقل مايمكن من خسائر وبأكثر مايمكن من الإنجازات.

فى هذا على الأقل، لا أعتقد أننى أخالف أحدا الرأى. لا من أسرة اليسار ولا من أنصارها.

عقبات وتحديات جديدة أمام تنفيذ الاتفاق

حنا عميره

رسالة القدس

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية التى ابتدأت فى القاهرة وطابا لتنفيذ اتفاق إعلان المبادئ، اصطدمت منذ يومها الاول بعقبات وتحديات جدية. وذلك على خلفية الفجوة الكبيرة والمسافة الهائلة بين التفسيرين الفلسطينى والإسرائيلى لبنود هذا الاتفاق، وبالنسبة للأهداف التى يسعى كل طرف لتحقيقها من خلاله، باعتباره اتفاقا مرحليا سيؤدى إلى تسوية دائمة تختلف مواصفاتها وخصائصها الفلسطينية والإسرائيلية بصورة لا توحى، وفق مايعلن حاليا، بامكانية التوصل الى أى تسويات أو حلول وسطا.

فاتفاق إعلان المبادئ، من وجهة النظر الفلسطينية، يجب أن يقود إلى الاستقلال الوطنى وممارسة السيادة الكاملة على جميع الأراضى المحتلة وفى مقدمتها القدس. وأما من وجهة النظر الإسرائيلية فالأمر لن يتجاوز فى أحسن الأحوال حلا إقليميا وسطا بدون القدس والمستوطنات الأمنية. وشكلا للسلطة هو أكثر من الحكم الذاتى وأقل من السيادة الكاملة! أى أن مايريده رابين هو أقصى مساحة ممكنة مما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»!

ومن هنا فإن مايعتبرها الجانب الفلسطينى أهدافا للاتفاق، يعتبرها الجانب الإسرائيلى خطوطا حمراء يحظر الوصول إليها أو السماح بها مثل الدولة المستقلة، والقدس، وحق العودة وإجلاء المستوطنات وغيرها! وهى جميعها موضوعات بقيت مؤجلة إلى المرحلة النهائية وفق نصوص الاتفاق، وبالتالى فان امكانية حسمها لصالح أحد الطرفين باتت تعتمد كثيرا على طريقة التعامل مع إعلان المبادئ، وخاصة من الجانب الفلسطينى. وهل سيتم مثل هذا التعامل على أسس مكتبية وبطريقة المراسيم والتعيينات أم على أسس كفاحية نضالية تحول جدول أعمال المفاوضات المرحلية والنهائية إلى جدول أعمال نضالى للشعب بمجموعه. وفى هذا المجال بالتحديد يجب الاستفادة من دروس المفاوضات فى واشنطن، وعدم الوقوع فى نفس الأخطاء التى أدت لتآكل الموقف الفلسطينى، خلال سنتين من هذه المفاوضات، إلى درك التفويض المبكر للصلاحيات والتنازلات عن المرجعية التفاوضية ممثلة فى القرارين ٢٤٢و٣٣٨، وما مثله ذلك من انتهاك للخطة التفاوضية الفلسطينية التى أسست على المطالبة بتنفيذ هذين القرارين وعدم اخضاعهما للمساومة أو التعديل أو الإلغاء.

وعندما نتحدث عن العبر والدروس، يجب أن نحدد نقطة الانطلاق الحالية وأين تقف القيادة الفلسطينية بعد التوقيع على إعلان المبادئ! وهل قربها الاتفاق من الخطة التفاوضية المذكورة أم أبعدها عنها كمايقول البعض!

إن تثبيت المطالب الأساسية لخطتنا التفاوضية على جدول أعمال المرحلة النهائية مثل تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والقدس، والاستيطان والحدود، يشير الى أن ماعجز فى الخطة شروطا لبدء المفاوضات، قد ثبت فى إعلان المبادئ هدفا لهذه المفاوضات، باستثناء موضوعية التمثيل الفلسطينى من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التى تحولت من وضع الحاضر- الغائب وفق صيغة مدريد إلى وضع الطرف الرئيسى الذى يجرى التعامل معه ومن خلاله، وهذا يعتبر انجازا هاما يجب عدم الاستهانة به أو التقليل من أهميته بالرغم من الشروط الإسرائيلية التى واكبت ذلك!

ومن هنا يمكن القول، بأن نهج القيادة الفلسطينية خلال المرحلة القادمة، وإسلوب تعاملها مع اتفاق إعلان المبادئ، يحتل الأهمية الاولى، وأن ماهو قادم سيبنى على هذه الأسس وأن محاكمة النتائج يجب أن تخضع لهذا القياس وليس إلى القراءة الصماء لتفاصيل الاتفاق وبنوده بالرغم مما تحمله من فجوات والغام.

وعلى هذا الأساس فان الجدول الذى اعتمد لتنفيذ الاتفاق، يجب أن يترافق مع **جدول ثان لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة، تتسع لجميع القوى والفئات الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالصيغة الفصائلية الضيقة**، وجدول ثالث لبناء سلطة وطنية ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان وتجسيد دور منظمة التحرير كقائد نضالى للشعب الفلسطينى، ليس على الصعيد السياسى الوطنى فحسب وإنما على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية وغيرها. وجدول رابع يضع التضامن والتنسيق العربى فى صلب اهتمامه واتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة للتأكيد للأطراف العربية الأخرى، وخاصة المشارك منها فى العملية التفاوضية، بان اتفاق اعلان المبادئ هو مجرد بداية نحو الحل الذى لن يكون إلا شاملا وعلى جميع الجبهات. وجدول خامس يعتمد خطة تفاوضية أساسها وحدة الشعب الفلسطينى ووحدة الأرض الفلسطينية. وجدول سادس يربط بين المسار التفاوضى الفلسطينى وبين المسارات التفاوضية العربية الاخرى واطلاعها على مايجرى فى المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية بمختلف لجانها وفرقها، خاصة وأن هذه المفاوضات ابتدأت تأخذ شكل المفاوضات الثنائية المنفردة عن باقى المسارات بعد أن حددت أماكنها وجداول أعمالها بمعزل عن الآخرين. وفى هذا المجال أيضا، يتوجب على الجانب الفلسطينى الانتباه جيدا والأخذ بعين الاعتبار أن التضامن العربى ليس ورقة فلسطينية خاصة يمكن استخدامها أو الاستغناء عنها وفق الحاجات أو المتطلبات الآنية المباشرة، وإنما التعامل مع هذا الموضوع الهام والحيوى بصفته الاستراتيجية وكعامل من عوامل القوة لايمكن بدونه تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطينى.

الخلاف حول مجلس الرئاسة والأزمة السياسية فى اليمن

صلاح صابر

وسالة اليمن

قام البرلمان اليمنى فى الحادى عشر من أكتوبر (الماضى) بانتخاب مجلس رئاسة جديد فى محاولة لوضع حد للصراع السياسى فى اليمن، بين أحزاب الائتلاف الثلاثة، **المؤتمر الشعبى العام الذى** يترأسه الفريق على **عبد الله صالح،** والاشتراكى الذى يرأس أمانته العامة **على سالم البيض** والإصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين **الأحمر** رئيس البرلمان اليمنى وزعيم قبائل **حاشد.** ذلك الصراع الذى تمحور أساسا فى الخلاف على مجلس الرئاسة بمافى ذلك نسبة تمثيل كل حزب فيه ووجود نائب للرئيس من عدمه علاوة على الخلاف حول التعديلات الدستورية بمافيها تلك التعديلات الخاصة بمجلس الرئاسة نفسه.

وعلى الرغم من أن عملية الانتخاب تعد فى تحليلها الأخير **نجاحا لوجهة نظر «الاشتراكى»،** وذلك بقبول الخيار الذى طرحه والذى تمثل فى إحدى نقاط المذكرة التى قدمها للخروج باليمن من الأزمة السياسية وهو خيار (٢-٢-١) أى عضوان للمؤتمر فى مجلس الرئاسة وعضوان للاشتراكى وعضو واحد للاصلاح، وهو ماكان يرفضه المؤتمر لأنه يحرمه الغالبية فى المجلس الرئاسى رغم غالبيته فى البرلمان، إلا أن تلك العملية لاتعد فى رأى العديد من المحللين وفى رأى قادة الاشتراكى خروجا من الأزمة السياسية فى اليمن.

وفى خطاب جماهيرى ألقاه **على سالم البيض** فى منطقة الضالع بمحافظة لحج، حضره **سالم صالح محمد** عضو مجلس الرئاسة والأمين المساعد للحزب الاشتراكى، أكد البيض أن الحل المطلوب للانفراج فى البلاد ليس انتخاب مجلس رئاسة جديد وإنما حل القضايا الأخرى سياسيا واقتصاديا وأمنيا وهى تلك القضايا التى طرحها البيض باسم الحزب الاشتراكى فى ٤ أكتوبر والتى تمثلت فى مذكرة من ١٨ نقطة والتى أعلن تمسكه وحزبه بالعمل على تطبيقها، وفهم حزبا المؤتمر والاصلاح من ذلك أنها شروط البيض للخروج من اعتكافه السياسى الذى بدأه منذ منتصف أغسطس الماضى، وبالتالى فهناك تخوف صاحب انتخاب البيض فى مجلس الرئاسة من عدم مجيئه لصنعاء لحلف اليمين أمام البرلمان مع الأعضاء الأخرين فى مجلس الرئاسة **على عبد الله صالح وعبد العزيز عبد الغنى** (عن المؤتمر) **وسالم صالح محمد** (عن الاشتراكى) **وعبد المجيد الزندانى** (عن الاصلاح بدلا من القاضى العريشى الذى ينتمى إلى المؤتمر).

* وأهم نقاط مذكرة الحزب الاشتراكى مايلى:

- إلقاء القبض على المتهمين فى حوادث الاغتيالات والإرهاب وتقديمهم للمحاكمة العلنية والفورية.
- نقل السلطة إلى المحافظات وتطبيق اللامركزية وتحديد تاريخ لإجراء الانتخابات المحلية.
- ابتعاد الأشخاص الأوائل عن أحزابهم

الرئيس علي عبد الله صالح يخاطب جنود الجيش

وبالتحديد (الرئيس ونائبه ورئيس مجلس النواب) خلال فترة تحملهم المسئولية وذلك لحماية الوحدة اليمنية.

- تعيين مجلس للشورى بالتساوي بين المحافظات الثمانية عشرة تمهيدا لانتخابه فيما بعد.
- انتخاب مجلس جديد للرئاسة على أساس عضوان للمؤتمر، وعضوان للاشتراكي وعضو للاصلاح مع التزام مبدأ العمل من خلال الهيئات ووفق برامج محددة.

وبهذا فالحزب الاشتراكي اليمني يؤكد حرصه على ماهو أبعد من الخلاف حول نصيبه فى مقاعد مجلس الرئاسة وهو حرص على سيرورة الوحدة اليمنية ذاتها باقرار وتنفيذ مبادئ ترسخ بقاءها وتزيل آثار التشطير. وربما كان هذا المعنى ماقصده **سالم صالح محمد** حين قال أن الحزب الاشتراكي قد تحول **من حزب طبقي حاكم إلى حزب جماهيري يؤمن بصندوق الاقتراع** ويعتمد عليه لذلك يصر على انتخاب الرئيس ونائبه وفى قائمة واحدة حسبما كان الاتفاق مع المؤتمر قبل أن يتراجع المؤتمر عن هذا الاتفاق، ولذلك أيضا تعد مقترحات المؤتمر أبعد بكثير من إمكانية التمرير ووصلت إلى حد التراجع عن الديمقراطية والعودة إلى الشمولية وهو ما لن يقبله الاشتراكي.

وخطورة هذا الوضع تأتى من كون صراع الاشتراكي مع المؤتمر أساسا والاصلاح (الذى يعد فى نظر بعض المحللين رديفا للمؤتمر) أيضا ، حول تصور أنه لإنجاح الوحدة والخروج من الأزمة السياسية فى اليمن هو صراع يتجسد فى النهاية حول تعديلات دستورية تحد من سيطرة المؤتمر أو حول مقاعد فى مجلس الرئاسة مساوية لمقاعد المؤتمر فيه، للوصول الى تنفيذ تلك التصورات التى يطرحها الاشتراكي.

ومن هنا فإن كل حزب يلعب فى هذا الصراع بأوراقه التى يمتلكها وهو مايثير العديد من المخاوف من انفجار الوضع فى اليمن- خاصة وأن اليمن بلد شبه مفتوح سياسيا سواء بعلاقات بعض القبائل بالعربية السعودية أو بوجود بعثيين (مابين عراقيين وسوريين) وهو مايؤكد على تلك التخوفات.

ولعل ذلك التوجس هو مادفع مشايخ القبائل لعقد اجتماع مؤخرا وإعلان: اعتبار المناطق التابعة فى محيط كل قبيلة تحت سيطرتها من أجل حماية الأفراد وشركات البترول فيها فى حالة تفجر الوضع نتيجة تأزم الخلاف السياسى.



على سالم البيض

١٨ نقطة..برنامجا للاصلاح

وفى إطار الصراع بين أحزاب الائتلاف البرلمان يتحدث المؤتمر دائما عن أغلبيته البرلمانية (أكثر من ٥١٪ من مقاعد البرلمان) كمبرر للحصول على نصيب أعلى فى مجلس الرئاسة، بينما يدفع الاشتراكي تلك الفكرة خارج الحسابات الخاصة بمن يملك أكثر من الآخر، اذ أن هذه الحسابات تجعل للاشتراكي الحق بأكثر مما يأخذ. إذ أنه قدم لدولة الوحدة بلدا تفوق مساحته وثرواته- بما فيها البترول- ماكان يسمى باليمن الشمالي، وغير منقوص السيادة.

غير أنه رغم الجدل السياسى فانه يبقى فعليا أن الحزب الاشتراكي يملك ورقتين هامتين أولاهما: أنه يملك عددا من المقاعد فى البرلمان تتيح له بعد استقطاب عدد صغير من المستقلين (ومنهم عديدون قريبون من الاشتراكي ومن مواقفه السياسية) من إيقاف أى مشروع أو تعديل دستوري يطرحه المؤتمر دون إتمام الاتفاق عليه مع الاشتراكي.

ثانيتهما: الجيش اليمنى، إذ أنه حتى الآن لم يتم توحيده وبذلك فهو ورقة أخرى للضغط حتى لايتم تمرير مايراه الاشتراكي ارتدادا عن الديمقراطيه أو عودة للتشطير فى اليمن.

فرغم أن قانونى الأحزاب، وخدمة الدفاع الوطنى الصادرين فى أكتوبر ١٩٩١ يحرمان الحزبيه فى الجيش إلا أن الواقع العملى فى ظل عدم اكمال عملية توحيد الجيش يفيد بأن الحزبية مازالت متغلغلة فى الجيش ، كذلك فالممارسة العملية تفيد ذلك مثل حركات الترقيات والترقيات المضادة الحادثة فيه والتى علق عليها أحد اليمنيين بقوله: «إن الجيش اليمنى هو جيش المليون عقيد».

وعدم توحيد الجيش فى نظرا لمراقبين هو الضامن حتى الآن لحل الخلافات السياسية سلميا.

وأخيرا إذا كانت المادتان رقم ٨٨، ٨٩ من الدستور الحالى قد أتاحتا للبرلمان بمد فترة مجلس الرئاسة فى المرة السابقة وإذا كان قد أتيح للجنة الوساطة البرلمانية أن تجد مخرجا لأزمة الرئاسة بانتخاب مجلس رئاسة ترضى عنه الأحزاب الثلاثة خشية حدوث فراغ دستورى فى اليمن يهدد بانفلات الأوضاع فيه، فان الفترة القادمة لن تكون أقل سخونة من سابقتها، إذ أنه مازال هناك الخلاف حول التعديلات الدستورية الذى لم يتم البت فيه والاتفاق بين الأحزاب اليمنيه حوله وزيادة حدة الصراع بين المؤتمر والاشتراكي بعد رفض اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموافقة على «التنسيق التحالفى» مع المؤتمر وإرجاء ذلك إلى المؤتمر العام الرابع للحزب.

فرغم أنه هناك شبه اتفاق على عدم تحقيق الدستور الحالى لمتطلبات الوحدة ومتطلبات الديمقراطية إلا أن المواقف تتباين حول ذلك، فالمؤتمر يرى أن صيغة مجلس الرئاسة الحالية هى نوع من القيادة الجماعية وتقليد من تقاليد الأحزاب الشمولية التى ثبت فشلها فى العالم. وبالتالى يجب الغاؤها وإيجاد سلطة تنفيذية ممثلة فقط فى رئيس للدولة فى قمة هرم السلطة، يختار نائبه بنفس الشكل الذى يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية.

والإصلاح رغم اعتراضه على الدستور الحالى إلا أنه يخشى من عملية تعديله حتى لايؤدى ذلك إلى تفصيل هياكل الدولة على الاشخاص بالدرجة الأولى وعلى المصالح بالدرجة الثانية، فى ظل ضعفة الفعلى إزاء الحزبين الآخرين وفى ظل تحقيقه مؤخرا لعضو فى مجلس الرئاسة هو «**عبد المجيد الزندانى**» الذى يعتبر ممثل جناح الاخوان المسلمين فى حزب الإصلاح إلى جانب عبد الله الأحمر رئيس مجلس النواب والذى يمثل الجانب القبائلى فى حزب الإصلاح.

وبالتالى فان الإصلاح يركز أطروحاته الخاصة بالدستور حول المزايدة بعملية تطبيق الشريعة الإسلامية واعتبارها المصدر الوحيد للتشريع. ووسط هذا الخضم يركز الاشتراكي على مايراه أساس بناء دولة الوحدة وإقرار الديمقراطية والتحول إلى تحديث اليمن وعصرنتها وهو ما أكده فى مذكرة النقاط الـ١٨

إضافة إلى ذلك فان الاشتراكي لاينتظر منه أن يتخلى بسهولة عن إقرار مبدأ انتخاب الرئيس ونائبه فى تعديلات الدستور اذاأن الدستور الحالى ينص على هذا المبدأ.

في العدد الماضي، من اليسار، نشر الجزء الأول من الدراسة الهامة «الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على الموقف من الديمقراطية» للدكتور «على عبد الله عباس».

تناول فيه المؤلف تعريف مفهوم الثقافة ، ليس فى إطار التراث الفكرى لليبرالية الغربية ولكن فى إطار الفكر الماركسى، وأكد فيه أن التجارب التى مرت بها دول المنظومة الاشتراكية السابقة تدفع للتأكد من أن الروابط الإثنية والثقافية أقوى بكثير مما كان متصورا، وأن محاولات طمسها بالقوة لاتنجح إلا فى تمتينها، وهو الدرس الذى لم تستوعبه التجربة السودانية.

ثم تناول الجزء الأول من الدراسة بالتفصيل إطروحات الجبهة الإسلامية القومية فى السودان موضحا الجوانب الثقافية لعملها السياسى، والأسباب الحقيقية لممارستها العنف ضد النظم الديمقراطية - وفى الجزء التالى تواصل الدراسة الكشف عن التناقض فى الخطاب السياسى للجبهة الإسلامية وممارستها السياسية مقارنة بحركات تيار الإسلام السياسى فى الوطن العربى.

الثقافة السياسية لبعض الأحزاب السودانية وأثرها على الموقف من الديمقراطية (٢)

تناقض واضح بين الخطاب السياسى للجبهة الإسلامية فى السودان .. وبين سلوكها السياسى


د. على عبد الله عباس

يعد التناقض فى الخطاب سمة أساسية من سمات الثقافة السياسية للجبهة الإسلامية ونتيجة حتمية للتناقض بين الخطاب والممارسة فى سلوكها السياسى، ويكفى أن نشير هنا إلى ما قاله د.حسن الترابى عن البيعة فى سياق حديثه عن علاقة اخوان السودان بإخوان مصر لتبين مدى اتساع الهوة التى تنفصل بين القول والفعل .يقول د.الترابى: «ومهما يكن فإن تاريخ المسلمين قد اكتنف مصطلح البيعة بمعانى الاتباع والطاعة والتسليم لمحور شخص واحد وغالبا ما أوحى ذلك بأن الأمر كله إشارة من الأمام دون شورى من جماعة الاتباع بل غالبا مازين لواحد بايعته طائفة من الناس أن يضفى على ذاته شرعية مطلقة يرمى من لاينخرط فيها بالمروق والبغى». هذا هو موقف

حسن البنا



الحركة على مستوى الخطاب أما الموقف على مستوى الممارسة فهو مبايعة د.ترابى واتباعه لنميرى على المنشط والمكره وتنصيبه إماما على المسلمين فى السودان وتشبيهه بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب والقول بأنه أحد الذين يجددون الدين كل مائة عام مما جعل نميرى «يفيض على ذاته شرعية مطلقة» ويرمى- بعد أن زين له الترابى وجماعته الأمر- الأستاذ محمود محمد طه بالمروق والبغى ويقوم بإعدامه فى ساحة «العدالة الناجزة» بسجن كوبر فى حضور زعماء الجبهة الإسلامية القومية.

الميت والمغسلة

ليس من اليسير فهم موقف الجبهة الإسلامية وحركات الإسلام السياسى عامة من الديمقراطية بمعزل عن الجذور الفكرية والتنظيمية لهذه الحركات ، فرغم مايقال عن التزام بعضها بقواعد اللعبة الديمقراطية إلا أن

التركيز في نكر هذه الجماعات على الطاعة في بنيانها التراتبي (والذي يعبر عنه أبلغ ماقاله الأستاذ عمر التلمساني عن علاقته بالشيخ حسن البنا: «كنت معه كالميت بين يدي مغسله» بكل ماتحمله كلمة ميت من معان يتعلق بالغاء عقل الفرد وملكاته النقدية) واستعمالها لمفهوم «الفتنة» كوسيلة لحمل الأعضاء على الإلتزام بالخط الذي تقرره القيادة يجعل من الصعب أن لم يكن من المستحيل أخذ دعاوى هذه الحركات مأخذ الجد فيما يتعلق بقبولها للنهج الديمقراطي في التعامل مع القوى السياسية الأخرى حتى وأن جاءت للسلطة عن طريق الانتخاب وهو عين الطريق الذي جاء منه موسلينى وهتلر إلى السلطة لكن هذا لم يكن عائقا بينهما وبين الانقضاض على المؤسسات الديموقراطية وتقويضها في بلديهما.

لايشكل هذا الرأي تجنيا على حركات الإسلام السياسي على الأقل فيما يتعلق بموقفها من الديمقراطية ويكفى أن نشير هنا إلى مايقوله بعض كبار المفكرين الإسلاميين. يقول **محمد عماره**: «أن الكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة ولانبالغ إذا قلنا أكثريتها.. إنما تقف من مبدأ «التعددية» سواء في الرؤى الفكرية أو في الأوعية التنظيمية والتنظيمات الحركية، موقف الرفض العدائي، أو الريبة الشديدة، أو الشك في شرعيتها، أو في ضرورتها وجدواها... هل يعنى هذا أن هناك بعض حركات الإسلام السياسي التي تؤمن إيمانا حقيقيا بالتعددية بالتالي بالديمقراطية؟ يبدو أن الإجابة بالنسبة لهذا المفكر هي نعم فهو يقول أن «الرؤية الصحيحة والواعية- نسبيا- لهذه القضية، قد عصمت بعضا من الحركات الإسلامية المعاصرة من هذا العداء للتعددية- كما هو الحال في السودان وتونس مثلا.. هل هناك حاجة لأن يقول الإنسان أى شيء عن ما تمخضت عنه الرؤية «الصحيحة والواعية» للجبهة الإسلامية في السودا لقضية التعددية؟ في الواقع لم يترك الانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية في السودان سوى **حركة النهضة في تونس كمثال للاستنارة**، أولئك الذين يتولون أن العداء للتعددية والديمقراطية ليس سمة ملازمة لحركات الإسلام السياسي ومن هنا جاءت الإشارات الكثيرة- خاصة في كتابات بعض الباحثين الغربيين من أمثال فرانسوا **بورجا- لراشد الغنوش** كزعيم من زعماء الإسلام السياسي الذين يعلنون وقوفهم مع التعددية والديمقراطية من غير تحفظ هل هذا صحيح؟ فلنترك المواقف تتحدث مرة أخرى عن مدى «إيمان» زعيم حركة «النهضة» بالديمقراطية يقول **راشد الغنوش** في مقال له نشر بجريدة الشعب المصرية عن النظام الذي تجنى على الديمقراطية والتعددية في السودان في عام ١٩٨٩ وأزارح زعيما إسلاميا جاء إلى السلطة عن طريق الانتخاب هو السيد **الصادق المهدي** «لقد قطع المشروع الإسلامي في السودان أشواطا مهمة على طريق تثبيت وترسيخ أقدامه من خلال مواجهات التحديات الكبرى- التحدي الأمني والتحدى الاقتصادي.. فعلى الصعيد العسكري يمكن اعتبار أن الحركة الإسلامية قد حققت للسودان وحدته التي شقها التمرد الجنوبي الشيوعي الصليبي مدعوما من قوى إقليمية ودولية.. وعلى الصعيد الاقتصادي فتح الله بركاته على هذا البلد الذي تعده الأمم المتحدة من أفقر ست دول في العالم.. فأصبح يصدر خيراته إلى جيرانه والعالم.. السودان باختصار في حال تجدد شامل نأمل أن يشمل ذلك المجال السياسي فيتسع مجال المشاركة.. فيقدم السودان نموذجا لحكم إسلامي ديمقراطي يزين وجه الإسلام ويكون خير عون للدعاة الإسلاميين في التبشير بالنموذج الإسلامي.

* الغنوشي يؤيد نظام الجبهة في السودان الذي قوض النظام الديمقراطي.

* جماعات الإسلام السياسي تطالب الحكومات العربية بتحقيق الحرية وتحارب ذلك وسط صفوفها.!

* هذه هي الأدلة لعدم إيمان تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي بالديمقراطية

* قادة الإسلام السياسي في حالة من الاستعلاء على الآخرين يشبهون أنفسهم بالأنبياء والصحابة!

إنجازات المشروع الإسلامي

أغفل راشد الغنوش الحديث عن الأسايب التي استعملها نظام الجبهة الإسلامية لمواجهة مايسميه بالتحدى الأمني من قتل وترويع وتعذيب للمواطنين وحرمان لهم من أبسط حقوقهم الديمقراطية وتأجيج لنار الحرب الأهلية إلى آخر قائمة الممارسات القمعية التي لم يشهد لها السودان مثيلا حتى في أحلك أيام النظام المايوى أو حتى الأنظمة الاستعمارية التي تعاقبت على السودان. هذه هي إنجازات المشروع الإسلامي في السودان على المستوى الأمني وهي إنجازات يقابلها على المستوى الاقتصادي التقويض التام لأسس الديمقراطية الاقتصادية التي تتمثل في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين التي لم تعد متاحة في ظل هذا النظام إلا لمن يدفع حتى وأن لم يكن يملك شيئا وضمان المنافسة الحرة في الميدان التجاري وليس إعطاء حق احتكار هذا المجال لأعضاء الجبهة الإسلامية كما هو الحال الآن وتأمين فرص العمل للمواطنين على أساس المؤهلات والخبرة وليس على أساس الانتماء السياسي للجبهة الإسلامية بعد أن تم تحويل لجنة الاختيار إلى مكتب لتخديم أعضاء هذه الجبهة، فصل عشرات الآلاف من وظائفهم على أسس سياسية، يبدو الأمل الذي يعبر عنه **الغنوش**- في أن يشمل «التجدد الشامل» الذي يشهده السودان «المجال السياسي» حتي يقدم السودان نموذجا لحكم إسلامي ديمقراطي- في ضوء ما تقدم ضربا من ضروب التلاعب بالألفاظ ومثالا على التناقض الصارخ الذي يميز ما يقوله الغنوش عن الديمقراطية وتمسكه ودفاعه، في ذات الوقت، عن أسوأ نظام ديكتاتوري عرفه السودان في تاريخه الحديث.

ما الذي يدفع قائدا من قادة الإسلام السياسي مثل الغنوش لتبني موقف المدافع عن الديمقراطية وهو لايؤمن بها في الحقيقة كما يبين حماسه لنظام الجبهة الإسلامية في السودان؟. هناك أسباب كثيرة منها ما يتصل بتوزيع الأدوار داخل حركات الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي، فالغنوش- مثله في ذلك مثل حسن الترابي قبل أن يسقط القناع عن وجهه- **يقدم نفسه للغرب كمفكر إسلامي مستنير في**

إطار حملة العلاقات العامة التى يقوم بها قادة الإسلام السياسى لتحسين صورة حركاتهم فى الغرب خاصة في ظل التوجه الجديد للمجتمع الدولى فيما يتعلق بالحاجة للتقيد الصارم بحقوق الإنسان وأصرار الحكومات الغربية على ربط المعونات لبلدان العالم الثالث والاستثمار فيها بالتقدم الذي تحرزه هذه البلدان فى مجال الإصلاح الديمقراطى لكى يسقط قناع الغنوش كما سقط قناع الترابى من قبله عندما يواجه مشكلة التناقض فى خطابه السياسى وهو التناقض الناجم عن رفضه لإدانة الإنقلاب العسكرى الذى قامت به الجبهة الإسلامية فى السودان وتقويضها لنظام ديمقراطى يقوم على التعددية وأولوية الإرادة الشعبية.

يعبر موقف الغنوش ليس عن نوع من القطيعة مع الأصول الفكرية لجماعات الإسلام السياسى فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ولكن عن تواصل مع جذور هذا الفكر الذى أرساه مؤسسو حركة الإسلام السياسى الذين يقول عنهم فرانسوا بورجا رغم تعاطفه مع حلفائهم أن هؤلاء المؤسسين «مثل أبو الأعلى المودودى وحسن البنا كانوا دائما يعبرون بصراحة -إلى حد ما- عن ابتعادهم عن الفكر الديمقراطى» ويؤكد بورجا أن بعض قادة الإسلام السياسى مازالوا حتى الآن يكررون هذا الموقف بنفس القدر من الحماس ويشير أيضا إلى أن التجربة الإيرانية «حيث لجأ المعسكر الخومينى إلى القوة للحد من المعارضة اليسارية لإنهاء النقاش فى معظم الأحيان.


عباس مدنى

سياسة السمع والطاعة

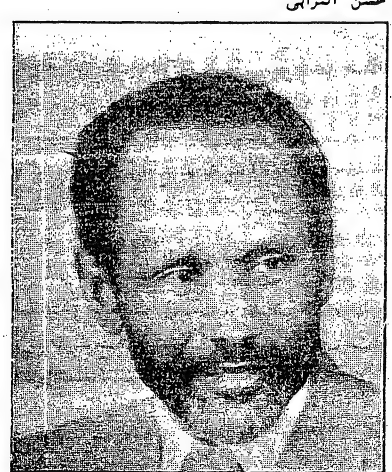
لايعنى هذا بالطبع أن هذا التواصل بين فكر الأجيال الجديدة وأفكار المؤسسين فى حركات الإسلامى السياسى سيستمر إلى ما لانهاية ، أن الأخذ بهذا الرأى يعنى عدم القبول بفكرة التطور التاريخي وارتكاب نفس الخطأ الذى ترتكبه حركات الإسلام السياسى برفضها لهذه الفكرة، ولكن ليس هناك حتى هذه اللحظة ما يبرر القول بأن هذه القطيعة قد تمت بالفعل أو أن مقولات الغنوش عن الديمقراطية تعبر عن نوع من التغيير الحقيقى فى فكر بعض جماعات الإسلام السياسى عن الديمقراطية. هذا الفكر فى رأينا لم يتجاوز إلى الأبد- وحتى فى حالة الغنوش- مرحلة التناقض بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة وهذا ما يقوله بعض أكثر الناس حرصا على مستقبل حركات الإسلام السياسى مثل **د.حسان حتحوت** الذى يؤكد أنه لم يتضح للجماعات الإسلامية فى الغالب الأعم «الموقع المحورى للحرية أصل خلق الإنسان» كما يتحدث د.حتحوت عن اهتمام هذه الجماعات بأخذ «العهد على السمع والطاعة لاعلى تكريم الإنسان والمطالبة بحريته» وهذا ما يقوله مفكر إسلامى آخر عندما يلمح إلى أن فاقد الشيء لايعطيه وأن غياب الديمقراطية داخل حركات الإسلام السياسى يكشف التناقض فى موقفها من قضية الحرية والديمقراطية: «كيف يحق لجماعة من الجماعات أن تطالب الحكومات العربية والإسلامية بتحقيق العدالة والحرية لمجتمعاتها وهى تحارب ذلك فى صفوفها ؟ ومن مظاهر هذا العداء للديمقراطية أيضا في نهج حركات الإسلام السياسى «الاستخفاف التام الذى تبديه تجاه الآخر» كما يقول النفيسى.

إن موقف الجبهة الإسلامية الحقيقى وموقف حركة النهضة وبالطبع موقف حركة الإنقاذ فى الجزائر يعبر عنه أحد أهم القياديين فى الحركة الجزائرية- على بن حاج- عندما يقول عن الديمقراطية: « من بين الأسباب التى تجعلنا نرفض المذهب الديمقراطى، أن الديمقراطية تقوم على رأي الأغلبية، فمعنى ذلك أن رأى الأغلبية هو المعيار لمعرفة ماهو عادل ومقبول، وبناء على هذا المبدأ نجد أن رؤساء الأحزاب يحاولون كسب أكبر عدد ممكن من الأشخاص، ولو كان ذلك علي حساب الإيمان والكرامة، والدين والشرف من أجل هدف وحيد هو كسب أصواتهم فى المعارك الانتخابية، أما نحن أهل السنة فنعتقد أن الحق لايظهر إلا فى دلائل الشريعة الحاسمة، ولايتجلى فى عدد الأصوات المشاركة ولاعدد الأصوات الديماجوجية. أن الذين تبعوا النبى كانوا عددا بسيطا للغاية، بينما قام عدد وفير من الناس باتباع طريق الوثنية..

مرة أخرى تلاحظ ميل قادة الإسلام السياسى لتشبيه أنفسهم بالأنبياء والصحابة وإحساسهم بالاستعلاء على الآخرين هذا ما **فعله الترابى عندما قارن نفسه** واتباعه بالنبى يوسف فى محاولة لتبرير تحالفه مع نظام ديكتاتورى أدت سياساته إلى موت مئات الآلاف من السودانيين بسبب المجاعة وهذا ما يقوله على بن حاج عندما يقارن نفسه واعضاء حركته بالصحابة الذين تبعوا النبى الكريم فى محاولة لتبرير موقفه من الديمقراطية وهو موقف ينكر مبدأ أولوية الإرادة الشعبية ويرفض التعددية ويكفر الخصوم السياسين الذين يتم تشبيههم بالوثنيين ويعلن صاحبه صراحة أن رأى الأغلبية لايعتد به.

أليس من الغريب أن يتصور أى إنسان أن رجلا يعبر عن مايعبر عنه **على بن حاج** من أفكار يمكنه أن يكبل مبدأ تداول السلطة فى إطار نظام ديمقراطى خاصة إذا تذكرنا أن حركات الإسلام السياسى التى **ينتمى لها بن حاج لاتملك عادة برامج تفصيلية تساعدها على التصدى لقضايا بلد ما بشكل فاعل عند توليها للسلطة**

حسن الترابى



بل تعتمد على الشعارات مثل «الإسلام هو الحل» وأن تجربة الحكم- عن طريق الانتخاب أو الانقلاب- سرعان ما تكشف زيف دعاوى هذه الجماعات فيما يتعلق بامتلاكها لحلول ناجعه لجميع مشاكل المجتمع وهذا بالطبع يهدد بانحسار شعبيتها للدرجة التى تصبح فيها خسارتها لمواقعها أمرا مؤكدا مع كل مايعنيه ذلك من زوال لهالة القدسية التى تحاول هذه الجماعات اسباغها على نفسها وتعرية لادعاءات قادتها بأنهم نوع جديد من الساسة لاتحركهم الاهواء والمصالح الذاتية وهكذا يصبح السبيل الوحيد للبقاء فى السلطة هو الانقضاض عليها كما فعلت الجبهة القومية الإسلامية فى السودان.

يطالب فرانسوا بورجا بالتغلب على المسلمات الساذجة التى تضع حدودا بين الإسلام السياسى باقى الطبقات السياسية فيما يتعلق باستعدادهم لتقبل الديمقراطية وهذا ما سنحاول أن نفعله فى هذا الجزء من الورقة بالنسبة لحزبى **الأمة والاتحادى الديمقراطى.**

عثرات الماضى

يدعو بعض الكتاب إلى عدم المبالغة فى رصد مثالب الديمقراطية المبالغة ضارة بلاشك لأنها تزود أعداء الديمقراطية بمعاول يستخدمونها بمهارة لتدمير كل مبادرة على طريق إحلال الديمقراطية محل الأنظمة القمعية التى تغطى خارطة العالم الثالث، لكن **لابد من أن نفرق بين الديمقراطية وبين نقد تطبيق الديمقراطية مع الاعتراف بأهمية تطوير المفهوم و«تأصيله» وعدم القبول بالنموذج الغربى بوصفه نموذجا. لايقبل النقاش خاصة فيما يتعلق بالربط المحكم فى الغرب بين الديمقراطية والرأسمالية.**

وفى كل الأحوال فإن المعالجة العلمية الموضوعية لمسألة الديمقراطية فى العالم العربى تقتضى، كما يقول محمد عابد الجابرى: «الانطلاق من الكشف عن العوائق التى تحول دون قيام (الديمقراطية) والوعى بها ذلك بمثابة تشخيص الداء، وتشخيص الداء ليس معناه الدليل على استحالة الشفاء، بل أن التشخيص الدقيق الذى يبرز معطيات المرض، مهما كانت مؤلمة فظيعة، هو السبيل الوحيد لتعيين الدواء المناسب والفعال.

هذا فى الواقع هو ما دعا اليه البيان الختامى للاجتماع الثانى لقيادات التجمع الوطنى الديمقراطى الذى عقد فى لندن فى فبراير ١٩٩٢ عندما تحدث عن الاستفادة من «عثرات الماضى»، لكن يبدو أن هذه الاستفادة تتم فقط على مستوى الخطاب وفى هذا الجزء فقط من البيان الختامى إذ أن البيان يحمل الجبهة الإسلامية القومية مسئولية تقويض اتفاق كوكادام ومبادرة السلام السودانية فهو يقول: «واوضح الميثاق أن اتفاق كوكادام الذى وقع فى ٢٦ مارس ١٩٨٦ ومبادرة السلام السودانية التى وقعت فى ١٦ نوفمبر يمثلان أعلى تعبير للوفاق السياسى السودانى الشامل وأنهما قد تم تقويضهما بمؤامرات الجبهة الإسلامية التى نفذت انقلاب الثلاثين من يونيو ٨٩ فخربت مساعى السلام وقادت إلى استمرار الحرب والخراب.».

إن المتتبع للشأن السودانى يعلم أن الجبهة الإسلامية لعبت دورا كبيرا فى المؤامرة على الاتفاقين المشار إليهما ولكن المسئولية لم تكن مسئوليتها وحدها فلقد رفض الحزب **الاتحادى الديمقراطى** التوقيع على اتفاق كوكادام ورفض حزب الأمة الذى وقعه التقيد به بدعوى أن حزبين كبيرين فى الساحة السياسية هما الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الجبهة الإسلامية لم يوقعا عليه. ثم جاءت مبادرة السلام السودانية فعبر حزب الأمة عن الكثير من التحفظات حيالها وبرر رفضه لها بالحديث عن رفض الجبهة الإسلامية للمبادرة والحاجة إلى وفاق سياسى حولها.

الاعتراف بالخطأ

اسفر اجتماع لندن أيضا عن الاتفاق على الصيغة الموحدة للميثاق بعد تعديله وهى صيغة تتجاوز النقد الذى وجهه الميثاق فى صيغته الأولى إلى الحزبين التقليديين، ورغم أن ذكر مساوىء الحزبين الطائفيين بصورة انتقائية لايخدم غرضا إلا أن التغاضى عن اخطائهما وأخطاء القوى السياسية الأخرى والنقابات لن يساعد على التشخيص الدقيق الذى يبرز معطيات المرض ويجعل من الممكن الخروج من الحلقة الشريرة (ديمقراطية- انقلاب الخ) التى ابتلى بها السودان منذ استقلاله خاصة إذا أخذ هذا التغاضى شكلا يفضى إلى تجاهل الواقع كما هو الحال بالنسبة للمسئولية حيال تقويض اتفاقى كوكادام والميرغنى- قرنق.

ثمة مؤشرات فيما تقدم لطبيعة الثقافة السياسية فى السودان فالأحزاب السياسية تجد من الصعب الاعتراف باخطائها كأنما الأمر يتعلق «بكرامتها» وفى هذا ما فيه من إهدار لفرص الاستفادة من «عثرات الماضى» **كما قال البيان الختامى لاجتماع التجمع فى لندن على استحياء. يقابل هذا الرفض للاعتراف بالأخطاء رفض للنقد يكاد يجعل من المستحيل إصلاح هذه الأحزاب خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الغياب الذى يكاد يكون تاما للديمقراطية داخل هذه الأحزاب وهو أمر سنعود إليه مرة أخرى».**

تحمل الثقافة السياسية للأحزاب التقليدية فى السودان فى احشائها تناقضات الثقافة السودانية بكل مكوناتها واذا كنا قد ركزنا فى الفترة السابقة على الجانب السلبى فهناك جوانب إيجابية فهناك التسامح الذى وسم الحياة السياسية فى السودان لعدة عقود ولكن هناك فى الجانب الاخر التراث السلبى المتمثل فى التعامل مع أخطر القضايا بشفاهة مثل ماحدث فى الاتفاق الذى أبرمه السيدان **على الميرغنى واسماعيل الأزهرى فى ١٩٦٨/١٩٦٧** لأعادة توحيد حزبيهما فى حزب واحد يحمل اسم «الحزب الاتحادى الديمقراطى» إذ لم تكن هناك وثائق توحيد أو دمج كما أكد أحد أقطاب الحزب ولقد تسبب هذا النهج فى الكثير من المشاكل لتطور البلاد السياسى خاصة فيما يتعلق بفرص الحكومات الائتلافية فى النجاح.

هذا لايعنى بالطبع أن هذه الثقافة السياسية تمتلك نوع التجانس الذى يجعل منها كتلة صماء، فهناك الكثير من التباين فى بعض الأحيان بين الثقافات السياسية للأحزاب السودانية ويكفى أن نشير هنا **إلى الغياب التام لقيم التسامح والاعتماد على العنف فى التعامل مع الآخرين فى الثقافة السياسية للجبهة الإسلامية القومية مثلا وفى هذا ما فيه من مفارقة عند النظر إلى الأمر من زاوية ادعاء الجبهة الإسلامية العمل على تأصيل العمل السياسى وربطه بطريقة محكمة بقيم المجتمع والنأى به عن التغريب فالثقافة السياسية للجبهة- والتى تقوم أساسا على تحرير «الآخر» من إنسانيته- أقرب للأيديولوجيا الناشئة منها لقيم المجتمع السودانى، فيما يتعلق بالتسامح والتعامل مع الآخر.**

الجزء الثالث والأخير العدد القادم.



ماذا فعلت أمريكا بالصومال؟ وماذا فعلت الصومال بأمريكا؟!

سمير كرم

رسالة واشنطون

أحيانا مايبدو صانعو القرار الأمريكيون- ومثلهم صانعو السياسة والمخططون العسكريون- أسرى نصوص «حورسية» محددة تعلموها والتزموا بها لسنوات وعقود طويلة، بحيث لم يعد بإمكانهم الخروج عنها.. حتى لو تغيرت الظروف المحيطة، ومهما كان مدى هذا التغير.

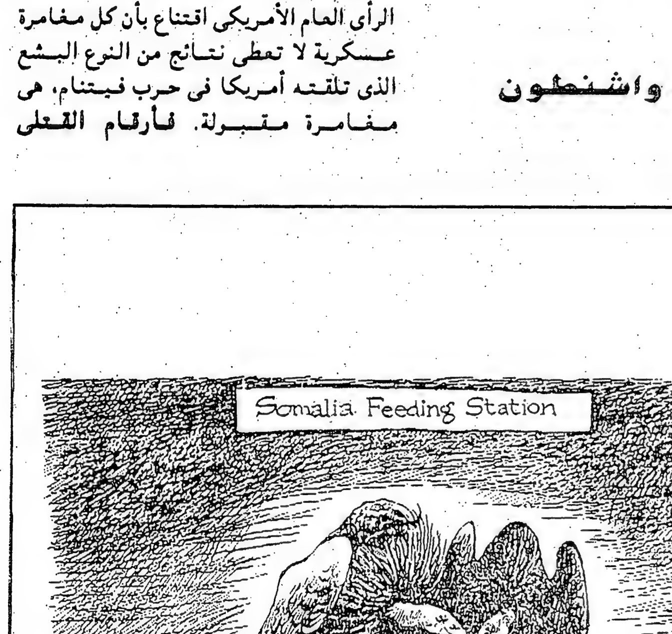
انهم- صانعو القرار هؤلاء- أمناء للنهاية لتلك النصوص.. ربما لانبالغ إذا قلنا إنهم يتعاملون معها تعامل رجال الدين مع الكتب المقدسة. وبطبيعة الحال فإن ثمة اجتهادات فى التفسير. لكن يبقى الإخلاص للاتجاه الاساسى للنص.

وفى بعض تلك الأحيان يتغلب التمسك بحرفية النصوص إلى حد تجاهل الأخطاء التى يمكن أن تنتج عن ذلك... وحتى حينما تفضى هذه الأخطاء إلى أخطاء جسيمة، وإلى كوارث.

وربما «الحرب الفيتنامية»- والمقصود هنا هو «الحرب الأمريكية فى فيتنام» لكن التسميات كثيرا ماتلعب أدوارها فى طمس ولو جانب من الحقيقة- هى النموذج «الكلاسيكى» للتمسك شبه الدينى أو العقائدى بنصوص السياسة الخارجية الأمريكية. ولفترة طويلة وبحسابات باهظة فى الأرواح والأموال، والآثار الاجتماعية والنفسية المدمرة. أرواح وأموال الأمريكيين والآثار الاجتماعية التى لحقت بهم. كأنهم وحدهم «الضحايا».. أما الفيتناميون فانهم، قتلى وجرحى وخاسرون منسيون فى الحسابات الأمريكية.

غير أن الحرب الفيتنامية وإن تكن أهم الأمثلة إلا أنها ليست الوحيدة.. ولهذ فان المقارنة بها تفيد دائما أولئك الذين يتمسكون بالنصوص الأساسية «المقدسة» للسياسة الخارجية الأمريكية. كلما لاح أن أمريكا تتورط فى حرب خارجية أو فى مغامرة عسكرية من نوع ما.. سارع صانعو القرار إلى التأكيد بأنها لن تكون «فيتنام أخرى».

فى لبنان ١٩٨٣ وفى بنما ١٩٨٩. وفى الكويت ١٩٩١ سارعت القيادات الأمريكية بمجرد أن اتخذت قرارها بأن الوضع يتطلب التدخل بالقوات المسلحة الأمريكية إلى طمأنة الرأى العام الأمريكى هذه «ليست فيتنام أخرى». وبهذه الطريقة يكون لدى الرأى العام الأمريكى اقتناع بأن كل مغامرة عسكرية لا تعطى نتائج من النوع البشع الذى تلقته أمريكا فى حرب فيتنام، هى مغامرة مقبولة. فأرقام الفعلى



- محطة إطعام الصومال..«بريشة بنسون/ لوس انجلوس تايمز».

(أمريكيين طبعا) لاتقترب أبدا من رقم ٥٨ ألفا الذى سجل فى «الحرب الفيتنامية».. والخسارة المادية والاجتماعية والنفسية هى دون الحرب الفيتنامية بأشواط بعيدة. فإذا ماقتل فى لبنان- فى ضربة واحدة- ٢٤٠ جنديا أمريكيا بدا أن الأمر لايستحق إثارة ضجة كبيرة- هذه ليست فيتنام. وإذا ما انتهت «حرب الخليج» بدحر القوات العراقية ومقتل أقل من مائتين (من الأمريكيين... ولاتهم أعداد القتلى من غيرهم) فهذه إذن ليست فيتنام. وإذا انتهى غزو بنما بقتل مابين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ مدنى من البنميين فلا يهم. هذه أيضا ليست فيتنام أخرى.

وهكذا فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة- فى حروبها الخاصة المتعاقبة- تخرج فى عيون الرأى العام الأمريكى دائما بريئة من تهمة خوض المغامرات العسكرية. يصرخ بعضهم محذرا هنا.. أو فزعا هناك من احتمالات تدهور الأمور إلى حد الاقتراب من خط الكارثة الفيتنامية، لكن لا يلبث الوضع أن يكشف عن مقاييس أدنى بكثير.

والصومال ليست استثناء.

ينجح صانعو القرار الأمريكيون فى كل المرات فى حجب الاسئلة الاساسية عن عقول الرأى العام الأمريكى بتوجيه الجميع نحو عقدتهم الكبرى- فيتنام- فإذا ماتبين أنه «لافيتنام» أخرى يصبح لابأس من «لبنان آخر».. أو «بنما أخرى».. وربما حرب خليج أخرى. المهم أن لا يتكرر السيناريو الفيتنامى، مادام صانعو القرار مستمرون فى تطبيق النصوص المقدسة للسياسة الخارجية.

ومايبعث على الدهشة حقا أن السياسة الخارجية الأمريكية من وقت فيتنام حتى الآن لم تتعرض لمناقشة ديمقراطية واسعة النطاق. لم يفرض الشارع الأمريكى نفسه بالدرجة التى حدثت فى شعارات المعارضة الشعبية لحرب فيتنام.

ولايبدو أن ما جرى فى الصومال فى الأسابيع الأخيرة سيستطيع أن يكسر هذه القاعدة ويلزم أمريكا بمراجعة النصوص وممارسات سياستها الخارجية.. على الرغم من أن **سيناريو الصومال بدا فى ذروته أكثر السيناريوهات اقترابا من إثارة الفزع الأمريكى العام بما فيه من مشاهد أمام عيون الأمريكيين.**

لكن ينبغى أن لايحدث هذا بالنسبة للآخرين- لغير الأمريكيين- فان ماحدث فى الصومال جدير بأن يفكر فيه العالم الثالث كله. أنه درس بالغ الخطورة فى السياسية الأمريكية. فى نظرة أمريكا لدورها فى العالم. فى أساليب أمريكا فى التعامل مع العالم الثالث.. بل أنه درس فى الديمقراطية الأمريكية حين تصطدم بأهداف السياسة الخارجية كما رسمت منذ زمن طويل.

وبداية لابد من ملاحظة من حيث التوقيت. أن ماحدث فى الصومال يشكل أول صدام بالقوة العسكرية الأمريكية يقع فعلا بعد «انهيار الاتحاد السوفييتى» وبعد «نهاية الحرب الباردة» فلبنان كان فى ذروة زمن الحرب الأهلية (رونالد ريجان رئيسا لأمريكا وليونيد بريجنيف كان رئيسا وفى الوقت نفسه أمينا عاما للحزب الشيوعى السوفييتى) غزوة بنما وقعت والاتحاد السوفييتى قائم رسميا حتى ولو كان آيلا للسقوط فى أواخر عهد جورباتشوف. وحتى «حرب الخليج» اتخذ قراراتها الأمريكيون والاتحاد السوفياتى قائم وجورباتشوف كان لايزال يحاول اثبات وجوده (وجوده شخصيا.. ووجود الاتحاد السوفييتى).

كل مايجمع بين سيناريو الدور العسكرى الأمريكى فى الصومال والدور العسكرى الأمريكى فى هذه المواقع الثلاثة السابقة أنها وقعت جميعا بعد أن كان قد أصبح واضحا بدرجة كافية أن الولايات المتحدة لم تعد مجبرة على التحرك عسكريا خشية أن يتحرك الاتحاد السوفييتى ضد مصالحها.

لكن.. فى حالة الصومال المسألة أوضح بكثير. الاتحاد السوفييتى انتهى موسكو تحت حكم الإصلاحى الأول المؤيد من واشنطن ماديا ومعنويا ومخابراتيا. والصومال نفسها لايوجد فيها حزب شيوعى نشط. والعالم كله ممثلا فى الأمم المتحدة يعطى الغطاء الدولى لدور أمريكا ويباركه ويمتدحه ويكاد يصلى من أجل نجاح عمليتها التى أطلقت عليها اسم «عملية استعادة الأمل» مع ذلك فإنه قبل أكثر من شهرين من أحداث أكتوبر فى الصومال كتب المعلق الأمريكى كارل روان (وهو أفرو أمريكى - أى أسود) يقول: «لقد رحب الصوماليون بالأرز واللبن فى ديسمبر ولكنهم وجدوا فى يونيو السفن الأمريكية المزودة بالمدافع تطلق بسرعة تذهل العقل آلاف القنابل التى توجه بالكومبيوتر وتدمر الممتلكات وتعصف بالأرواح». وبالطبع لم يكن روان وحده الذى كتب.. لكن التعليقات والافتتاحيات القليلة التى نبهت الى التغير الخطير الذى طرأ على الدور الأمريكى فى الصومال لم تكن بمستوى حملة إعلانية ضد مايجرى. فالأمريكيون ليسوا من قراء الصحف. ومن يقرأ منهم صحيفة يهتم بمشكلات مدينته فلا يقرأ افتتاحية أو تعليقا ينصب على السياسة «الخارجية».. انها مسألة «خارجية» تماما بالنسبة إليه».

لاتصبح المسألة داخلية إذا كانت تجرى فى كوريا على بعد أميال قليلة أو فى الصومال على بعد آلاف الأميال إلى حين يتخطى التليفزيون المسافات بسرعة الصورة الالكترونية لينقل مشهد جندى أمريكى أسير أو قتيل أو جريح. وربما تكون قد كتبت خلال الأسابيع الأخيرة عشرات التحليلات والتعليقات عن حالة - الارتباك وعدم الوضوح التى تلم بأهداف الدور العسكرى الأمريكى فى الصومال. عن عدم إلمام العسكريين الذين أرسلتهم أمريكا إلى الصومال بثقافة هذا الشعب الأفريقى (أراهن أن نسبة من يعرف من الأمريكيين أن الصومال بلد عربى عضو فى الجامعة العربية لاتصل إلى واحد فى المليون). أن الجنرالات الأمريكيين ليسوا على دراية بتعقيدات المنازعات والائتلافات القبلية فى الصومال. انهم باختصار غير مؤهلين للعب دور أساسى أو حتى فرعى فى «إقامة نظام سياسى مستقر فى الصومال».. حتى مع التسليم بأفضل نوايا الأمم المتحدة والمسئولين فيها

**

«ليست فيتنام أخرى»، تحولت إلى أنجح تبرير للتدخلات العسكرية أمام الرأى العام الأمريكى..

**

المبررات السبعة «المقدسة» لاستخدام القوة الأمريكية فى العالم الخارجى.

الذين يؤدون دور الواجهة الدولية أمام القوات الأمريكية وورا مها.

لكن كل ماكتب لم يستطع أن ينذر الأمريكيين بأن ثمة أزمة تدق أبواب السياسة الخارجية الأمريكية . الأمر الذى يدل على صحة القاعدة الصحفية القديمة القائلة أن **صورة واحدة أهم من ألف كلمة. بل** الواقع أن صورة واحدة أهم من ألف مقال... أهم من ألف صحيفة. **فما بالنا والصورة لجثة جندى أمريكى تسحب بالحبال في شوارع مقديشيو المغبرة بأيدى صوماليين؟**

فجأة تلبدت سماء العملية الأمريكية فى الصومال بغيوم كثيفة. لم تلبث أن أسفرت عن إعصار خطير. وعادت مخاوف الأمريكيين العادين من تكرار آلام فيتنام وأخطارها ومآسيها تهب فى شكل عاصفة سياسية داخل أمريكا. جثث القتلى الأمريكيين.. أو المفقودين، أحاديث من وقع فى الأسر مع المراسلين الغربيين.. بعد أن اختفى المراسلان الامريكيان من الساحة.

نقطة التحول نحو كارثة أمريكية فى الصومال تتلخص فى فقرة واحدة: جنود فرقة الطوافين التابعة للجيش الأمريكى في مقديشو أغاروا على مكان كان يجرى فيه اجتماع اشتبهت القيادة الأمريكية فى وجود **«اللواء محمد فرح عيديد»**، الفار من العدالة- بتعبير القيادة الأمريكية والناطق باسم الأمم المتحدة- وتحول هذا الهجوم إلى معركة ضارية استمرت ١٥ ساعة، فيما كانت القيادة الأمريكية تظن أنها عملية» تنتهى في غضون ٣دقائق. **وسقط ١٥ جنديا أمريكيا على الأقل قتلى، وفقد اثنان. ووقع واحد فى الأسر**...وضع الكونجرس وفزع الرأى العام إزاء مشهد **الصوماليين يرقصون فوق حطام طائرة هليوكبتر أمريكية.** وغيرهم يجرون جثة جندي أمريكى قتيل بالحبال فى الشوارع والأسير جريحا بدنيا ونفسيا يتحدث إلى آسريه على شريط فيديو مسجل..

فيتنام أخرى بكل الصور والمشاعر والاحتمالات ومانشيتات الصحف والصور التليفزيونية وأغلفة المجلات.. واستطلاعات الرأى تعكس المعارضة للتدخل وتؤكد ضرورة إعادة القوات، وفورا حتى أن اسبوعية **«تايم»** الأمريكية واسعة الانتشار استعارت واحدا من عناوينها من أيام حرب فيتنام: **«تشريح الكارثة فى الصومال»**.

وماكان يمكن أن يخطر ببال أحد في بداية التدخل الأمريكى لاعتبارات «إنسانية» أن تتحول الأزمة الصومالية بمثل هذه السرعة إلى «المأساة الأمريكية» أو «الكارثة الأمريكية».



ضابط فى قيادة الأركان الأمريكية وخطة تعزيز القوات الأمريكية فى الصومال

ووسط تفصيلات كثيرة غير مرئية بدرجة وضوح صور الجنود الأمريكيين القتلى أو صورة الأسير الضابط مايك ديورانت.. أو حطام طائرة الهليوكبتر ومظاهرات الصوماليين ضد الوجود العسكرى الأمريكى، نكتشف أن اسم **«أبريل جلاسبي»** هناك .أن لها دورا فى الكارثة.

من ابريل جلاسبي؟ نعم هى السيدة نفسها التى كانت سفيرة لأمريكا فى بغداد يوم أن قالت لرئيس العراق أن أمريكا لا دخل لها بنزاع بين العراق والكويت.. قبل أن يقع الغزو العراقى للكويت بأقل من شهر واحد. وبعد هذه العبارة وقعت سلسلة الأحداث الرهيبة المعروفة باسم حرب الخليج.

السيدة جلاسبي كانت فى مقديشيو (وهى معلومة لا يكاد أحد من الأمريكيين يعرف بها) كمستشار لبعثة الأمم المتحدة فى الصومال. وهى التى أعطت الموافقة الرسمية في شهر يونيو الماضى على خطة للتفتيش العسكرى على مخازن الأسلحة، ومحطة الإذعة التابعة للواء عيديد. وكانت هذه الموافقة حلقة أخيرة فى سلسلة تصريحات ومواقف من «السفيرة جلاسبي» أظهرت فيها عداءا حادا إزاء اللواء عيديد بصفة علنية، ولهذا فإنه اعتبر الموافقة على حملة التفتيش على منشآت تابعة له محاولة لتدمير سلطته.

فى هذه الظروف حدث الكمين الذى قتل فيه ٢٤ جنديا باكستانيا من قوات الأمم المتحدة..وهو ما أدى إلي نسف جسور عيديد مع القوات الأمريكية والوجود الأمريكى فى الصومال بكل أشكاله، وحوله فى القرار الأمريكى الذى يحمل اسم الأمم المتحدة إلي مجرم فار مطلوب القبض عليه.

خلال هذا لم يعرف الأمريكيون أن «قوات الأمم المتحدة» -أى القوات الأمريكية- وغير الأمريكية تحت الأعلام الزرقاء للمنظمة الدولية **قتلت من الصوماليين خمسة أمثال من قتل من القوات الدولية.** وأن هذا المعدل مستمر، وأن قيادة الأمم المتحدة لا تذيع شيئا عن القتلى الصوماليين. «إلا من يتم التعرف على هويته» أما من كان مجهول الهوية فإنه لا يحسب بين القتلى.

وخلال هذا امتلأت شوارع **مقديشيو** وأزقتها وبيوتها- وفقا لما قاله بعض الجنود الأوروبين وخاصة الإيطاليين من المشاركين فى القوات الدولية- بالأحاديث عن «وحدات الاغتيال» التى شكلت بهدف تنفيذ اغتيال اللواء **عيديد**،وفى شهر أغسطس الماضى كانت أكثر القصص انتشارا فى مقديشيو قصة رجل الشرطة الأمريكى السابق الذى ظنته القوات الأمريكية اللواء **عيديد فأغارت** على بيته وأطلقت عليه الرصاص أصابته في صدره ومعدته وذراعيه. وبعد أن تأكدت من خطئها نقلته إلي إحدى

المستشفيات فى مقديشيو.. مستشفى كانت القوات الأمريكية قد هاجمته فى شهر يونيو الماضى وقتلت سبعة من المرضى فيه(..)

الأمريكيون لم يشاهدوا طوال الشهور الماضية صورة واحدة لقتيل صومالى واحد.. أو حتى لجريح صومالى بأسلحة الجنود الأمريكيين.. لكن مشاهد «الضحايا» الأمريكيين وحدها كانت كافية لتدفق سيول من مئات الآلاف وأكثر من رسائل الأمريكيين إلى البيت الأبيض وإلي الكونجرس : ماذا **نحن فاعلون فى الصومال؟ كيف تحولت عملية بدأت بالمصافحات مع الصوماليين وفى مقدمتهم اللواء عيديد إلى هذا الشكل المخيف من المواجهة الدامية معهم؟ أخرجوا من الصومال، مهما كان مصير دور الأمم المتحدة أو الصراعات المحلية....**

بل أن الأمريكيين يعرفون أن القوات الأمريكية بأوامر من الادميرال المتقاعد **جوناثان هاو** الذى يشغل منصب نائب رئيس الأركان للدكتوربطرس **غالى** الأمين العام للأمم المتحدة نشرت على جدران مبانى مقديشيو آلاف الملصقات التى تحمل صورة اللواء عيديد وتعد بمكافأة قيمتها ٢٥ألف دولار لمن يدل بمعلومات تفضى إلى القبض عليه.

وعلى غرار العملية التى ظنت القيادة الأمريكية أنها لاتستغرق لإتمامها أكثر من ٣دقائق فاستغرقت ١٥ ساعة وأخذت أرواح ١٦ جنديا أمريكيا وقذفت باثنين إلى عالم المفقودين وبواحد إلى عالم الأسر. كان من الواضح- خاصة للصوماليين - أن أمريكا أساءت تقدير قدرتهم على إلحاق الأذى بالقوات الأمريكية إلى هذا الحد الذى أشاع الذعر فى أمريكا. ويقال أن وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر قضى ثلاث ليال متواصلة فى الأسبوع الماضى- أسبوع الكارثة فى الصومال- بلا نوم، لأنه كان يشعر بوطأة الأزمة بطريقة حادة للغاية.

وقد قال كريستوفر فعلا «إن الجو العام فى بعض أنحاء البلاد (يقصد أمريكا لا الصومال) وفى تل الكابيتول (الكونجرس) كان أقرب إلى الهلع. ولقد بذلت كل ما بوسعى لصد هذا الوضع. إننا فى الحقيقة ضحايا من نواح كثيرة للاتصالات الفورية واستطلاعات الرأى الآنية. لقد كان لنا غرض، ولكن لابد أن نكون أكثر ثباتا، ولابد أن نملك نظرة أطول إلى المصالح الأمريكية. وهذا أكثر من أى شىء آخر هو الذى حرمنى من النوم».

ويمكن القول دون خشية المبالغة أن وزير الخارجية الأمريكى وحده- أو ربما هو والرئيس كلينتون-وحدهما اللذين اعتبرا أن المشكلة ليست أكثر من مشكلة سرعة التليفزيون فى نقل صور الكارثة.. كل الآخرين اعتبروا أن الكارثة هى نتيجة سياسة خارجية أمريكية.

واليوم أمريكا منقسمة على نفسها كما لم يحدث لها منذ الحرب الفيتنامية... لاينقصها إلا مظاهرات المدن الكبرى، ربما لأن الفرق هائل فى أعداد القتلى لأن فترة وجود القوات الأمريكية فى الصومال وأعدادها لاتسمح بخسائر فادحة. أمريكيون يطالبون بالانسحاب فورا. **ينتقدون مهلة الأشهر الستة التى منحها الرئيس كلينتون لنفسه لتسوية أزمة سياسته** الخارجية، إما بالاتفاق مع اللواء عيديد أو اعتقاله أو اغتياله قبل إتمام الانسحاب فى ٣١(آذار) مارس ١٩٩٤.

الطيار الأمريكى محمولا على نقالة لتسليمه إلى الصليب الأحمر الدولى.



لكن هناك قوى- تعبر عنها تنظيمات واتجاهات سياسية وصحفية، كانت طوال الوقت ضد هذا التدخل أصلا- تطالب صراحة بعدم التسرع في الانسحاب لأن من الضرورى الوفاء بالتزامات التدخل الأمريكى هناك. **«وإلا لن يكون بإمكاننا الوفاء بالتزامات التدخل فى أى مكان آخر(..)**

وهناك من يحاول أن يجد فى موقف إدارة كلينتون المتخبط وجها إنسانيا..يتساءل: أليس باستطاعة الرئيس الأمريكى أن يفعل فى مقديشيو ما فعله (بوش) في بنما؟. إن بإمكان الرئيس كلنتون أن يأمر بإزالة أحياء صومالية بأكملها إذا كان ذلك ما يتطلبه القضاء على عيديد..ولكن كلينتون ليس بوش. إنه يأخذ الصوماليين بالاعتبار ولاينسي أن أمريكا دخلت الصومال بهدف المساعدة(..).

بل إن هناك من يقول: أرأيتم أن كلنتون محق فى عدم التدخل فى البوسنة.. ومن يقول إن قوى معينة. ربما خفية.. تعمل لتحطيم رئاسة كلنتون بكوارث خارجية لمنعه من تنفيذ سياسته الداخلية.

لكن تبقى الحقيقة المؤكدة أن سياسة **أمريكا الخارجية هى سياسة التدخل العسكرى أساسا ألا يبدو أن باستطاعتها أن تعيش بدونها..ولا تتصور لها مكانة إذا لم تفرضها، مهما توالت الكوارث.**

ويبقى تعبير دروس الماضى صيغة مجهولة..كأن المقصود به دروس كل الآخرين ..عدا الولايات المتحدة الأمريكية(..).

والدرس الحقيقى لما جرى في الصومال ليس درسا للأمريكيين بل هو درس لكل «صومال» أخري مرشحة للتدخل الأمريكى.

فى ذروة مناقشة الأمريكيين لمسألة مدى احتياج الولايات المتحدة إلى المبالغ الهائلة من الاعتمادات العسكرية وإلى الترسانات الاستراتيجية الضخمة وإلي اجهزة المخابرات الاخطبوطية المنتشرة فى كل أنحاء العالم بعد أن اختفى الاتحاد السوفياتى وانهار حلف

وارسو. كتبت أسبوعية «نيوريبابليك» الأمريكية:

«إن وجود القوات الأمريكية فيما وراء البحار يعطى الولايات المتحدة قدرا من القوة والنفوذ فى العالم أكبر مما يمكن أن يكون لها بغير ذلك... إن التدخل فى شئون الدول الأخرى هو كل الغرض من السياسة الخارجية».

وتعليقا على هذا الرأى الصريح لكاتب سياسى يعبر عن آراء المؤسسة الأمريكية الحاكمة قال استاذ جامعى أمريكى:

«إن التفسير الوحيد للغز استمرار هذا الميل القوى للتدخل بهذه الدرجة بعد زوال الاتحاد السوفياتى هو أن الاتحاد السوفياتى لم يكن أبدا الدافع الحقيقى لنزعة التدخل الأمريكية».

وهذا الاستاذ الجامعى نفسه يفصل المبررات التى يقدمها صانعو السياسة الخارجية الأمريكية للتدخل العسكرى فى شئون البلدان الأخرى فى سبعة أسباب محددة: **توسيع نطاق هيمنة النظام الاقتصادى الأمريكى- وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل- حماية المصادر وخاصة ذات الأهمية الاستراتيجية (مثل النفط)- حماية الأمريكيين فى الخارج- الاستجابة للأزمات ذات الطابع الإنسانى- مكافحة الإرهاب- وأخيرا مكافحة تهريب المخدرات إلى أمريكا.**

وبالفعل فإن مراجعة لقائمة عمليات التدخل العسكرى الأمريكى فى الخارج قبل انهيار الاتحاد السوفياتى أو فى السنوات القليلة منذ انهياره، تدل فعلا أن كلا منها يقع تحت واحد من هذه المبررات. كما يتضح أن المخاوف التى يشعر بها الرأي العام الأمريكى من احتمالات التورط فى «فيتنام أخرى» لم تمنع صانعى القرار الأمريكيين من خوض هذه الحروب. مع أن بعضها كان ينطوى على مثل هذا الخطر بدرجة أو بأخرى.

لكن يتضح أيضا أن بعض الحروب الأمريكية كانت تبدأ بهدف واحد من هذه المبررات السبعة ولايلبث أن يتحول أو يتكشف عن أسباب ومبررات أخرى.

وهذا بالتحديد ما حدث فى الصومال. بدأ التدخل على أنه أمر تمليه **«اعتبارات إنسانية»** إنقاذ الصومال من مأساة المجاعة.. ولم تلبث مهمة القوات الأمريكية أن أصبحت «الأخذ بيد الصومال نحو نظام سياسى أكثر استقرارا وانضباطا، «إنقاذ الصومال من الفوضى الإدارية والسياسية»، «تخليص الصومال من الزعامات القبلية التى تسببت فى التدهور الذى انتهت إليه».

والحقيقة أن المقارنة مع فيتنام لم تتضح ولم تثر فى التعليقات والتحليلات كما أثيرت فى حالة التدخل فى الصومال.. من البداية وقبل أن تصطدم القوات الأمريكية بأية أعمال تعبر عن المعارضة لوجودها على أرض الصومال، لكن السلطات الأمريكية بذلت جهدا كافيا لإزالة مخاوف الأمريكيين من أن الصومال لن يكون «فيتنام» أخرى. فالعملية محدودة الأهداف وعدد القوات الأمريكية المشاركة فيها صغير والظروف الإقليمية والدولية كلها مختلفة.. مع ذلك فإن الذين يتابعون تطورات مثل هذه العمليات عن كثب أدركوا أن حجة «التدخل الإنسانى» أخذت تتلاشى.. بينما أصبحت فى السياسة الخارجية الأمريكية أكثر المبررات السبعة استخداما من جانب المؤسسة الأمريكية الحاكمة.

وكثيرون هم الذين يتنبأون من الآن- على الرغم مما جرى فى الصومال- بأن التدخل لاعتبارات إنسانية سيصبح «استراتيجية **أمريكية عامة فى المرحلة القادمة. وليس بالضرورة أن تكون الاعتبارات الإنسانية فى صورة مجاعة.. أمريكا ستختار نفسها هذه الاعتبارات.**

لكن هل تمر أحداث الصومال دون أن ندرك أن أمريكا ليست بالقوة التى نتصورها نحن بها؟.

أليس واضحا من ملابسات وتطورات الأزمة التى واجهتها إدارة كلنتون فى الصومال أن ثمة حدودا لقوة الدولة الأعظم الوحيدة فى العالم؟.

إن الذين أربكوا الولايات المتحدة الأمريكية فى الصومال ربما لايملكون فى الحقيقة شيئا أكثر من إرادتهم على مقاومة وجودها العسكرى بعد أن أصبح قوة احتلال تريد أن تملى أوضاعا سياسية معينة. وفي جو الارتباك الذى وجدت واشنطن نفسها فيه.

**

السفيرة الأمريكية «جلاسبى» التى وعدت صدام حسين بعدم التدخل إذا غزا الكويت.. وراء تصدع العلاقات بين أمريكا واللواء عيديد!

ربما كان القرار الوحيد المتعقل هو قرار تحديد موعد نهائى لانسحاب القوات الأمريكية فى ٣١ مارس القادم.. شرط أن يجد هذا القرار طريقه إلي التنفيذ الفعلى. فثمة مؤشرات على أنه قد يواجه عقبات كبيرة.

فالدلائل تشير إلى أن **«البنتاجون»** (وزارة الدفاع الأمريكية) ترى الأمور بعين غير التى يرى بها البيت الأبيض ووزارة الخارجية. **جنرالات «البنتاجون» لايريدون الخروج من الصومال قبل تصفية حسابهم مع اللواء عيديد.** بينما البيت الأبيض يريد مخرجا سياسيا بلا حرج من هذه الورطة. بل الحقيقة أن مسئولين فى «البنتاجون» كانوا يؤكدون للصحافة فى واشنطن- وبكل تفاؤل- أن القبض على اللواء عيديد قد يحدث اليوم (كان ذلك يوم ٥ أكتوبر) وقبل أن يخطب الرئيس كلنتون فى مساء ذلك اليوم حتى يمكنه أن يعلن النبأ بنفسه».

مع ذلك فعندما كان موعد خطاب كلنتون - الذى كان يزور إحدى مدن الساحل الغربى للولايات المتحدة، أى أنه كان بعد أربع ساعات من توقيت واشنطن التى يقع «البنتاجون» عند مشارفها لم يكن لديه ما يعلنه سوى معانى الحزن والأسف على الجنود الأمريكيين الذين قتلوا.

ربما يكون كلنتون قد أدرك أن الخطأ الرئيسى الذى ارتكب فى الصومال هو نفسه الخطأ الأمريكى المتكرر قبل فيتنام وبعدها الاعتقاد بأن مشكلات بالغة التعقيد فى بلد لا تعرف أمريكا عن عادات شعبه وتقاليده وزعاماته ونزاعاته شيئا يذكر يمكن أن تنتهى بحل بسيط واحد: إرسال القوات الأمريكية للقضاء على مثيرى الشغب أو القبض على زعيمهم.

لكن حتى لو صح هذا الافتراض- بأن كلنتون قد فهم مكمن الخطأ والخطر- فليس هناك ما يضمن أنه سينجح فى الخروج على النص.. وهى خطوة ضرورية لوضع نص جديد لمرحلة عالمية جديدة. نص لاتضفى عليه قدسية مزيفة رئيسا بعد آخر وحقبة بعد أخرى.

ماذا تقول أحداث الصومال عن الديمقراطية الأمريكية؟.

لاشىء سوى أن مطالبة ثلاثة أرباع الأمريكيين فى استطلاعات الرأي العام بانسحاب القوات الأمريكية فورا من الصومال لا تؤثر فى رأي البيت الأبيض.. ولا فى قرارات الكونجرس (...).

يلتسين يحقق أسوأ انتصار والجيش يحسم الصراع..

ويضرم النار فى الدستور والبرلمان وحرية الصحافة والأحزاب والمحكمة الدستورية !

احمد الخميسى

رسالة موسكو

يتفق أغلب المراقبين السياسيين على أن موقف للجيش الروسى- وللدقة فإنه موقف القيادات العليا للجيش- كان العامل الداخلى الرئيسى الذى مكن بورس يلتسين من حسم الصراع السياسى لصالحه. بقطع رأس ذلك الصراع وإضرام النيران فى الدستور والبرلمان وحرية الصحافة والأحزاب والمحكمة الدستورية وقادة الصراع والمعبرين عنه فى مذبحة لم تشهد روسيا مثيلا لها حتى فى أشد عهود الظلام التى حكم فيها القياصرة من أسرة آل رومانوف.

وقد تأكدت أهمية موقف العسكريين عندما كان يلتسين مجبرا خلال الأزمة وقبل استخدام الدبابات والطائرات لإجراء مفاوضات لساعات طويلة مع القادة العسكريين قبل المذبحة. ونتيجة لموقف الجيش حقق يلتسين أسوأ «انتصار» له منذ وصوله للحكم. وساعده على ذلك عجز الظاهرة البرلمانية عن كسب الجماهير لصفها بعد أن كرس البرلمان أغلب نشاطه على مدى عامين للهجوم على الاشتراكية، وبعد أن أيد البرلمانيون الخطوط العامة للإصلاح، ووافقوا على خطط التحول الاقتصادى والسياسى. ولكن رفاق الأمس- يلتسين وحسب اللاتوف وروتسكوى- الذين واجهوا معا انقلاب أغسطس ٩١، سرعان ما اختلفوا فقد تصور البرلمانيون أنهم يمضون بروسيا نحو دولة روسية رأسمالية تحافظ على مصالحها. بينما مضى فريق يلتسين نحو التفريط المباشر فى مصالح روسيا.

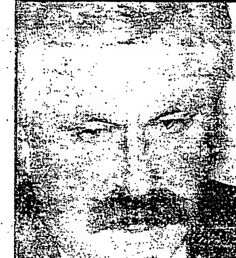
وفى حوار مباشر مع حسبو اللاتوف قبل شهرين قال أن أحدا لايختلف على «الإصلاحات» وتساءلت: «ولكن هل هذه هى الاصلاحات؟». ولاشك أن هناك فارقا هاما بين إقامة «دولة رأسمالية قومية» وبين اقامة «نظام تابع»، وعندما لايكون هناك خيار ثالث فإن الناس عادة مايتخيرون أهون الشرين. وقد ضخمت عزلة الفريقين المتصارعين من أهمية الدور العسكرى، واللجوء للقوة وللجيش الذى سيظل الورقة الحاسمة فى العام المقبل.

..ولكن كيف ينظر الرجال الذين يحملون السلاح الى مايجرى؟، ماالذى يحدد موقفهم؟ ظروفهم الداخلية؟ أم ولاؤهم السياسى؟ أم الطاعة العسكرية التى تربوا عليها؟.

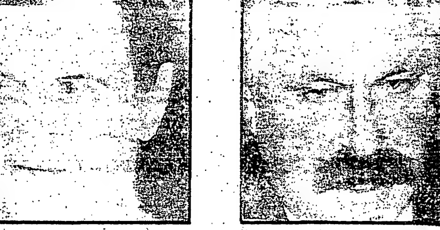
وقبل ذلك كله، وبعده هل حقا أن الكلمة الفيصل سترتسم مع الدخان الملتوى الذى يتصاعد من فوهات البنادق؟. ومتى بدأ دور العسكريين الروس؟.

لقد ألقت الحكومة مؤخرا القبض على العقيد «ستانيسلاف تيريخوف» البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عاما رئيس اتحاد الضباط وهو التنظيم السياسى البارز وسط العسكريين، وكانت التهمة الموجهة للعقيد هى أنه المسئول عن الهجوم على مقر هيئة أركان قوات دول الرابطة. خلال الأزمة الأخيرة التى نشبت بعد قرار الرئيس يلتسين بحل البرلمان ومؤتمر نواب الشعب فى ٢١ من سبتمبر الماضى. وقد طرح العقيد القضية عمليا على النحو التالى: إذا لم يقرر السياسيون مصير الجيش، فسيقرر الجيش مصير السياسيين. ولايخفى العقيد ثقته بنفسه، وثقته فى أنه الزعيم الحقيقى للرجال الذين يحملون السلاح، لذلك فإنه ينظر إلى القادة الأخرين الذين ينافسونه على الزعامة السياسية للجيش باستهانة.

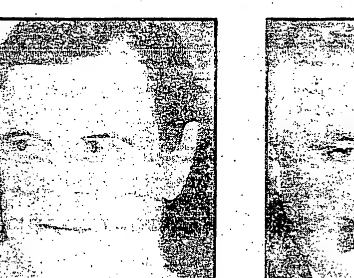
وقد انقضى الوقت الذى كان فيه العسكريون السوفييت يمضون بخطوة واحدة فى أرض المعارك فى مختلف بقاع الارض. ويشدون قامتهم بإيقاع واحد، وحل وقت الانقسامات، وخروج الجيش من الثكنات إلى الشوارع، ومن ساحة التدريبات إلى ساحة القرارات السياسية، وهى رحلة بدأت مع ظهور البيرسترويكا، وانهيار الجيش السوفيتى نفسه، ودخول رموزه إلى عالم السياسة. وكانت البوابة الكبرى التى مر من تحتها العسكريون إلى الحياة المدنية هى الدفاع عن بقاء الاتحاد السوفييتى ضد محاولات هدمه. وقبل انقلاب أغسطس بفترة بسيطة أصدرت مجموعة من الوطنيين الروس بيانا بعنوان «كلمة للشعب» تضمن للمرة الأولى أسماء كبار العسكريين مثل فالنتين فارينكوف القائد



يلتسين



روتسكوى



حسبو اللاتوف

العام لقوات المشاة وأحد الذين اتهموا فيما بعد فى انقلاب أغسطس، ومعه بوريس جراموف نائب وزير الدفاع السوفيتى الذى عد «رجلا» للمارشال سيرجى أخروميف الذى انتحر بعد الانقلاب بقليل، وكانت تلك أولى إشارات دخول العسكرية إلى مجال الصراع الإجتماعى صراحة.

وكانت مسألة «الاتحاد السوفيتى» ولازالت حجر زاوية فى موقف العسكريين، فقد ارتبط اختفاء الاتحاد بحملة تجريم واسعة لتاريخ الجيش فى أفغانستان وفى أوروبا الشرقية ودوره كقوات احتلال فى الجمهوريات السوفيتية السابقة. ومع سنوات الانهيار الاقتصادى، وجد الجيش أنه لم يتلق فقط «ضربة معنوية تمس تاريخه» بل و«ضربات اقتصادية» أثرت فى مستوى معيشة الضباط ودخلهم الشهرى والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها. وعلى أرضية تلك المشكلات ظهر تنظيم «اتحاد الضباط» الذى أسسه العقيد الشاب تيريخوف عام ٩١ كمنظمة للدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعسكريين. وبرزت قوة ذلك التنظيم داخل الجيش فى ١٧ يناير العام الماضى فى اجتماع لممثلى صف ضباط كافة الوحدات العسكرية بقاعة فى الكرملين مع الرئيس يلتسين والمارشال شاباشنيكوف- وكان فى حينه قائدا لقوات الرابطة- وطالب خمسة آلاف ضابط المارشال بوحدة القوات المسلحة السوفيتية، بعد أن عرضوا بإسهاب مشكلاتهم الاجتماعية. وأشار يلتسين للضباط إلى خطورة دخول الجيش لميدان السياسة، ولكن بعد أن كان الجيش قد دخل تلك الساحة بالفعل. وعلى أرضية تلك المشكلات برز العقيد الشاب «ستانيسلاف تيريخوف» الذى لاينكر طموحه لقيادة الجيش، وعنده أن الجنرال السابق «سمبرجوف» لايصلح لأن يكون زعيما قادرا على قيادة الجيش، أما الجنرال «أتشالوف» الذى عينه البرلمان مؤخرا وزيرا للدفاع فهو لايزيد فى تقديره عن كونه «مستشارا لروسلان حسبولاتوف» رئيس البرلمان. أما الجنرال «ماكاشوف» فهو لايعبأ بالعمل الجاد الحقيقى، مع أن ماكاشوف هذا هو الذى رشح نفسه فى انتخابات الرئاسة ضد يلتسين، وفاز فى حينه بعدد كبير من الأصوات. وقد برز دور العقيد تيريخوف وتنظيمه «اتحاد الضباط» فى مظاهرات الأول من مايو هذا العام، التى اشتبك فيها المتظاهرون للمرة الأولى بقوات الحكومة، وأبرز الصدام تيريخوف، الذى لم يكن سوى ذلك الجزء البارز على سطح المياه من جبل الجليد غير المرئى المكون من العسكريين الذين تربوا طويلا على مبدأين: الطاعة العمياء، والعداء السياسى والفكرى للغرب باعتباره الخصم المستهدف الذى تشكل الحرب ضده معنى حياة أولئك الرجال.

لقد خرج العسكريون من ثكناتهم منذ أن انهار الاتحاد السوفيتى، وعبروا عن موقفهم الذى شكلته التجربة العسكرية الأفغانية، أو القفقازية، أو المولدوفية، أو الطاجيكية، وهى حروب لم ترتبط عند العسكريين بمجرد التجربة «العسكرية» بل بالمواقف «الأيديولوجية» التى شكلت وعى العامود الفقرى لضباط الجيش على مستوى قادة الأفواج. ويلتف أغلب العسكريين الآن حول الأفكار القومية، وفكرة «روسيا العظمى» بديلا عن «الشيوعية العالمية»، وفكرة «الدولة الوطنية القوية» ويستلهمون نماذج من العسكريين الروس الذين يقومون بدور مؤثر مثل الجنرال الكسندر ليبيد الذى يقود الجيش رقم ١٤ المرابط فى منطقة دينستروب بمولدوفا، وهو الجنرال الذى يعارض بشدة انسحاب القوات الروسية من هناك، مدعيا الزعامة الحقيقية للمنطقة، مطلقا العبارات الحادة الموجهة للقيادة الروسية. إنه نموذج للجنرالات يرونه قابلا للتكرار.



مبنى البرلمان الروسى (البيت الأبيض) بعد أن أشعل الجيش الحريق فى أدواره العليا

وإذا كان سقوط الاتحاد السوفيتى هو سقوط للكرامة العسكرية، فمن الطبيعى تقريبا أن يؤيد مالايقل عن ثلث ضباط الجيش استعادة الدولة السوفيتية. ومن الطبيعى للجيش الذى تربى على الطاعة أن يؤيد ثلثاه اقامة نظام القبضة الحديدية فى روسيا، ولكن ليست قبضة يلتسين، الذى تعترف مجلة نوفى فريميا بأن شعبيته وسط العسكريين ضعيفة إذ لايدعم الرئيس بالكامل سوى ثلاثين بالمائة وفقا لمعطيات علماء الاجتماع العسكريين. وتفيد نفس المعطيات أن ١٩٪ فقط من الضباط كانوا يتفقون مع الحكومة فى نوفمبر ٩٢، بينما كان ٥٦٪ يعارضون سياسة الحكومة، وكان ٦٠٪ يرفضون الانصياع للقرارات العسكرية لرؤساء دول الرابطة. بينما تجزم نفس المعطيات بأن كافة الضباط النشطين فى الحركة السياسية معارضون الى أقصى درجة للرئيس والحكومة والإصلاحات.

بينما تفيد معطيات المركز الروسى لدراسة الرآى العام فى يناير ٩٣ بأن أكثر من ٧٠٪ من الضباط يؤازرون الأحزاب القومية والشيوعية.

وتتمحور معارضة يلتسين داخل الجيش على مستويين: المستوى السياسى العسكرى ثم المستوى المعيشى. وعلى المستوى السياسى يرفض الجيش القبول بدور هامشى فى المجال الدولى والقبول بعمليات تقليص النفوذ العسكرى المتمثلة

فيما سحبه الاتحاد السوفيتى ثم روسيا من قوات من الخارج عام ٨٩ والتى وصل عددها الى نصف مليون جندى، وسحب الاسلحة: ١٢ ألف دبابة، و١٣ ألف مدفع، و٣ آلاف طائرة. كما يرفض الجيش تقليص ميزانية التسليح التى قلصتها القيادة العام الماضى بنسبة ٦٨٪ مقارنة بالعام الأسبق، وتؤكد الإحصائيات أن أكثر من ثلثى عدد الجيش لايتقبل تلك التقليصات. ولكن أخطر أشكال التقليص التى تمس الضباط مباشرة هى تقليص عدد أفراد الجيش نفسه، لأن ذلك النوع يعنى مباشرة الإلقاء بالضباط إلى مصير مجهول فى الشوارع. وكان تعداد الجيش مليونى وثمانمائة ألف فرد، ولكن روسيا سعت لتقليصه بحيث تحتفظ بجيش لايزيد تعداده عن مليون ونصف المليون، انطلاقا من العرف السائد فى العالم القائل بأن الدولة تستطيع دون انهاك لاقتصادها أن تحتفظ بجيش يؤلف تعداده نسبه واحد بالمئة من مجموع السكان. ومن ناحية أخرى فإن معاهدات القوات الاعتيادية فى أوروبا تشترط ذلك التقليص الذى أدى لخلق جيش من العسكريين المسرحين الذين لايجدون عملا ويكظمون خلال ذلك مشاعرهم المريرة تجاه الاصلاحات. **ولقد وجد بالفعل أكثر من سبعمائة الف عسكرى أنفسهم فى الشوارع خلال العام الماضى.** وسوف تستمر عملية التسريح حتى عام ألفين. وفى هذه الظروف يجد العسكريون أنفسهم أقرب لمواقف البرلمان السياسية التى طالبت بعدم تقليص النفوذ العسكرى الروسى فى أوروبا الشرقية والعالم الثالث. وأقرب سياسيا لتجمع القوى الوطنية القومية والشيوعية التى تحررت فى جبهة الانقاذ الوطنى التى تعلن عن أن هدفها النهائى هو اسقاط نظام الحكم القائم ومحاكمة **يلتسين وجورباتشوف** على أساس أنهما المسئولان عن تدمير الاتحاد السوفيتى. ويجد الجيش نفسه أقرب الى تنظيمات مثل «الوحدة الروسية» التى يتزعمها سيرجى **بابورين**، **والحزب الديمقراطى الدستورى** بزعامة **ميخائيل أستافييف**، والمجمع القومى الروسى بزعامة الجنرال السابق **ستيرليجوف**، والحزب **الشيوعى الروسى** بزعامة **زيوجانوف** وقد وقفت كل هذه الأحزاب فى الصراع مع البرلمان، ونام ممثلوها واستيقظوا فى ممرات البرلمان قبل دكه.

وعلى الرغم من أن الجيش الروسى أنشئ فقط مع استقلال روسيا عن الاتحاد السوفيتى عندما أصدر يلتسين مرسوما فى ٧ مايو ٩٢ بانشاء «**القوات المسلحة لفيدرالية روسيا**»، إلا أن ذلك الجيش هو قلب الجيش السوفيتى السابق فى واقع الأمر، وهو الجيش الذى ورث عن الاتحاد السوفيتى سبع دوائر عسكرية: الشمالية، والمحيط الهادئ، البحر الأسود وكان ضمنه أسطول البحر الاسود الذى وقع النزاع بشأنه مع أوكرانيا، وجزء كبير من أساطيل دائرة **البلطيق**، وقاعدة بحر **قزوين**، وقاعدة كامران فى فيتنام، ومجموعة القوات الغربية، والقوات الشمالية الغربية، ومجموعة القوات ماوراء القفقاز، والجيش رقم ١٤ **بمولدوفا**، وبعض الوحدات فى دول الرابطة.

ولذلك فإن الجيش الروسى حاليا- السوفيتى سابقا- لايمثل فقط تعداده الذى كان عليه قبل التقليص وهو حوالى الثلاثة ملايين، بل وينضم إليه أيضا ثلاثة ملايين آخرون من المحاربين المتقاعدين الذين خدموا فى الجيش السوفيتى قبل ذلك، وهكذا فأن الميول السياسية السائدة وسط العسكريين الان تمثل فى واقع الأمر ميول ستة ملايين عسكرى روسى يتحركون فى الواقع الحى ويشكلون ثقلا فى المجتمع، وهو ثقل سياسى محافظ، ارتبط لديه عصر الاستقرار والانتصارات بالطابع العسكرى للدولة الكبرى.

ولكن انهيار الدولة العظمى وانهيار الايديولوجية لم يكن الضربة الوحيدة القاصمة بالنسبة للجيش، فقد قادته أوضاعه المعيشية لحافة البؤس، وقادته الى أن الكثيرين من العسكريين صاروا يعتنقون الشعار الذى أطلقه المقيد الشاب «**تيريخوف**» حين قال عبارته التى صارت مضرب الأمثال: «**لقد وصل الضباط الروس إلى مبنى الرايخ الألمانى، وسيصلون الى مبنى الكرملين. إنه على مرمى حجر من أيادينا**». ولم يكن تنظيم «**اتحاد الضباط**» ظاهرة فريدة من نوعها، فقد كتبت صحيفة «دين» عن أن الجيش يشغى الان بالتنظيمات السرية التى تقوم بتوزيع المنشورات التى تحض الضباط على الثورة على حكم **يلتسين**. وتكتب زوجات العسكريين رسالة مشتركة نشرتها صحيفة «**الجريدة العسكرية**» فى ٣١ أغسطس جاء فيها:

«إن أزواجنا الضباط لايتسلمون رواتبهم منذ أكثر من أربعة أشهر، رغم أنهم جميعا منتظمون فى الخدمة، وقد وصلت عائلاتنا الى أقصى حد من البؤس، وفى كل صباح يواجهنا أطفالنا الصغار بسؤال واحد: ماما.. هل سنأكل اليوم؟؟ وماذا بوسعنا نحن الأمهات أن نقوله ونحن لم نر راتب الزوج منذ شهور عديدة؟ لقد بعنا منذ زمن بعيد كل ما كان بوسعنا الاستغناء عنه من أشياء قديمة بأبخس الاثمان، ولكى لانموت جوعا قامت العديدات منا بالاقتراض بالربا من محترفى منح القروض، وقادنا اليأس إلى الخروج فى ١٣ يوليه لخط اقلاع الطائرات بالمطار العسكرى بمقاطعة ساراتوف لنحاصر المطار، لعل الحكومة أن تنتبه إلى أحوالنا، وإلى أننا ننتمى إلى طائفة البشر لا الحيوانات. وكنا قبل ذلك لفترة طويلة نحاول اقناع أنفسنا بأن أحوال الجميع صعبة، لكننا كنا كل يوم نرى أن هناك من يعيشون عيشة القياصرة، بينما نتضور نحن جوعا، ويراودنا شعور بأن هناك من يجرى علينا تجربة متسائلا نفسه من حين لاخر: هل سيعيشون بعد ذلك؟. ولم يكن حصارنا للمطار هو الخطوة اليائسة الأولى من نوعها، فقد وقعت أحداث كهذه من قبل فى مدينة **سيشا**، **وتشيليابنسك** وغيرها، فهل أن وزير الدفاع والسيد الرئيس لم يدركا شيئا من كل ذلك؟ الم يدركا بعد أن الجيش الجائع المستذل قادر على الانفجار؟» التوقيع: **زوجات العسكريين من حامية بغروفسك بمقاطعة ساراتوف.**

وقد أدت تلك الأوضاع إلى أن صوت المعارضة العسكرية العنيفة كان هو الصوت الأعلى فى اجتماع لضباط الجيش فى يناير ٩٣، وقيل فى الاجتماع صراحة أن الضباط «لن يتهادنوا بعد ذلك مع أولئك الذين يسعون للاستيلاء على ثروات بلادهم. وأن الضباط على علم بالمخططات الراسية لهدم الجيش، وأن كل طائرات العالم لن تكفى لسحب الجثث من بلادنا». وفى نفس الاجتماع طالب الضباط صراحة بعزل الجنرال **بافل جراتشوف** وزير الدفاع، واتهموه بالخيانة العظمى، وكان **جراتشوف** قد أعلن بوضوح عن مساندته **ليلتسين** منذ ديسمبر ٩٢ حينما ثارت أزمة استفتاء أبريل الذى أراد **يلتسين** باجرائه أن يكسب ورقة التأييد الشعبى له ضد البرلمان. ووقفت مع **جراتشوف** القيادات العليا فى الجيش والجنرالات وكان الصراع من أجل كسب الجيش أو ابقائه محايدا قد دار على أشده بين **يلتسين** والمعارضة، وقدم **يلتسين** هداياه دون حد لكبار القيادات تمكنها من شراء أفخم

بيوت الراحة بأسعار رمزية. كما أغمض عينية عن حالات الفساد داخل الجيش والرشاوى وبيع ممتلكات الجيش، وأوقف التحقيقات الجنائية فى مثل تلك القضايا، وفى مارس هذا العام عقد يلتسين اجتماعا خاصا مع كبار العسكريين وعدهم فيه بالاستجابة لكل مطالبهم مقابل دعمهم «للإصلاحات»..

ولم يكن الجيش وحده هو موضع الصراع بل وكل مظاهر القوة. ففى أواخر أكتوبر ٩٢ حاول يلتسين بمرسومين متتالين اخضاع قوة حراسة البرلمان له بتعدادها الذى يتراوح مابين ألفين إلى سبعة الاف فرد، لكن حسبوالاتوف صد تلك المحاولات بعنف. وفى مارس ٩٢ أخضع يلتسين لإدارته فوج حراسة الكرملين البالغ تعداده خمسة الاف ضابط، وفرقة «ألف» للمهمات الخاصة. وفى مارس تحديدا برز اسم الجنرال ميخائيل كوليستيكوف الذى التزم الحذر ولم يندفع لتأييد يلتسين بينما كان الأخير يستعد لاستفتاء أبريل، وفى الأزمة الاخيرة اتضح أن كوليستيكوف هو أحد الجنرالات الذين لازموا البرلمان محاولا استنفار الوحدات العسكرية للتحرك مع الكمندور روتسكوى وحسبوالاتوف. بينما يجزم تقرير محايد بأن أكبر درجة من الاستياء من النظام هى تلك الموجودة وسط ضباط الوحدات القتالية فى دائرة موسكو للدفاع الجوى على مستوى الكتائب والأفواج والسرايا وهى الوحدات المتعاطفة مع روتسكوى. لأن روتسكوى كان طيارا قام ب ٤٢٨ تحليقا قتاليا دون أن يصاب ولو مرة واحدة، كما أنه يتمتع بسمعة طيبة وسط العسكريين.

وإدراكا من يلتسين لخطورة كسب تأييد الجيش ، فإنه قبل قراره بحل البرلمان ومؤتمر النواب، قرر فى اجتماع له بالضباط أواخر أغسطس أن يكرس يوما كاملا من كل شهر للالتقاء بالضباط والتعرف إلى مشكلاتهم، وكانت أهم تلك الزيارات الاستطلاعية التى قام بها هى زيارته لفوج الإنزال الجوى رقم (١١٩) التى لفتت أنظار المراقبين لها لأن قوات الانزال الجوى تابعة للرئيس مباشرة ولايمكن تحريكها الا بأمر شخصى منه. وعلى الرغم من أن يلتسين نجح فى كسب تأييد قيادات الجيش لصفة، الا أن هناك مايفسر ذلك، فأغلب الرتب الكبيرة قد تخرجت كلها من أكاديمية فرونزة العسكرية، أو أكاديمية قوات المدرعات، وفى الاكاديميتين بالذات تشكلت علاقات الصداقة بين الجنرالات من الحلقة العليا ولعبت هذه العلاقات الدور الحاسم فى تعيين اولئك القادة فى مواقعهم الحالية. ويربط الكثيرون منهم الماضى الافغانى ، أو زمالة الدراسة. ولكن يلتسين لم يتمكن من كسب عطف الحلقة المتوسطة والدنيا من العسكريين. إن ظروف أولئك الأخيرين تجعل من الصعب كسبهم، ووفقا لتقدير الجنرال فيرى ميرونوف نائب وزير الدفاع فإن الحكومة مديونة لوزارة الدفاع هذا العام بتريليونى روبل، وقد أفضى عجز ميزانية وزارة الدفاع إلى التخلى عن برامج كثيرة، ووقف العمل فى وضع وتصميم نماذج لاسلحة حديثة كان من شأن انتاجها أن يعود على الدولة بفوائد مالية ملموسة. وليس لدى وزارة الدفاع ماتدفع منه رواتب العسكريين، وقد شكا وزير الدفاع نفسه من ذلك قائلا إن الجيش والاسطول البحرى ومؤسسات الصناعة العسكرية لاتتلقى الموارد المخصصة لها منذ مايو الماضى. واستنادا للمعطيات الرسمية فأن أكثر من ستين بالمائة من العسكريين الروس لم يتلقوا رواتبهم من مايو الماضى، مما أدى لوقوع اضطرابات واعتصامات داخل بعض الوحدات، بل إن بعض تلك الوحدات قد رفض الخروج للمناورة القتالية، بينما لايتمتع الضباط بمصدر آخر للدخل بعد أن حرم عليهم مرسوم من وزير الدفاع العمل فى مجال التجارة والاشغال الحرة. وانتشرت ظاهرة غريبة مؤخرا إذ بدأت الكثيرات من زوجات العسكريين للإنتساب للخدمة العسكرية لأن راتب الزوج لايكفى للمعيشة، إذ يعود الضابط- إن كان من المحظوظين- الى بيته بثلث راتبه فقط. هذا بينما تتفشى الجريمة داخل الجيش وترتكب فيه يوميا ستون جريمة، منها ثلاث جرائم قتل متعمد، ومن بين كل ست جرائم هناك جريمة سرقة سلاح أو ذخيرة، ويتعرض أربعة من بين كل خمسة جنود للاهانات الجسدية والمعنوية، وينهى كل جندى خامس مدة خدمته بعاهة أو مرض لاشفاء منه. وقد أدت تلك الظروف إلى ظهور جمعية من الامهات للدفاع عن أبنائهن خلال الخدمة العسكرية. وتطالب الجمعية بالتحقيق فى مصرع العديد من الجنود الشباب الذين تسلم أهلهم جثثهم وعليها علامات الضرب المبرح أو التعذيب الواضح الذى أفضى للموت هذا. بينما يتألف الطعام اليومى للجنود من الخبز والبطاطس وشوربة خفيفة من اللحم الذى تمت سرقته. وقد أسفرت عمليات التحقيق الجنائية التى قامت بها وزارة الأمن عن الكشف عن عصابات كاملة كبيرة من الضباط الذين يتاجرون فى الأسلحة والذخائر، بينما نظم الضباط المحالون للتقاعد عصابات أخرى تنفذ عمليات القتل والاغتيال المدفوعة الأجر. وقد كشفت التحقيقات فى مصرع بعض رجال المافيا المعروفين عن أن منفذى تلك الاغتيالات هم من ضباط الجيش القناصة المحترفين. وفى عملية اغتيال فلاديمير وروفينسكى مدير بنك «تيخو بنك» أشارت أصابع الاتهام لشبكة الضباط، وهو ماكشف عنه التحقيق أيضا فى اغتيال فاليرى فيلاسوف صاحب ملهى «فاليرى» الليلى، وقد تأكد ذلك فى عمليات اغتيال اخرى أشهرها اغتيال أناتولى سيميونوف المجرم الشهير بهتلر، وايفان ميخائيلوف المجرم الشهير برامبوا.

إن مواجهة متطلبات الحياة دون عمل تدفع الكثيرين من الضباط إما لتنظيم العصابات، أو لعرض خدماتهم كحراس شخصيين لرجال العصابات، وإما للتطوع كمقاتل محترف مرتزق فى البؤر الملتهبة. وقد عبر أحد الجنرالات عن أن التوقف عن دفع رواتب الضباط يتم بشكل مصطنع ، لكى تقوم الحكومة- مع نشوب أية أزمة سياسية- بدفع الرواتب المتأخرة فجأة وانعاش تأييد العسكريين لها. ويلاحظ البعض أن شيئا مشابها قد وقع قبل استفتاء أبريل هذا العام. فقد قامت الحكومة قبل الاستفتاء بعدة أيام فقط بصرف مستحقات العسكريين، وفى نفس الفترة منح يلتسين أكثر من مائة وخمسين ضابطا رتبة جنرال. ويرى البعض من العسكريين أن هناك خطة خاصة يتم اتباعها مع الجيش توضع وتنفذ خلال كل عملية سياسية، وأن حركة يلتسين صوب الجيش قبل الأزمة الأخيرة كانت فى هذا الإطار المدروس، وهدف الخطة الأول والنهائى هو كسب الولاء للرئيس.

والمؤكد أن الرئيس قد ضم إلى موقفه الجنرالات الكبار فقط، لكن نظرة على أوضاع الجيش وجنوده الذين يحاربون فى طاجكستان بأقدام ملفوفة فى الخيش ، تؤكد أن الجيش لايقف مع الرئيس ولكن العسكريين لم يجدوا فى البرلمان تلك القوة المؤهلة لقيادة روسيا لسنوات طويلة قادمة. وقد يتحرك الجيش ملتفا حول مشروع روسى قومى. فى مواجهة يلتسين، وهو أمر يكاد أن يصبح مؤكدا بعد مذبحة البرلمان التى قضت نهائيا على سمعة يلتسين، وسيساعد الجيش على إلقاء ظلاله على الساحة بعد خلوها من أحزاب جماهيرية حقيقية.

المهاجرون يتدفقون.. وإيطاليا خائفة

فريدة النقاش

رسالة باليرمو

تتدفق الهجرة من مصر وبلدان المغرب العربي على إيطاليا وتتزايد نسبتها عاما بعد عام. كذلك تتدفق عليها الهجرة من بلدان إفريقيا السوداء وآسيا. وقد عجزت كل الإجراءات الأمنية والبوليسية في وقفها أو طردها. وأصبح الإيطاليون خائفين من الأجانب الكثيرين في بلادهم الذين يحملون ثقافات وتقاليد مختلفة، ويقبلون القيام بالأعمال التي يرفضها الإيطاليون: مثل جني المحاصيل والخدمة في المنازل وأعمال النظافة بينما يقوم الآلاف منهم بأعمال هامشية غير دائمة مثل مسح السيارات في الإشارات وهم يعيشون في جماعات قومية شبه مغلقة، وغالبا ما يحصنون أنفسهم ضد ثقافة البلاد التي يعيشون فيها بالتمسك بثقافتهم ويتحدثون فيما بينهم لغة البلاد الأصلية.

وليست إيطاليا وحدها هي التي تشكو في العلن من تدفق المهاجرين إليها، بينما يجني اقتصادها وخاصة ملاكها الزراعيون فوائد جمة من الهجرة وخاصة غير النظامية لأنها أيدي عاملة رخيصة وبلا حقوق. وإنما تشكو كل بلدان المجموعة الأوروبية من هذه الظاهرة ولذلك أطلق البرلمان الأوروبي مبادرته في صورة مشروع دراسة الهجرة من كل زواياها، لا فحسب لأنها لن تتوقف بل سوف تتزايد خاصة وأن مؤشرات كثيرة تقول أن **التطور الاقتصادي والسكاني في مصر وبلدان المغرب العربي سوف يخلق حاجة إلى عشرة ملايين وظيفة منها ستة ملايين في بلدان المغرب وأربعة ملايين في مصر حتى سنة ٢٠٠٠، ولأنه لن يمكن خلق هذه الوظائف فسوف تبقى الهجرة عاملا ثابتا لبلدان السوق الأوروبية المشتركة** وهي بلدان تعاني بدورها من أزمات عميقة مركبة.

وفي «باليرمو» بصقلية جنوب إيطاليا انعقدت على مدى ثلاثة أيام من ٧-١٠ أكتوبر حلقة نقاش مغلقة في إطار مشروع البرلمان الأوروبي لمناقشة الإعلام والهجرة، **شارك فيها صحفيون من إيطاليا ومصر وتونس والجزائر** والمغرب.

وكان السؤال المحوري المطروح هو، كيف يمكن أن يقوم الإعلام في هذه البلدان بدور إيجابي يدفع في اتجاه اندماج المهاجرين في المجتمع الإيطالي ليصبحوا جزءا من نسيجه؟. وكيف يصبح الرأي العام في البلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها، طرفا في عملية بناء هذه الروح الاندماجية؟. خاصة وقد تبين أن الوهم الشائع لدى البلدان الصغيرة المصدرة للهجرة حول كون هذه الظاهرة مؤقتة وأن المهاجرين سيعودون، قد انقشع بعد تفاقم الأزمات، واستقرار النسبة الغالبة من المهاجرين في البلدان التي هاجروا إليها. وظهور المشكلات التي تترتب على عدم قدرة المهاجرين على الاندماج من جهة، وعدم تقبل المجتمع الإيطالي لهم من جهة أخرى أو بالأحرى مخاوفه العميقة، وهو ما يعود أساسا إلى التعتيم على الحياة الحقيقية للمهاجرين، وتصويرهم في الصحافة الإيطالية كمجرمين أو أناس غامضين، أو موضوعات طريفة، أما صحف البلدان المصدرة للهجرة فإنها ليست أفضل من الصحافة الإيطالية هذا إذا اعتنت أصلا بالموضوع.

وقد قام الصحفي الإيطالي «فرانكو بوريللي» بفحص وتقييم ١٣٠٠ مقال وتحقيق صحفي في الصحافة الإيطالية حول موضوع الهجرة والمهاجرين. نلاحظ أن ٩٠٪ منها يتعامل معها باعتبارها حدثا صحفيا مثيرا، جريمة أو حالة طريفة أو حكاية عن العلاقة بين التجمع المهاجر والإيطاليين، وذلك دون أي تعمق أو بحث جدي حول المواصفات النفسية، والشخصية والأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تحرك هؤلاء، وأولئك أي الفاعلين وأصحاب ردود الأفعال.

كذلك فإن الصحافة الإيطالية لا تعالج -إلا فيما ندر- حقيقة الأوضاع في البلدان التي يأتي منها المهاجرون، فهي تكاد تكون بلادا مجهولة بالنسبة للرأي العام الإيطالي، وبالتالي فإن هؤلاء الناس الذين يجدونهم فجأة وهم يعيشون معهم جنبا إلى جنب مجهولون ويثيرون المخاوف.

ويختلف هذا الوضع اختلافا جذريا عن فرنسا حيث تجرى متابعة إعلامية منظمة لأوضاع البلاد التي يأتي منها المهاجرون، وبالتالي يجرى تعامل أعمق مع تشكل مجتمعات المهاجرين في فرنسا بعد ذلك.

ومع ذلك فإن أحد الإذاعيين المتخصصين في الثقافة في إيطاليا يسجل أنه بعد العيش المتصل في باريس لمدة شهرين تبين له أن المجتمع المتعدد الثقافات في فرنسا غير صحيح تماما، فكان الإعلان عن حفل للموسيقى اليهودية لا يجد من يستجيب له غير اليهود والإسرائيليين ويستخدم الناس اللغة العبرية.

كذلك لم نسجل في إيطاليا - حتى الآن- شيئا من الاندماج على المستويات الثقافية المختلفة، ولا توجد أية دراسات أو بحوث منظمة حول التغيرات في الذوق الثقافي لدى المهاجرين ومدى تأثير الثقافة الإيطالية عليهم، ولكن المؤكد أن روابط الفرد تبقى وثيقة جدا مع ثقافته الأصلية، التي هي ملاذه حين تضيق في وجهه السبل في بلد الهجرة.

بينما يجرى التعامل من قبل بعض الإعلاميين الإيطاليين سطحيا وأحيانا بابتذال مع الظواهر الثقافية المختلفة، وبالتالي يصبح فهمها وتحليلها تحليلا صحيحا أصعب فأصعب. يحدث كل هذا بالرغم من أن الإذاعة الإيطالية تستخدم محررين ومذيعين عرب من الجزائر والمغرب.

وخلاصة الأمر أن الجانب الثقافي الذي ينشغل به الإيطاليون أكثر من غيره لا يحظى بأي اهتمام حقيقي لديهم. وهناك نقص فادح

فى معلوماتهم حول «الثقافة الأخرى» رغم أنه مؤخرا نشطت حركة الترجمة من العربية إلى الإيطالية على أمل أن يحدث العكس.

وزغم أن الاستشراق الإيطالى قد اتجه تقليديا نحو الشرق العربى ومصر أساسا إلا أن الساحة الثقافية تشهد الآن مثلا اهتماما كبيرا الآن بالسينما المغربية وقبل اسبوع من بدء الندوة صدر كتاب للمستشرقين «اسعيفانو اليبقى» وفيليسى داسيعو» عن عودة الإسلام لإيطاليا يعالج مسألة الهجرة من جانبها الثقافى والدينى على نحو خاص. رغم أن الصحفيين الإيطاليين يقرون بأن إيطاليا متخلفة جدا بالنسبة للإعلام الثقافى حول البلدان الأخرى كما دعت الحكومة الإيطالية أرملة «محمد بوضياف» رئيس مجلس الدولة الجزائرى الذى اغتيل فى العام الماضى، وتابعت وسائل الإعلام الإيطالية أخبار الزيارة.

ومع ذلك فإنه لاتوجد فى إيطاليا حتى الآن ثقافة تسمى ثقافة الهجرة على العكس من فرنسا، وتزداد المشكلة تعقيدا حين ينمو الجيل الثانى من المهاجرين دون أن يعرف عنه الإيطاليون إلا أقل القليل.

وتبرز فى التعليم مشكلة أخرى هى أن المعلم الإيطالى لايعرف أى شىء عن البلدان التى يأتى منها الأطفال المهاجرون وبالتالى يجهل خلفياتهم الثقافية ويتعامل معهم باعتبارهم إيطاليين فتنشأ المشكلات والفجوات.

ولذا يتضمن مشروع المبادرة الاسترشادى الخاص بالإعلام ، فكرة إنتاج نماذج من المواد التربوية عن البلدان المصدرة للهجرة إلى إيطاليا، والتفاوض مع وزارة التربية والتعليم هناك لإنتاجها- فيما لو وافقت- وإدخالها فى صلب المناهج وبرامج تدريب المدرسين وتنظيم دورات لهم بعد تجهيز حقيبة تضم مادة متنوعة وصياغة المضامين التى ترى ضرورة توصيلها للمدرسين أولا عن هذه البلدان، ولكن وزارة التعليم قالت :

- مافيش فلوس.

ومازالت المفاوضات جارية.

وهو رد يعكس تجاهل المؤسسات الرسمية الإيطالية التى ماتزال تعطى صورة ظاهرية للوضع بدلا من مواجهته.

أما على صعيد المؤسسات الرسمية فى البلدان التى تأتى منها الهجرة.. فإنها تقوم بعملية تعتيم عليها لأنها لاتريد أن تقر لمواطنيها وللعالم أنها مأزومة وأن سياساتها تفضى فى خاتمة المطاف إلى اضطرار أعداد متزايدة من مواطنيها للهجرة، ويتحول بعضهم إلى مجرمين لأسباب كثيرة، من بينها انعدام التدريب الضرورى لكى يحصلوا على عمل دائم وهو ما يؤدى إلى عجزهم عن العيش وبينهم أميون أمية أبجدية ينضمون لصفوف الآلاف المؤلفة من المهمشين والضائعين فى بلدان الغربة ويشكلون تجمعات كثيرا ما تكون أوكارا للعنف العنصرى والجرائم الصغيرة.

وحين تهتم البلدان المصدرة للهجرة- ومنها مصر- بأبنائها المهاجرين فإنما يجرى التركيز على المرموقين منهم للعلماء بالعبقرية المصرية والنجاح الذى حققه فى الخارج بينما يسدل ستار من الصمت على أوضاع ودوافع الفقراء والكادحين الذين هاجروا.

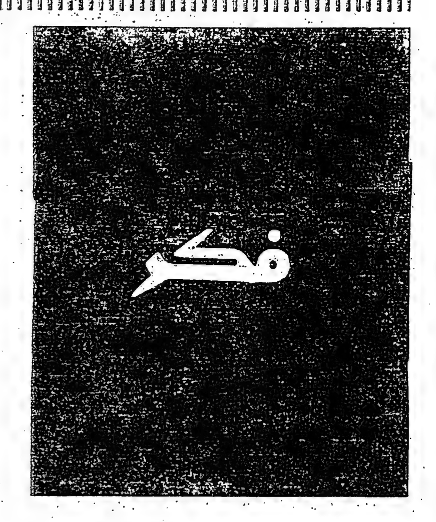
وعلى امتداد المناقشة التى اتسمت بالمصارحة التامة والغنى الشديد وتنوع المنطلقات والزوايا تبلورت وجهتا نظر الأولى تنتمى للجنوب أى لممثلى البلدان المصدرة للهجرة والتى رأت أن القضية الأساسية التى ينبغى الاهتمام بها وإثارتها بانتظام هى قضية الحقوق التى لابد من توفرها للمهاجرين، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والسياسية، وجرى طرح سؤال مباشر وصريح.. هل سوف يدعو الصحفيون الإيطاليون سلطاتهم لمنح الجنسية للمهاجرين إذا طلبوها باعتبار أن ذلك هو أحد الشروط العملية للاندماج؟. والاندماج لابد أن يكون بين طرفين متساويين فى الحقوق والواجبات بل إن المسألة فى العمق تندرج تحت علاقات الشمال بالجنوب فى العالم وهى علاقات غير متكافئة على كل المستويات، وطالما بقى الشمال يستورد من الجنوب المواد الخام بأسعار رخيصة، ويصدر إليه المواد المصنعة بأسعار مرتفعة فسوف تبقى الهجرة هى أحد أشكال رد الشعوب المغلوبة على أمرها على عدم التكافؤ هذا.

وبالطبع فإن الصحفيين العرب جميعا لم يغفلوا أو يقللوا من شأن أهمية الجانب الثقافى واعترفوا بأن الخصوصيات الثقافية للمهاجرين يمكن أن تكون سببا فى اندلاع النزعات العنصرية أحيانا، خاصة وأن المهاجرين فى غالبيتهم العظمى قادمون من بيئات فقيرة قليلة الثقافة يكثر فيها الخلط بين التقاليد البالية (مثل الختان مثلا) وبين العقائد الدينية.. ولايستطيع الأوروبيون بصفة عامة أن يتفهموا ناهيك عن أن يتقبلوا مثلا مسألة تعدد الزوجات والتى هى بالنسبة لهم وثيقة الصلة بالإسلام الذى يخيفهم بطريقة أو أخرى.

أما وجهة النظر الأخرى وتركزت غالبيتها فى أوساط الإيطاليين فكانت ترى أن الموضوع الثقافى هو الأساس الذى يمكن أن يتم الاندماج فى ظله، وأن الانغلاق الشديد للثقافة الأخرى وللدين الآخر (الإسلام طبعا!) يؤدى إلى بروز النزعات العنصرية. وقال آخرون إن محنة «الخصوصية» لاتتعلق بالمهاجرين فقط لأن الدولة القومية تتجه للتحلل وتبرز بدلا منها ولاءات محلية شديدة المحلية وتتكاثر. وفكرة مجتمع الفسيفساء لاتخص فقط وجود المهاجرين فى المجتمع الإيطالى، بل إن المجتمع الإيطالى الأهلى هو نفسه عرضة لها، وهناك دعوة قوية جدا فى شمال إيطاليا للانفصال ، وهى تنهض على أساس أن الشمال غنى ومتقدم جدا فلماذا يجرجر خلفه الجنوب المتخلف وهكذا يتدنى الوعى بالروح الجماعية وبالمساواة وبالمجتمع المدنى وهو مناخ تنتشر فى ظله الأحكام المسبقة وتسود.

وبرزت بقوة فكرة أن الصراع الثقافى يندلع بسبب الجهل فى الأساس، ولذا يمكن تجاوزه بالمزيد من الثقافة والمعرفة وحتى يتخلص كل طرف من تحيزاته المسبقة ضد الآخر..

وغنى عن البيان أن مثل هذا التحرر من التحيزات لايمكن أن يقوم - مرة أخرى- إلا بين الأنداد المتساوين فى الحقوق والواجبات حتى يمكن تفادى الصدام، والقول بثقة إن التفاهم ممكن، وأن هناك إمكانية حقيقية لاندماج المهاجرين فى المجتمعات التى نزحوا إليها ، على أمل أن ينشأ نسيج جديد- ربما عالمى الطابع فى المستقبل- ولكن هذا طريق طويل جدا، وقد أقر الجميع الذين اقتربوا من لب القضية بتعقيداتها المختلفة إقتصادية وإجتماعية وثقافية أن الحل النهائى هو مسألة تاريخية تقتضى أولا تغيير استراتيجيات السوق الأوروبية الخاصة بالهجرة، ولكن لابد للإعلام أن ينهض بدوره الذى لاغنى عنه فى تحويل الرأى العام- فى بلدان القيام وبلدان الوصول للهجرة- إلى طرف مشارك إيجابى ومسلح بالمعرفة الحقة، وسوف يكون ذلك ممكنا بصورة يومية مواكبة وعميقة فى نفس الوقت حين ينجح مشروع وكالة الأنباء المتخصصة فى قضايا الهجرة والتى هى محطة الوصول للمشروع الإعلامى الاسترشادى لإيطاليا وبلدان جنوب المتوسط.



مستقبل الماركسية العربية "٢"

في العدد الماضي من «اليسار» نشرنا الجزء الأول من هذه الدراسة للكاتب الأردني «ناهض حتر» الاستاذ بالجامعة الأردنية في عمان. والتي تطرح قضية الماركسية من وجهة نظر خاصة، مؤكدين أن الهدف من نشرها سواء اتفقنا معها، أواختلفنا هو تأكيد المنهج النقدى فى تناول كل القضايا الحقيقية التي تواجهنا. وقد تناول في الجزء الأول تحت عنوان «الاتجاهات الأساسية للماركسية العربية في النصف الأول من الثلاثينات» موقف الحزب الشيوعي السوري وبرنامجه البلشفى الذى طرحه فى بداية الثلاثينات.

الحل الماركسي للمسألة القومية وصعود الستالينية العربية

ناهض حتر

ستالين



فى صيرورة تكون الفكر الماركسى العربى، تحت تأثير الأممية الثالثة، على أساس البلشفية، بلور الماركسيون العرب، لأنفسهم وللأممية الثالثة، خطوط الحل الماركسى للمسألة القومية العربية فى وثيقة «مهمات الشيوعيين فى الحركة الوطنية العربية» الصادرة عن كونفرانس ممثلى الشيوعيين فى سورية وفلسطين (عام ١٩٣١) والتى نشرتها الأممية الثالثة فى مجلة (المراسلات الدولية) الصادرة عنها، عام ١٩٣٣.

فما هى الخطوط التى اقترحها الماركسيون العرب، آنذاك، من أجل حل المسألة القومية العربية:

أ- تقول الوثيقة «إن مجمل نظام السيطرة الامبريالية على الشعوب العربية لايستند على استعبادها المباشر فحسب، بل وعلى تقطيع أوصالها بصورة اعتباطية.» فالتجزئة، هنا، هى أساس من أساسات السيطرة الامبريالية، حيث إن «الحدود الدولية التى تفصلها (والتى) أقيمت ويحافظ عليها بالعنف الإمبريالى(...) تضعف الجماهير، بصورة مصطنعة، فى نضالها ضد النير الأجنبى، ومن أجل الاستقلال والوحدة القومية.».

وعليه تحدد الوثيقة «جوهر المسألة القومية العربية» بأنه يكمن بالضبط فى «أن الامبريالية(...) قد مزقت هذا الجسد الحى الذى كان يتشكل من الشعوب العربية فى حالة إنقسام إقطاعى، وفى حرمان كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لنمو» الاقتصادى والسياسى المستقل، وفى الحؤول دون تحقق الوحدة القومية وقيام دولة موحدة للشعوب العربية».

ب- بالإضافة الى التجزئة «تستند الامبريالية-كما تقول الوثيقة»- فى اضطهاد واستغلال الشغيلة (العرب) **على الزمر الملكية الرجعية، وعلى الملاكين المشايخ الاقطاعيين، وعلى البرجوازية المحلية من الكمبرادور، وعلى المراتب العليا من رجال الدين.»** وتؤكد الوثيقة، فى مكان آخر، على «أن الشرائح العليا الزراعية-الاقطاعية والاقطاعية فى كل المناطق ذات السكان المستقرين قد انحازت الى جانب

الامبريالية بصورة نهائية بهذا القدر أو بذاك.

(و)إن الاصلاحية القومية تسود في صفوف البرجوازية العربية والملاكين العقاريين الذين ارتبطوا بها، وهى تتخذ طابعا مضادا للثورة واستسلاميا يزداد بروزه..» وهى- «البرجوازية والعناصر البرجوازية الزراعية»- عاجزة عن خوض نضال ثورى ضد الامبريالية ويزداد ميلها باستمرار نحو اتفاق معها، مضاد للثورة، فى إطار التنازلات المحدودة، وشبه الدستورية الكاذبة..»

ج- والاصلاحية القومية تلك، تدعم السيطرة الامبريالية فى الوطن العربى بتدعيمها للتجزئة «فالاصلاحية كما تقول الوثيقة- لاتخرج عن حدود الدول التى رسمتها الامبريالية والتى تقسم الشعوب العربية بصورة مصطنعة. (إنها) «تستسلم أمام الأنظمة الملكية الإقطاعية التى تشكل أدوات للامبريالية وترفض النضال ضد الامبريالية على مستوى العالم العربى ككل».

د- وإذ تشرح الوثيقة ، بإسهاب الأوضاع السائدة في البلدان العربية، مؤكدة على الآثار المدمرة الناشئة عن «تحويل البلدان العربية إلى مكمل زراعى وإلى مصدر مواد أولية» للامبريالية، مما يعوق تطور تلك البلدان، ويدعم العناصر الرجعية والاقطاعية فيها، ويشدد من نهب فلاحيها، واستغلال عمالها.. إذ تشرح الوثيقة ذلك،فإنها تطرح على الشيوعيين العرب المهمات التالية:

١- دراسة وطرح مسألة«**العلاقات بين الثورة المعادية للامبريالية والثورة الفلاحية الزراعية للشعوب العربية**؛».

٢- **مواجهة القومية الإصلاحية المضادة للثورة والاستسلامية بالجبهة الثورية على النطاق العربى ، والمعادية للامبريالية**، جبهة الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة فى المدن، الجبهة التى تستند على نمو الحركات العمالية والفلاحية، وتستمد منها قواها».

٣- ... «ان البروليتاريا ، مع مواصلتها النضال من اجل التحرر الوطنى باقصى حد من الحزم والمثابرة، ومهما كانت الظروف، تشرح للجماهير، فى الوقت نفسه، انه لا **يمكن انتزاع الاستقلال الوطنى** الراسخ بدون ثورة زراعية -فلاحية ، **وبدون اقامة حكومة عمالية- فلاحية، فى البلدان العربية الاكثر** تطورا على الأقل (سورية ، فلسطين، مصر الجزائر).

٤-..« إن الاحزاب الشيوعية (العربية) لن تتمكن من جعل الجماهير الواسعة تسير وراءها ضد البرجوازية والجماهير الفلاحية ضد الامبرياليين والغزاة والملاكين العقاريين والمرابين ولن تتمكن من كسب دعم السكان الفقراء ، فى المدن والجماهير البرجوازية الصغيرة، إلا عندما تكون ، فى الوقت نفسه، محركة ومنظمة النضال ضد الامبريالية، ومن أجل التحرر الوطنى للشعوب العربية (و) ان هيمنة الطبقة العاملة لا يمكن ان تتحقق بدون نضال البروليتاريا الصلب من اجل الاستقلال الوطنى للعرب وحريتهم القومية...»

٥- «... ومن واجب **الشيوعيين خوض النضال من أجل استقلالهم الوطنى ووحدتهم القومية**، ليس فقط ضمن الحدود الضيقة والمصطنعة التى خلقتها الامبريالية ومصالح الأسر المالكة، بل أيضا على النطاق العربى **من أجل الوحدة القومية للشرق كله**(..) ان الحركة الثورية المضادة للامبريالية يجب ان تجد قوتها وتكتسب اتساعا ثوريا حقيقيا، وتصبح مركز جذب لاوسع الجماهير بتصفية الحدود المصطنعة، وهذا سيسهل ايضا النضال ضد التأثير الرجعى لرجال الدين (و) لا يمكن أن يحدث انفجار فى الحركة الثورية المضادة للامبريالية (فى بلد عربى) بشكل منعزل وبدون دعم البلدان العربية الأخرى ..»

٦- «... ولخوض النضال من أجل قلب نير للامبريالية فى كل بلد، يجب ربط هذا الشعار بالنضال من اجل تقرير المصير الوطنى الحر للشعوب العربية. فى هذا المضمار، يقوم الشيوعيون بالتحريض لصالح الوحدة القومية، بشكل اتحاد عمالى - فلاحى على النطاق العربى..»

خالد بكداش



مؤتمر زحلة ١٩٣٤

نظم الحزب الشيوعى السورى ، مؤتمر زحلة للمثقفين العرب ، الماركسيين والثوريين عام ١٩٣٤، فى إطار اهتمامه بالبحث فى المسألة القومية العربية، وتنظيم جهود المثقفين للدعوة الى الوحدة العربية، وقد صدر عن المؤتمر نداء « **فى سبيل الوحدة العربية**» وهو يترجم ، بلغة أخرى ، طروحات وثيقة الكونفرانس الشيوعى السورى الفلسطينى التى استعرضناها للتو ،بيد ان هذا النداء ، وإن كان مكتوبا بلهجة طبقية أقل حسما من لهجة الوثيقة السابقة، فانه يطور دعاوى الوحدة العربية، ويستخدم **مصطلح (الامة العربية) عن وعى**، ويهاجم صراحة «الرابطة الدينية» مؤكدا أن «الشعور بالرابطة القومية يجب أن يتغلب على الشعور بالرابطة الدينية ، إذا أراد العرب ان يستعيدوا مركزهم الأدبى والمادى فى العالم المتمدن».

وفى نص تحريضى ، يقول النداء بلهجة تقريرية«**نحن العرب نعتقد أن (١) القضية العربية قضية قومية بحتة، وهى قضية امتنا العربية (٢)** أمتنا العربية ؛ هى القاطنة فى الوطن العربى والمرتبطة بصلات اللغة والثقافة والتاريخ والتقاليد والمصالح ، والآمال الواحدة؛(٤) العربى هو كل من لغته الأصلية : العربية أو يسكن الاقطار العربية، وليست له فى الحالتين اية عصبية تمنعه من الاندماج فى القومية العربية (٥) هدف القضية العربية إيقاظ قوى أمتنا وتنظيم عناصرها فى دولة مستقلة متحدة متحضرة (٦) القضية العربية وحدة تامة لا تتجزأ ولا يمكن ان تتنافر أجزاؤها (٧) كل عصبية اقليمية أو جنسية عرقية أو طائفية تنشأ فى وطننا العربى هى قوى هدامة يجب القضاء عليها او اذابتها فى العصبية القومية الجامعة (...) (١٠) أشد اعداء بلادنا الاستعمار والفقر والجهل والرجعية الاجتماعية والتعصب الدينى، فلنحاربها بكل جهودنا (..) (١٤) تدخل الدين فى السياسة والدولة اساس مصائب بلادنا فواجبنا ان نسعى لفصلهما فصلا تاما..»

وبعد ان يعالج النداء دواعى الوحدة العربية « ومنافعها» ويحدد العراقيل التى تعترضها وسبل تجاوزها، ينتهى الى ان يطور

ما طرحته وثيقة الكونفرانس الشيوعي السوري الفلسطيني من ضرورة قيام «جبهة عربية ثورية» بالدعوة الى «تنظيم عربي متكاتف عنيف له قوة البركان عندانفجاره» معتبرا ان اقامة هذا التنظيم هي الخطوة الأولى في السير على سبيل الخلاص القومي.

الانقلاب الستاليني الاصلاحي وتبلور أسس الستالينية العربية

عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦، حدث انعطاف يميني في موسكو ، وبدأ التحضير للمحاكمات والتطهيرات الكبرى التي أبيد فيها كل البلاشفة القدامى، وألغى الدستور السوفياتي القديم، وانتصرت الردة في كل مجال، وعلى الصعيد العالمي سعت الدبلوماسية السوفياتية الى التحالف مع «الديمقراطيات» الامبريالية، وتم توجيه الأحزاب الشيوعية إلى التحاف مع الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية الديمقراطية البرجوازية، على اساس برنامج الاخيرة، **وهكذا وجد الاساس لوأد الماركسية العربية بخطها البلشفي - القومي الثوري**، فتقوضت أركانها جميعا اعتبارا من قرارات كونفرنس فبراير شباط ١٩٣٦ لممثلي الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية، الذي تبنى المقررات الستالينية المفروضة على المؤتمر السابع للأممية الثالثة (١٩٣٦).

لقد قرر الكونجرس الشيوعي العربي في فبراير شباط ١٩٣٦ ، أن على الاحزاب الشيوعية (العربية) ان تغير جذريا موقفها من المنظمات والاحزاب «الوطنية الاخرى» كما أدان السياسات الشيوعية العربية السابقة، التي رسمنا ملامحها قبل قليل، بوصفها «**تطرفا يساريا**» مؤكدا ضرورة تأجيل الثورة الإجتماعية الى ما بعد نيل الاستقلال الوطني ، واضعا بذلك الأساس للنصل بين الصراع الوطني والصراع الطبقي، وللدعوة الى التحالف مع «البرجوازية الوطنية» في جبهات وطنية ضد الاستعمار.

وتنفيذا لهذه التوجيهات الجديدة، يوافق الحزب الشيوعي السوري على المفاوضات بين «الكتلة الوطنية» والمستعمرين الفرنسيين، بل ويرسل مندوبا عنه الى باريس في اثناء وجود وفد التفاوض السوري الرسمي هناك ، محاولا، باستخدام علاقاته مع الحزب الشيوعي الفرنسي المشارك في حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية أنذاك، تقديم خدمات الدعم للمفاوضين السوريين.

وفي السياق نفسه، ينظم الحزب الشيوعي السوري «مظاهرة ضخمة اخترقت شوارع دمشق، تأييدا للجبهة الشعبية في فرنسا» ويتم الافراج، على الأثر، عن ثلاثين شيوعيا ويبدأ الحزب نشاطه العلني، ويصدر اعتبارا من ٥ أيار ١٩٣٧، صحيفته العلنية «**صوت الشعب**».

ويبدو ان الخط الجديد للحزب قد لقي معارضة داخلية منظمة، مما تطلب اجراء تغييرات تنظيمية واسعة، ففي بداية عام ١٩٣٧، بعد عودة **خالد بكداش** ، سكرتير الحزب من موسكو بعدة أيام، عقد اجتماع موسع للجنة المركزية حضره ممثلون عن منظمات الحزب في سورية ولبنان، وتلي فيه تقرير تنظيمي «**ألقاه فرج الله الحلو**» وتقرير سياسي «**ألقاه خالد بكداش**» وقد بحث الاجتماع الاوضاع القائمة والمهام المطروحة، ومنها تحسين العلاقة مع (الكتلة الوطنية) ، وفي نهاية الاجتماع تشكلت قيادة جديدة للحزب .

لقد تطلب ارساء السياسات الجديدة في الواقع، اقصاء الماركسيين عن مواقعهم القيادية في الحزب؛ الأمر الذي كان حجر الزاوية في **تأسيس الستالينية العربية** التي تحكمت بالأحزاب الشيوعية العربية حتى وقتنا الحاضر، لقد كان انقلابا.

وعلى الخط نفسه، جرى **التراجع عن مفهوم الأمة العربية وشعار الوحدة العربية**، وحل محلهما المفهوم الذي صاغه **خالد بكداش** حول وجود (أمم عربية) ان سياسة التعاون مع البرجوازية القطرية ودعمها، كان لابد لها من ان تفضى الى تبني المفهوم القطري ، ووضع شعار الوحدة العربية جانبا.

وبينما كان التحالف يتعزز مع «البرجوازيةالوطنية» كانت تتعزز ايضا سياسة العداء للثقافة الماركسية والمثقفين الماركسيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة معزولين ومطاردين من قبل الأجهزة الامنية للاستعمار والبرجوازية، ومن قبل الأجهزة الحزبية للستالينية «المنتصرة» فانتهوا الى الموت أو الصمت، وهكذا خسر الفكر الماركسي العربي، والثقافة العربية التقدمية بعامة، بعضا من ألمع العقول العربية في النصف الأول من قرننا هذا.

*

لماذا تدخلت الأممية الثالثة ، المسيطر عليها من قبل موسكو الستالينية، لكسر النمو الطبيعي الداخلي للحركة الشيوعية



فرج الله الحلو

العربية، ودفعها نحو القطيعة مع المثقفين الماركسيين؟

لقد كان ذلك ضروريا من أجل (ستلنة) الأحزاب الشيوعية العربية، وإخضاع سياساتها ، بالتالي لحاجات النظام الستاليني، وذلك بالطبع في إطار عملية عالمية استهدفت اقصاء المثقفين من الحركة الشيوعية العالمية، وإحلال «الكادرات» محلهم، وكان لينين قد أكد غير مرة، على **التمايز بين الحركة الاشتراكية (أي حركة المثقفين العضويين للطبقة العاملة) والحركة العمالية (العمال)**، ذلك التمايز الضروري لالتحامهما معا في حركة ثورية حية من عقل ماركسي ودراع عمالي، ولأن المجموعة الستالينية السوفياتية ارادت ان تغدو هي العقل الوحيد للحركة العمالية العالمية، فقد كان لابد لها من إخراج المثقفين الماركسيين من صفوف الحركة الشيوعية، تحت شعار جميل ولكنه زائف، هو شعار «تعميل الاحزاب الشيوعية» ان الحركة الاشتراكية، وفق لينين ، تأتي الى الحركة العمالية من خارجها ، واتحادهما معا (المثقف والعامل) في الحزب العمالي شرط لا بد منه لصيرورة هذا الحزب حزبا ثوريا ، ولقد ارادت الستالينية تحت شعار «**التعميل**» أن تنزع من الاحزاب الشيوعيةالعالمية «عقلها» فلماذا؟

ان **نشوء «ديكتاتورية البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي قلب مفهوم الأممية البروليتارية رأسا على عقب**، فلم يعد ذلك البلد العمالي في خدمة قضية الثورة العالمية بل صار من واجب الثورة العمالية ان تتكيف وفقا لمصالح ذلك البلد، أي وفقا لمصالح ديكتاتورية البيروقراطية الستالينية، في التحليل الأخير، ومن هنا، **كان ضروريا تحويل الأحزاب الشيوعية العالمية من حيوية مفكرة**

الى أدوات ليس لها عقلها الخاص، ومرتبطة بالعقل المركزي في موسكو، الذى سيجعلها تسير بما ينسجم مع السياسات الهادفة الى «حماية حصن الاشتراكية» وفي محل النظرة اللينينية القائلة إن حماية الاتحاد السوفياتى، من وجهة نظره، انما تتم فقط بتقديم الأخير الدعم الكامل غير المشروط للثورة العالمية، حل المفهوم الستالينى عن «الاشتراكية في بلد واحد» التى تقتضى حمايتها- وفى الواقع حماية الامتيازات البيروقراطية والنزعة الروسية - مصادمات دفاعية ومساومات مع الرأسمالية العالمية، وهو ما يستلزم تحويل الأحزاب الشيوعية فى العالم الى أحزاب تابعة، تمضى، لا وراء العملية الثورية فى بلدانها حتى النهاية، بل فى طريق المصادمات الدفاعية والمساومات المتتابعة مع الرأسمالية والامبريالية، وفقا لاحتياجات اللحظة السياسية عند الكرملين.

ولكن، لماذا كان اقصاء المثقفين الماركسيين العرب عن قيادة الاحزاب الشيوعية العربية ضروريا من أجل ستلنة الاحزاب الشيوعية العربية؟ سنحاول أن نجيب فيما يلى:

لقد كان المثقفون العرب الماركسيون ذوو «نزعات خطرة» بالنسبة للستالينية، لقد تكون هؤلاء خارج الستالينية، وبالعلاقة مع الفكر الماركسى الغربى، والتنوير العربى والنهضة! فتميزوا بالانفتاح الثقافى والاستقلال الفكرى والنزوع الثورى والنزوع إلى إقامة الجدل بين الماركسية والمسألة القومية العربية، بما يعنى اقامة الأساس لحركة شيوعية عربية مستقلة.

ان هناك فارقا نوعيا بين المثقف الماركسى العضوى، المتكون فى لهيب المعاناة الحضارية القومية، والمنبثق من رحم الصراع الثقافى القومى وبين الكادر الحزبى، نصف المثقف، المتكون فى مدرسة حزبية أجنبية، وستالينية، أن الأول، الذى هو امتداد طبيعى لحركة الفكر العربى التقدمى، ذو وعى أصيل ومتماسك ومستقل، وقادر، بالتالى، على إبداع فكر ثورى مطابق للضرورة التاريخية فى تجليها القومى، ولذا فان تكوينه وفكره يدفعانه باتجاه الطبقات الشعبية، والى استكناه نبضها الجمعى، وحاجاتها التاريخية بينما الثانى، المترقى من صفوف الطبقات الشعبية الى الأعلى، الذى تحول من مجرد شغيل عادى، نصف متعلم، الى كادر حزبى، نصف مثقف، عن طريق استذكار دروس ستالينية، مستعد، سلفا، للايمان بكل كلمة فيها؛ لا يمكنه ان يتحصل الا على وعى هجين ومتجزئ، وتابع، وعاجز، بالتالى، عن انتاج وعى الطبقة العاملة لنفسها، ولمهامها فى الثورة العربية.

وعلينا أن نتصور حال الكادر الحزبى، المنتقل من وجدان دينى شعبى ومعارف ابتدائية الى الماركسية. ان وعيه سيهجن الماركسية، ستغدو الماركسية عنده، بالضرورة عقيدة دينية بسيطة، ان الدروس الماركسية ستجعل منه «كادرا قياديا» ولكنها لن تحرره من أفقه الضيق المتكون فى القرية أو المحلة، ومن الانتماء شبه الاقطاعى للقرية أو المحلة او الإقليم، كما لن تحرره من نزعته الشعبوية المطلبية المتأصلة فيه، ومن احساسه بالعجز عن استلام **السلطة، واحساسه بالعبعبة نحو الفئات الفنية، المثقفة، الحاكمة** وسيملأوه ارتقاؤه الاجتماعى من مجرد كادح الى كادر حزبى، الى سياسى «يجالس السياسيين- البكوات والأفندية» الى **الاستعلاء على أبناء طبقته، انه يعرف «مصالحها» خيرا منها، ويناضل من أجلها**، ويدفعها للنضال من اجل تحسين وضعها المعيشى، والى الاشتراك فى النشاطات الوطنية تحت قيادة البرجوازية، لكنه ابدا لن يدلها على كيفية الاستيلاء على السلطة، واستلام مقاديرها الحياتية وقضيتها الوطنية بنفسها، وبكلمة، فإنه يتعامل مع «الشعب» بروح خيرية، بينما تتجه بوصلته فى المسائل الكبرى صوب البرجوازية المعتبرة وطنية، هذه التى هى حليفة الاتحاد السوفياتى او التى يجب ان تكون كذلك.

ولأن موقعه، بوصفه «كادرا حزبيا» قد غدا، بالنسبة اليه «وضعا اجتماعيا» فسيدافع عن موقعه ذاك بأى ثمن، معيدا انتاج نفسه فى كادرات أخرى من الطينة نفسها، وصانعا بنية حزبية، مؤيدا سياسات حزبية، تلائم، بالضبط، مطالبه الاجتماعية والشخصية.

غير ان ذلك الكادر الآتى من صفوف الفئات الشعبية يظل، بعد مناضلا، وغير منبت الصلة بجذوره الاجتماعية الشعبية: يقود مظاهرة أو إضرابا، ويتعرض للمخاطر فى عمل سرى صعب ويتحسس آلام الكادحين؛ أى أنه يبقى متفوقا على الكادر الحزبى الآتى من فئات برجوازية صغيرة، وهذا الأخير: ابن فلاحين ميسورين غالبا، متعلم، (محام، طبيب، مهندس.. الخ) نصف مثقف أو أقل غالبا، استعداده الفكرى ضعيف عموما، بسبب من طبيعة مهنته، وهو يصعد اجتماعيا برافعتين: المهنة والحزب ويضاعف عشر مرات، مثالب الكادر الحزبى الآتى من صفوف الفئات الاكثر كدحا.

هذا الوضع لا يعنى ان الاحزاب الستالينية العربية، لم تنتج مثقفين، بل انتجتهم فعلا، ولكن لم يكن هؤلاء مثقفين عضويين للطبقة العاملة العربية، بل للحزب الستالينى نفسه. فبعد ان ترسخ الكادر الحزبى، الذى وصفناه للتو، فى بنية الاحزاب الشيوعية العربية، ورسخ فيها وعيه الهجين، وصار الحزب آلية لانتاج ذلك الوعى، عادت تلك الأحزاب لاستقبال مثقفين وإنتاجهم، على صورتها ومثالها، وكان دورهم يتمثل فى صياغة وعيها الهجين ذاك، ومع ذلك ظل **المثقف الماركسى مكروها من قبل الحزب الذى يميل الى «تقديس الجهل» والسخرية من النظرية، ويفضل، بصورة منهجية المثقف -الأديب كاتب الشعر والقصة القصيرة والرواية. وهذا - بشرط ألا يتدخل فى السياسة، وبشرط ان «يتعلم» السياسة من الكادر الحزبى** - يغدو محبوب الحزب وموضع رعايته، وطالما أن الأدباء، فى البنية الثقافية العربية ذات الصبغة الادبية بالأساس يغدون «نجوما» فمن الجيد والمفيد أن تدور النجوم فى مدار الحزب، واذا ما تجذر وعى الأديب وغدا مثقفا عضويا للطبقة العاملة، فلن يحتمله ذلك المدار وسيطرده، وفى **الظروف الخاصة، الناشئة عن الحرب الأهلية فى لبنان، رعى الحزب الشيوعى اللبنانى كاسرا القاعدة، مثقفا ماركسيا كبيرا، هو الشهيد مهدى عامل، وكانت تلك حالة خاصة**

-٣-

ان تعيين حدود التيار الماركسى فى الفكر العربى المعاصر ليس يسيرا كما يبدو ففى العقود الأربعة الاولى من حياتها، اى منذ العشرينات وحتى الستينات، كان من الممكن تعيين حدود الماركسية العربية بحدود الفكر الذى تنتجه الاحزاب الشيوعية العربية ومثقفوها، غير ان الأمر لم يعد كذلك منذ الستينات، فمذاك، وحتى الآن، نجد أن حدود الماركسية العربية تتسع، وتتنوع تياراتها، ويزداد منتجوها باستمرار، فهناك اولا، قسم رئيس من الحركة القومية العربية «تبنى الماركسية» احزابا وافرادا، وإن كان هذا القسم قد تبنى، فى النهاية، النهج الستالينى على التحديد، فقد خلق «تبنيه للماركسية» فى

الفترة الأولى، نوعا من الحرار الجديد في الماركسية العربية، خاصة وأن القوميين اتجهوا، في بداية تمركسهم، صوب المدارس الغيفارية والكاستروية والماوية واليسارية الجديدة، بل ونشطوا في ترجمة مؤلفات تروتسكية، قبل ان يصبحوا، في الغالب، ستالينيين في بداية السبعينات، وينبغي الاعتراف بان **القوميين المتمركسين قد اسهموا، في النصف الثاني من الستينات واوائل السبعينات، في تخصيب الماركسية العربية، ونشر تأثير الفكر** الماركسي خارج أطر وأنصار الاحزاب [illegible] بمدارس ماركسية اخرى، غير الستالينية، وذلك قبل ان يمتثلوا لها.

كذلك، نشط، في العقد الأخير، مثقفون ماركسيون مستقلون ومجموعات ماركسية من داخل الاحزاب الشيوعية العربية وخارجها.. وبدأت اسهامات أولئك تتكثف، وتبرز وتؤثر، والى ذلك تغلغلت الماركسية في النتاج الفكري العربي، بل أننا نستطيع القول أن الفكر العربي، في العقود الثلاثة الأخيرة، قد تمحور، في صراعه الرئيسي، حول الماركسية، تأثرا ورفضا وفي هذه الفترة، ظهرت اسهامات فكرية خصبة لباحثين ماركسيين لا تنتمي إلى الحركة الشيوعية، وفي الفترة نفسها، نشر الماركسيون العرب، عشرات المؤلفات الاساسية ومئات الترجمات المختارة، بالاضافة الى عدد كبير من المقالات والكراسات والنشرات التي تمثل مادة ضخمة [illegible] الماركسية العربية، المتعددة والمتصارعة في الفترة المعينة [illegible] نعتقد ان دراسة كهذه، ستبين بادئ ذي بدء، **ان التيار الستاليني قد غدا فعلا، ومنذ وقت ليس قصيرا، مجرد تيار من تيارات الماركسية العربية، الا انه علينا ان نعترف بأن ذلك التيار ظل مسيطرا فيها،** وذلك بسبب سيطرته المتجذرة على الاحزاب الشيوعية العربية، أولا، وبسبب الدعم الذي حظيت به تلك الاحزاب من الاتحاد السوفيتي والبرجوازيات المحلية، ثانيا.

أما الآن، وفي لحظة تفسخ الستالينية العربية (الشيوعية والقومية المتمركسة) وانتقالها الى الليبرالية، والى المصالحة الكاملة مع الفكر البرجوازي، بل والإقطاعي (الديني) فمن المنتظر ان تتوفر الظروف الملائمة لنهضة في الفكر الماركسي العربي، نلاحظ، منذ سنتين، انطلاقتها.

ان تفسخ الستالينية العربية، وتصفيتها لنفسها بانتقالها الى الليبرالية، لا يعني أن مهمة نقدها لم تعد قائمة، بل هي اليوم، ضرورية أكثر من أي وقت مضى، ذلك لأن الأحزاب الستالينية العربية، بتصفيتها لنفسها بوصفها أحزابا «ماركسية» تحاول، في الوقت نفسه، تصفية الماركسية العربية، وجر أعضائها وانصارها وجمهورها من الستالينية الى الليبرالية.

ينبغي القول، أولا أن الاحزاب الستالينية العربية قد لعبت، في الحياة السياسية العربية المعاصرة، دورا جديا، وقدم الستالينيون من أجل هذا الدور، تضحيات جساما لا نعتقد ان حزبا عربيا آخر قدمها، أو استطاع ان يقدمها، ولكن المفارقة ان ذلك الدور لم يكن سوى دور المثقف العضوي، أو دور «العقل الموضوعي» للبرجوازيات العربية، فيما ان الحزب الستاليني العربي (باستثناء واحد معزول- محاولة انقلاب **هاشم العطا** في السودان) لم يطرح نفسه، من حيث المبدأ وحتى حينما كانت الفرصة سانحة ومغرية (حالة العراق) مهمة الاستيلاء على السلطة، فقد حدد لنفسه، استراتيجيا دور «الناصح الأمين» للبرجوازيات العربية، لقد حدد الحزب الستاليني العربي مبكرا، دوره الرئيسي بأن يكون عقل القوى البرجوازية المعتبرة وطنية، بل وغدا القوة الأكثر اخلاصا لمصلحة البرجوازية بوصفها (الطبقة الموكول اليها انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية) وللقيام بدوره ذاك، دأب على تقوية صلاته بالقوى البرجوازية المعتبرة وطنية، وعلى الاستعانة بنفوذه الجماهيري لحماية تلك البرجوازيات أو الضغط عليها للتبول به عقلا لها؛ ولأن البرجوازية تلك، في حقيقتها، برجوازية كولونيالية بالضرورة، فلم يكن أمامها من خيار، في أحيان عديدة، سوى الاصطدام العنيف مع «عقلها» ومحاولة تحطيمه، في حين أنها، غير شاكرة، أفادت - مرات عديدة - من مساندة القوى الجماهيرية لذلك «العقل» بدون نصائحه.

لقد ارتبطت الاحزاب الستالينية العربية ببرجوازياتها القطرية ودعمتها و «نقدتها» وبلورت لها برامجها المفترضة، وسعت الى توحيدها، وترشيد سلوكها السياسي، انطلاقا من «ضرورة» هذه البرجوازيات في «المرحلة الوطنية الديمقراطية» ولطالما دعت الأحزاب الستالينية، القوى البرجوازية المعتبرة وطنية، الى توحيد صفوفها في جبهات وطنية قطرية، أي وعي ذاتها بوصفها طبقة، وادراك ما يقع على عاتقها من «مسؤولية تاريخية» إزاء الثورة الوطنية الديمقراطية؛ بينما لم تطرح الأحزاب الستالينية على نفسها، بالذات، تلك المسؤولية، ويدهش المرء، حينما يكتشف أن **الخطاب الستاليني العربي ظل يتجه، بالأساس الى البرجوازية المعتبرة وطنية، لا الى الطبقة العاملة وحلفائها من الفئات الكادحة؛** وانه دأب على دفع الأولى الى الانسجام مع دورها المأمول الموهوم في حين لم يعط للثانية اي دور خاص بها، سوى دعم «البرجوازية الوطنية» أونقدها.

والمشكلة الكبرى التي جعلت النضال الستاليني في التحليل الأخير، على بطولته عبثيا، هي أن البرجوازيات العربية، عاجزة، بنيويا على التماثل مع دورها المحدد في البرنامج الستاليني او عاجزة - بالنسبة للبرجوازيات الصغيرة القومية- عن أداء دورها ذاك بانسجام، وحتى النهاية.

ومع ان البرجوازيات العربية المعتبرة وطنية كانت تسير بصورة منتظمة في خط التراجع عن ادعاءاتها، بل وفي خط الخيانة الوطنية، فان الاحزاب الستالينية العربية، لم تقطع مع البرجوازيات تلك، وكأن «وطنيتها» المزعومة عامل وراثي فيها.

الحزب الستاليني العربي لم يطرح نفسه أبدا بوصفه حزبا سياسيا يستهدف، مثل كل حزب سياسي، السلطة لنفسه، بل قدم نفسه، وعن حق، مناضلا أمينا يستهدف «الخير العام» و «المصالح الوطنية العليا» وواعظا، غليظا أحيانا، يحدد ما ينبغي فعله، لكن من دون أن يتقدم أبدا ليفعل ما ينبغي بنفسه، ذلك ان هذه المرحلة هي «مرحلة البرجوازية» وكان هذا، بطبيعة الحال، صدى للسياسة الرسمية لموسكو، الباحثة بثبات عن أصدقاء، برجوازيين في العالم الثالث، إن هؤلاء «الاصدقاء» الضروريين من وجهة نظر الدبلوماسية السوفياتية في اللحظة الراهنة، لا يمكن التضحية بهم، و «دفعهم بالتالي الى المعسكر الآخر» عن طريق منازعة الستالينيين لهم على الشيء الأساسي، أي السلطة، بل ينبغي التحالف معهم، ودفعهم الى عداء أكثر جذرية للامبريالية، وصداقة أكثر عمقا مع الاتحاد السوفيتي!

(القسم الثالث في العدد القادم).

أرشيف اليسار

عبد الله النديم
ستاذ فن الثورة..

د. رفعت السعيد

من الشرقية، أتى ى ترسانتها على ن الغرب يتدخل، كم محمد على، رد مصباح إلى قريته، ليعمل خبازا.

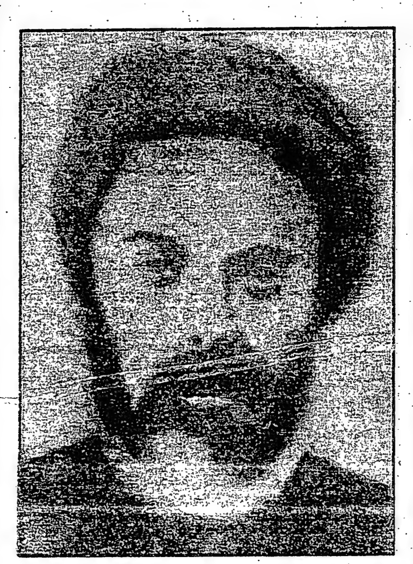
الله» يتعلم القراءة ب المنشية ويبدى ذكاء الحفظ، فيوصى سيدنا يهب أبنه للعلم الشريف. ى مدرسة «الجامع الأنور» ، لكنه لايلبث أن يتمرد على لجاف، السلفى الذى يستغنى العقل.. أبوه يصمم على أن لايحتمل ، وتمرد الفتى على ة معا.

من بين أساتذته فى مدرسة الجامع يخ يحب الشعر والفكاهة، اكتشف «عبد الله» مبكرا وصار يصطحبه الس الشعراء والزجالين بكل مايغمرها ر وفن وفكاهة وسعة أفق..

انطلق «عبد الله» واكتسب لقب م من تفوقه على كل الندماء الآخرين مجالس الشعر والسمر والفكاهة. ثم أتى ى القاهرة ليلتحق بوظيفة عامل تلغراف فى لقصر الخديوى.. وفى القاهرة يلتقى بجمال الدين الأفغانى، لتتحول الطاقة الفنية ، والموهبة الشعرية وروح الدعابة القاسية والماكرة إلى أدوات فى معركة الوطن.. والشعب.

جلس الفتى المشاغب المفعم بروح التهكم على الجميع ، إلى أستاذه الصارم الملامح، الجاف الكلمات، المحدد المعانى، وتعلم منه أسرار الصراع عند الطغاة، والدفاع عن الوطن والحرية..

وبدأت كلمات النديم تعيد صياغة نفسها فهى تقال: «الاستبداد فى عنفوانه، والظلم قابض على صولجانه، ويد الظلم حديد، والناس كلهم عبيد وأى عبيد»



عبد الله النديم

ويمضى مع الأفغانى فى تأسيس جماعه «مصر الفتاة» لكن الأفغانى يتعامل مع ولى العهد «توفيق» ويستقطب إلى مجالسه كبار الأعيان الطامحين إلى المشاركة فى الحكم.. والنديم يستشعر حقدا على هؤلاء الأعيان، زملائه فى مجالس الأفغانى، ويستشعر ميلا نحو الغائبين عن هذه المجالس.. حضورا، والغائبين عنها فكرا وتوجها.. الفقراء.

ويحاول النديم أن يقنعهم بالتحول نحو الشعب الفقير فيصدوه ويقول: «كنت كلما نبهت عاقلا اسكتنى، فإذا الححت عليه انبنى وبكتنى»

وينفصل النديم عن الجمعية بأعيانها ، وخطبها الهادئة معلنا: «لم أجد طريقا لتنبيه الوجهاء والأمراء، إلا بعصبية أكونها من الفقراء».

وانغمس النديم فى الكتابه الصحفية، مغرقا الصحف بمقالات نارية، وفى تأسيس جمعيات أهليه «تسعى فيما يعود على الوطن واهله بالمنفعة الحقيقية» وحتى يأمن خوف الناس اعلن أن هذه الجمعيات ستكون مكرسه للنفع العام.. وبعيدة عن السياسة، وانغمست هذه الجمعيات فى تأسيس المدارس، لتعليم البنين والبنات ، لأبناء الفقراء بالمجان ، وبمصروفات لأبناء القادرين».

وفى حفل افتتاح أولى مدارس جمعية المقاصد الخيرية بالاسكندرية وقف النديم خطيبا مؤكدا على دور مدارسه فى تكريس الوحدة الوطنية قائلا: «إن المدرسة تعلم الأطفال الأخوه فى الوطن، وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على الوطنية وحب الإنسانية».

... وسريعا يسطع اسم النديم كالشهاب، وكواحد من المع خطباء زمانه، واشجعهم واصبحت الصحف تسميه «خطيب الشرق» و«خادم الإنسانية» و«محيى الوطنية».

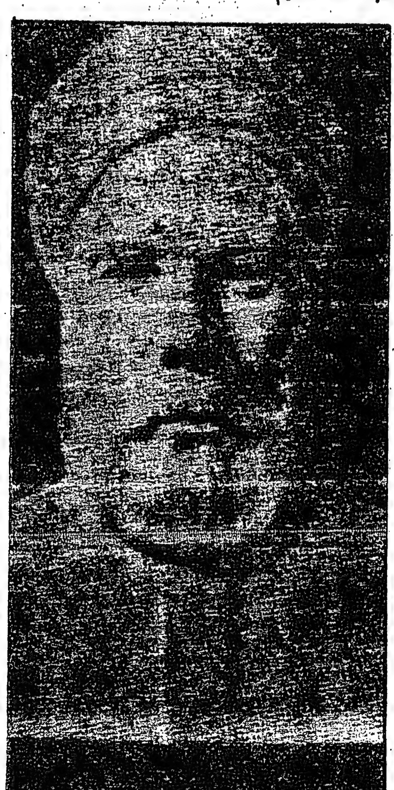
وقالت عنه جريدة التجارة أنه: «يبث فى الافئدة الضعيفة أنوار الحمية الوطنية، ويضرم فى النفوس الهامدة نيران الغيرة الوطنية» وانتقل النديم بمشروعه إلى الأقاليم وكتبت الصحف: «لقد قويت هذه العصابة، وتعددت محافل الخطابة ، وانتشرت الدعوة فى البقاع، حتى ملأت القلوب والاسماع. وانفتح باب الجمعيات، ودخلها الناس افواجا وزرافات»

مع العسكريين

وتتململ مصر من غفوتها، توشك أن تستيقظ ويكون العسكريون (احمد عرابى ورفاقه) هم طليعتها، وينضم اليهم النديم سريعا.. ويحدثنا عن موقفه هذا قائلا: «وأعلنت حب العسكر والتعويل عليهم، وناديت بانضمام الجموع اليهم، وأوغلت فى البلاد، و نددت بالاستبداد، وتوسعت فى الكلام، وبينت مثالب الحكام الظلام، لا أعرفهم الا بالجهلة الأسافل، ولا أبالى بهم وهم ملء المحافل»

وسريعا يلمع اسم النديم، وأفاد حركة العسكريين كثيرا، فكان أداة الإعلام

عبد الله النديم



الأساسية التى يستندون، وكان العنصر الحاسم فى حشد الجماهير حولهم.

وقويت حركة الجيش بالنديم، وأصبح واحدا من أقرب المقربين من عرابى، وكان النديم يمتلك موهبة فذة فى القدرة على التوجه للجماهير، وفى القدرة على التعامل معها، وكسبها.

ولكن.. من هو أحمد عرابى فى نهاية الأمر؟ هو مجرد واحد من ضباط العسكرية، فكيف يجوز أن يدعى التحدث باسم الأمة؟ وللإجابة على هذا السؤال، عرض النديم فكرة جمع توقيعات من العمد والأعيان وعموم المواطنين يعلنون فيها توكيلهم لعرابى إنها المرة الأولى التى تفعل فيها مصر ذلك.

وتمكن النديم من اقناع عرابى بفكرته، ثم جلس على التو وحرر بخطه صيغة العريضة التى اسميت فى تاريخ مصر «المحضر الوطنى» وفيه « أن الوزارة الرياضية قد ركبت متن الشطط، وعدلت عن الصراط المستقيم، ولم يكن مقصدها مؤديا الا إلى اضمحلال البلاد وتلاشيها.. وأن سكوتنا واضرابنا عن ذلك يعد من العجز والجبن والتفريط فى وطننا ومقر نشأتنا: فاعلموا يامعاشر الوطنيين أن أولادكم المنتظمين فى سلك الجهادية قد اتكلوا على البارى سبحانه وتعالى، وعزموا على منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقكم.. فالمطلوب منكم أن توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم.. المقصود بها أن اكون نائبا عنكم فى كل مايتعلق بأحوال البلاد.. التوقيع «أحمد عرابى».

ويكتب واحد من مؤرخى القصر «أخذ النديم يجوب ، الأقاليم القبلية والبحرية ويدعو الناس إلى نصرة زعماء العصابة، وكان النديم هذا قوى الحجة، فصيح اللسان، قوالا، سهل العبارات ، عذب المنطق، مقلقا، مهيجا بذلاقه، وقوة حجته وبيانه»

وعاد النديم محملاً بمئات الآلاف من التوقيعات.. استند اليها عرابى ليعلن أنه وكيل للأمة.

وتحاول انجلترا أن تستخدم نفوذ السلطان العثمانى للضغط على العرابيين، ويرسل السلطان وزيره الشرس درويش باشا .ويشعر خصوم الثورة بالارتياح ويكتب احدهم قائلا «الآن آتاهم درويش باشا القوى، إن نظرة واحدة من هذا الرجل الحديدى كفيلة ببث الزعر فى عرابى واتباعه ، فإن تطاول احدهم تدحرج رأسه على السجادة بإشارة من الباشا»

ولكن النديم كان يمتلك دائما السلاح الأقوى.. الجماهير.

مرة أخرى يجمع التوقيعات.. هذه المرة جمع تسعين ألف توقيع، وحشد ألوفا مؤلفة على جانبى الطريق تهتف ضد التدخل العثمانى لصالح الخديوى، وارتعب درويش، وتراجع.

.. ومن هذا اليوم فصاعدا بدا النديم يصوغ للجماهير هتافاتها المنغمة التى ظلت تتغنى بها أمدا طويلا، حتى بعد هزيمة الثورة.

ياتوفيق ياوش القملة
مين قلك تعمل دى العملة.
ياعزيز ياعزيز
كبه تاخد الانجليز
يامحنى ديل العصفورة
وجيوشنا فى المنصورة

الاتجاه يسارا:

..وبوعى طبقى وفطرة نادرة المثال، عرف النديم قواعد اللعبة، وأدرك أن الأغنياء لن يكونوا أبدا مع ثورة الشعب، وشن النديم هجومه الطبقى شعرا ونثرا، وحرض الجماهير ضد الأغنياء بما أقلقهم وأفزعهم، وبما زاد من التحام الفقراء بالثورة، والتفافهم حولها..

أهل البنوكا والأطيان
صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشى عريان
معاه ولاحق الدخان
شرم برم حالى غلبان

وكان يسمى الأغنياء فى كتاباته «حمير المال» ويتحدث عن مملكة الثراء فيصفها بأنها «مملكة البهدلة، وهى على شاطىء بحر الجنيهات، تحد بالخمور من جهة الغرب، والعاهرات من جهة الشرق، وبالمضلين من جهة الجنوب، والمنحرفين من جهة الشمال».

وعندما يُقدم اقتراحٌ باستبعاد غير المتعلمين من عملية الانتخاب، ينهض النديم مدافعا عن الفلاحين فى الانتخاب قائلا« الفلاح هو صاحب المصلحة الحقيقية فى البلاد، والفلاحين هم الأغلبية العظمى وهم أدرى بما لهم من مشكلات.

وهو يتحدث عن الأغنياء قائلا: «إن ابن الغنى مولع بالاستبداد والاستعباد، فهو يميل إلى استخدام الفقراء بلا مقابل، وضرب الضعفاء من غير أن يعارض أو يحاكم وهذا بعينه هو الاستبداد المضر

بالشعب»... «وإن كـــان أباه من حكام البلاد، فإنه قد أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه، فإن أغلب الحكام متسلطون على المحكومين تسليط الهواء على النار، يضربون ويحبسون وينهبون. ومن كانت هذه أفعال أبيه، كان بعيدا عن الحق، أجنبيا عن الإنصاف، لايميل للمساواة، ولايعترف للفقير بحق معه فى الوجود».

ويكتب النديم موجها حديثه للمالك «تعال فانظر إلى سلم رفعتك، ومعدن حياتك، ونبع ثروتك، اخيك- استغفر الله- خادمك الفلاح. انظر إلى ثوبه المهلهل، ولبدته التى لاتستر يافوخه، ورغيفه الذى لاتكسره قوتك، ومشيه الذى تعاف النظر إليه، وارقبه وهو يسقى الزرع والطين إلى فخذيه، والشمس تشوى وجهه وجسمه، يقطع يومه فى عذاب وعمل.. وهو صاحب الفضل عليك، وانت لاتنظره إلا بعين المقت، ولاتعامله إلا بيد الإهانة ولسان السب، مستقبحا صورة عنونت بفلاح».

وتلهب هذه الكلمات مشاعر المصريين، ويستجيبون لها.. وتحرك الفلاحون فى أكثر من قرية يصادرون أراضى كبار الملاك الاتراك، أو كمبيالات الديون من المرابين الأجانب ويقيمون مهرجانات لإحراقها.

لقد نجح النديم فى إكساب الثورة مضمونها الشعبى، وما أن التفت جماهير الفقراء حول الثورة حتى أكسبها مضمونها الطبقى.

وكان النديم حريصا على أن يؤكد لكل مصرى أن الثورة تقوم لصالحه.. وأن انضمامه إليها هو لتحقيق مصلحته وكان يؤكد دائما: «اذا كنت حقا تحب وطنك، فيجب أن تؤيد الحركة الوطنية التى قامت لتحصل لك علي حقوقك كإنسان، ومن ثم تحس أن وطنك ملك لك أنت».

ولكن النديم كان يدرك تعقيدات العمل الوطنى، ولهذا فقد حرص على أن يوجه حركة الفلاحين ضد الملاك الاتراك والمرابين الأجانب، محاولا أن يوحد صفوف المصريين.

ويرسل مستر كارترايت نائب القنصل الانجليزى برقية عاجلة فى ٢٦ يونيو ١٨٨٢ يقول فيها «أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم الكمبيالات التى تثبت ما عليهم من ديون» ويقول: «وأن خبرا رسميا ورد من الحكومة يقول أن هناك فى ناحية بنها قتيل يونانى، وأن الباعث على قتله هو تمنعه من إعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها دين عليهم واجب الأداء.»



عبد الله النديم

ويروى سليم خليل نقاش فى كتابه «مصر للمصريين».. «طلب عرابى معونات من الشعب للجيش على أن تخصم من الضرائب المستحقة عليهم..» «وكان المشايخ يظلمون أصحاب الأبعاديات من الاتراك والشراكسة ومن ينتمى إليهم، وكان بعض المشايخ يقول للمقتدر أو طالب المهلة: هل أتيت من تركيا بلادك بأطيان؟ إنما هذه أطيان القطر، ونحن أبناء القطر لايحق لغيرنا أن ينتفع بها.. أتيتمونا فقراء لاتملكون أرضا ولا فلسا، فأصبحتم الآن أصحاب أراض وملاك تحرمونا من خيرها، وكان بعضهم لايكتفى بمثل هذا الكلام، بل كانوا يعمدون إلى الأرض ويقتسمونها بالفعل قائلين: «هذه القطعة لك وهذه لى». بل يقولون لصاحبها اخرج من البلاد كما جئتها، فكان أصحاب الأرض يزدادون خوفا، وحسبانا لبلاء أعظم».

..إنها الثورة الشعبية المصرية.. صاغ لها النديم قانونها الخاص، ومنحها لهيبها ومذاقها الخاص.

* فى أحضان الشعب

ويخون كبار الملاك الثورة.
ويخون بعض الضباط.
وينسج المصريون عبارة موحية «الولس هزم عرابى»

ويهرب النديم إلى أحضان شعب أحبه وعشقه. وتفتح له مصر صدرها، وتكون قصة هروبه ملحمة مليئة بالقصص والحكايات التى تؤكد شجاعة الشعب، وقدرته على أن يحمى أحباءه.

كان النديم متنكرا مختبأ فى بيت أحد العمد هو الشيخ محمد الهمشرى عمدة «العتوه القبلية» بينما قوات الاحتلال تقلب مصر حجرا حجرا بحثا عنه. وتوالت القصص والأساطير عن هربه خارج البلاد، وبلغ الأمر أن كان النديم جالسا فى بيت العمدة وأتى رجل من البندر يهمس فى أذن العمدة أن النديم وصل سالما إلي الاستانة وصعد إلى المئذنة المقابلة لقصر السلطان وارتفع صوته بالأذان، ودعاه السلطان وكرمه..

كانت قوات الاحتلال تجعل جائزة لمن يأتى بالنديم حيا أو ميتا «خمسة آلاف جنيه» وهى ثروة كبيرة للغاية بمعايير ذلك العصر.

لكن مصر أطبقت جفنها على ابنها الحبيب، ومنحته حماية يستحقها.

وذات يوم دخل المأمور إلى بيت العمدة، وشاهد الغريب الجالس فى وقار، ولمعت عيناه. أحس النديم أن الرجل قد عرفه، وغادر المأمور المكان وبدأ النديم، يستعد للهرب..وإذا برسالة عاجلة من المأمور تحمل بيتين من الشعر:

ولقد نذرت إذا وجدتك سالما
لأقبلن مواطىء الأقدام
ولأثنين على سجاياك التى
حثت على التحرير والإقدام

.. إنها مصر التى تعرف كيف تحب، من يحبها من ابنائها.

ولقد احبها النديم أكثر من الجميع، فاحبته هى أيضا..أكثر من الجميع..

متى يتجاهل الإسلاميون مبادءهم؟

تعمدت كتابة هذا المقال بعد إنتهاء مهرجان الاستفتاء على الحقبة الثالثة لرئاسة الجمهورية لمبارك ، والذى ختم بـ«تكريز ونعمة» من رؤساء شئون التقديس: شيخ المسلمين ومفتى عموم الديار وبطرك القبط ، وقريبا سيعلن عمن يحتل مكان طيب الذكر «حايم ناحوم أفندى» حاخام يهود مصر السابق ، وذلك حتي يكمل مثلث البركة للحاكم.

والمؤسسات الدينة الرسمية - منذ ظهور الأديان الإبراهيمية أو السامية الثلاثة وحتى الآن ، بل وإلى أن يرث الأرض وما عليها- وهى «سمن على عسل» مع الطواغيت الحاكمة هى تضفى عليها المشروعية التى تفتقدها وتفتقر إليها والأخرى فى المقابل تغدق عليها الرضا السامي والإنعامات السنية.

ولكن نوعا آخر من «مقاولى الأعمال الدينية» لهم رأى مخالف ، وهم حاليا يشكلون «القطاع الخاص» فى هذا السوق ، لذا فهم يعارضون السلطة وإن جاءت معارضتهم على حساب مبادئهم وتراثهم والتاريخ الذى يتشبثون به ويحلمون يقظة رنياما بعودته، لكنهم عندما «يصلون» وتتحقق أمانيهم يتنكرون لطروحاتهم الآنية ويتبنون خطاب المؤسسة الدينية الرسمية بل ربما زايدوا عليها ، حدث هذا فى الماضي ويحدث حاليا فى الوقت المعاصر فى أقرب البلاد الينا وألصقها بحدودنا.

***

الاسلامويون على اختلاف تنويعاتهم عارضوا الولاية الثالثة لمبارك، وهم فى هذا المسلك ينطلقون من أرضية سياسية وليست دينية ، وهذا ما كشفناه منذ أمد بعيد وما تؤكده مواقفهم المتناقضة مع مرور الأيام لنصل الى حقيقة لا خلاف عليها ولا اختلاف وهى ان شعار تطبيق الشريعة سياسى بحت وملمح الدين الذى يتخفى وراءه شفاف ورقيق لا يخدع أحداً.

***

فى الإسلام الولاية الكبرى أو الإمامة العظمى وهى بتعبيرنا الحديث«رئاسة الدولة» ليست موقوتة ولا محددة بزمن معين ، أحد الخلفاء تربع على عرش مصر ستين عاما . (عشر ولايات بحسابنا الحاضر) وحدثت فى عصره الميمون شدة(مجاعة) لم تر المحروسة لها مثيلا منذ أيام صبنا حتى انتهاء المدة الثانية لمبارك ، ومع ذلك لم يفكر أحد لا من العامة ، ولا من رجال الدين (كانوا يمثلون الطبقة المثقفة أو الانتجلنسيا) ، أن يقول (لأ) أو يطلب منه أن يتنحى عن الخلافة!!!

لماذا؟

لإن التراث الإسلامى سواء فى التاريخ أو الفقه لا يتصور مجرد تصور ان تكون الخلافة أو الإمامة العظمى لا عند السنة ولا عند الشيعة موقوتة.

فى التاريخ.

لم يسبق الخليفة منذ أبى بكر- رضى الله عنه - حتى السلطان عبد المجيد الذى ألغيت الخلافة العثمانية فى عهده فى ٣ مارس ١٩٢٤ أن وقتت ولايته (الخليفة) بزمن محدود إذا حل ترك الحكم، بل يظل خليفة الى أن يموت حتف أنفه أو يقتل أو يعزل بقوة السلاح .وبهذه المناسبة نذكر انه لم يحدث منذ عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه أن تنازل خليفة عن الخلافة إثر معارضة سياسية سلمية.

أما فى الفقه السياسي الإسلامى:

فإن أشهر من ألف فيه أبو الحسن الماوردى وأبو يعلى الفراء الحنبلى وكانا متعاصرين وكتبا كتابين يحملان عنواناً واحداً هو (الولايات السلطانية) تكلما فيهما عن «استدامة الإمامة» لا عن تأقيتها أو تحقيبها .ولم يكن يدور بخلد واحد منهما أن هناك «إمامة موقوتة» أو غير «مستديمة» هذا هو حكم المبادئ التى ينادى بها الإسلاميون فى خصوصية مدة الولاية العظمى أى رئاسة الجمهورية.

ولكن لما كان الاسلامويون يتخذون من تلك المبادئ ستارة يخفون خلفها مطامعهم السياسية فى الحكم شأنهم فى ذلك شأن أى حزب «علمانى» أو «دنيوى» حسب تعبيراتهم الخبيثة ، فانه لا مانع لديهم من تخطيها وتجاوزها وتجاهلها ... الخ، اذا حالت دون تحقيق شهوتهم العارمة للسلطة.

وليست هذه هى أولى مخالفاتهم العلنية لمبادئهم ولن تكون الأخيرة ،ومن هنا، فقدوا المصداقية وانكشفت حقيقتهم لدى المواطنين

خليل عبد الكريم



فيلم "الرقص مع الشيطان" لعلاء محجوب :

سينما الأفلام الصفراء

أحمد يوسف

لم يعد غريبا فى هذا الزمن العجيب ، أن تمضى فى شتى أنحاء هذا الوطن الذى جعلوه أعجوبة من أعاجيب الدهر، فترى على الأرصفة هنا وهناك تلك الكتب الصفراء، وقد عادت من الماضى السحيق فأصبحت زاهية الألوان، لتتستر وراء الدين فتأتى بما يخجل أن يتطرق إليه الفقهاء الحقيقيون فيما ليس لهم به علم، من وصف دقيق لأهوال يوم القيامة وعذاب القبور، حتى أنه يخيل إليك أنك أمام أحد أفلام الرعب التى تشيب لها الولدان والغربان، لكن هذه الكتب الصفراء لا تستعين إلى ذلك بتكنولوجيا المؤثرات البصرية، وإنما بما تزخر به بعض كتب التراث الزائف من تخلف ليس له بالدين الحقيقى من صلة.

عادت هذه الكتب هذه المرة ليس كما جاءت من قديم، فى أحضان عصور الفقر والجهل المظلمة، التى تخوض فى سراديبها الموحشة أشباح الفكر المشوهة، لكنها تعود اليوم وقد شارف القرن العشرون على نهايته، وحيث تطبع هذه الكتب بأحدث أجهزة الطباعة الحديثة، ويجنى أصحابها وتجارها الثروات التى يجمعونها بالعملة الصعبة، ليستطيعوا أن ينعموا بإنجازات العلم شديدة الترف، وليأخذوا من الدنيا كل نصيب، تاركين للفقراء، من القراء، ظلمات القبر وعذاب نار جهنم.

تعودنا أن نقبل هذا التناقض المريع ونحن نبتلع غصة المرارة فى الحلوق والأفئدة والعقول، لكن الأمر المثير للدهشة حقا هو أن يتحول أصحاب هذه الأفكار الصفراء إلى عالم السينما، فتلك إشارة شديدة الخطورة على امتداد سيطرتهم على صناعة وتجارة لاتعطى كثير اهتمام للشطحات والتهاويم (إلا إذا باتت الشطحات كما هو الحال بضاعة رائجة). وإذا كنت تستطيع أن تتصور كيف قرر كاتب السيناريو أن يصنع قصة فيلم صفراء، فإنك **لاتستطيع أن تستوعب كيف اشتركت كتيبة كاملة من الفنانين والفنيين فى تحويل الأوهام المضللة إلى شريط من السليولويد الملون**، إلا إذا أدركت الخطر الزاحف القادم من أصحاب هذا الفكر ، ورغبتهم فى الذهاب ، إلى أبعد مدى من التأثير على الجماهير، أو بالأحرى استغلالها.

من هوليوود.. إلى موسكو!

وهذا هو واقع الحال فى فيلم **«الرقص مع الشيطان»** الذى كتبه **«محمد خيل الزهار»** وقام بإخراجه علاء محجوب. ولن تحتاج إلى جهد كبير لكى تدرك تلك السرقة العلنية لاسم الفيلم من اسم أحد أكثر الأفلام الأمريكية الحديثة شهرة وشعبية، وهو **«الرقص مع الذئاب»** وإن كانت السرقة لاتدل إلا على نوع من النزق والطيش، لكن مايدل على مراهقة فنية حقيقية هو أن يقوم صناع الفيلم- الذى كانوا قد أطلقوا عليه من قبل **«شرخ فى جدار الزمن»**- بسرقة الفكرة المحورية من فيلم أمريكى آخر، هو **«العودة إلى المستقبل»**، الذى ينتمى إلى أفلام الخيال العلمى، شديدة الطموح فى شكلها ومضمونها.

ولتدع جانبا ذلك الفرق الهائل فى الإمكانات التقنية التى تستطيع بها السينما الهوليودية أن تنجح فى تنفيذ هذه الأفلام على نحو شديد الإقناع، بينما تقف السينما المصرية فى هذا المجال بإمكاناتها المتواضعة عند حدود التلعثم الذى قد يثير الشفقة أو السخرية، لكنك لاتستطيع أن تصرف النظر عن تلك الرغبة المتعمدة مع سبق الإصرار والترصد من صناع **«الرقص مع الشيطان»** فى استغلال فكرة الفيلم الأمريكى أسوأ استغلال، وهو الذى يقوم على مفارقة أن يعود الإنسان إلى الماضى، أو يقفز إلى المستقبل، ليس من أجل إثارة الضحك من ذلك الموقف المستحيل، وإنما **كى يطرح بقوة فكرة قدرة الإنسان على صنع مصيره**، فإذا كان الحاضر هو ابن الماضى، والمستقبل ليس إلا جنينا فى رحم الحاضر، فلماذا لاتتذكر دوما أننا قادرون بما نملكه من أدوات العلم على صياغة حاضرنا، ومن ثم مستقبلنا ؟.

لايريد لنا أصحاب الفكر الأصفر إلا أن نؤمن بالعكس من ذلك تماما، بأننا عاجزون خائرون خائبون، أو كأنه مايزال لدينا القدرة على اجترار المزيد مما يفرضونه علينا من العجز والخور والخيبة، لكى نقبل الأمر الواقع بقدر أكبر من الاستمتاع بتجرع المرارة، وحجتهم فى ذلك هو العودة إلى «حظيرة» الإيمان، وكأنهم **يدخلون بك إلى منطقة ملغومة، لاتستطيع أن تحرك فيها ساكنا أو تنبس ببنت شفة، وإلا أصبحت كافرا ملحدا أو زنديقا، أو بالأحرى كما يريدون أن يلخصوا شخصية بطل الفيلم: «شيوعيا»!**

أرجو ألا تتساءل كثيرا كيف رحلت فكرة الفيلم الامريكى التى تنادى فى نزعة متفائلة بتبنى المنهج العلمى، لتحط رحالها فى أرض الاتحاد السوفيتى، لتصبح على أيدى صناع **«الرقص مع الشيطان»** فكرة صفراء قائمة

متشائمة، تدعو إلى تغييب العقل والاستسلام العاجز اليائس، ليس كما يزعمون لما يريد قضاء الله، وإنما لما يريد لنا الذين يخططون من وراء الستار، وأمامه، لكى يعود هذا الوطن، وهذه الأمة، إلى العصور المظلمة السحيقة، وإلى المزيد من الهوان.

على كل حال، فإن صناع «الرقص مع الشيطان» لم يحاولوا طويلا أمام لصق «تهمة» الإيمان بالعلم- وكأن العلم ليس إلا أحد أهم أركان الحضارة والمدنية المعاصرة- فى وجه الاتحاد السوفييتى- أو ماكان الاتحاد السوفيتى- على نحو شديد الفجاجة والسذاجة، فكل مايحتاج إليه صناع الفيلم هو عالم مصرى عائد لتوه من هذه البلاد «الكافرة»(!) وقد أطلق لحية على طريقة لينين ، وارتدى فى عز الحر قلنسوة الروس المصنوعة من فراء الدببة، ولف رقبته برباط عنق أحمر، وتشدق ببعض كلمات روسية بين الحين والآخر، وانهمك صباح مساء فى احتساء الفودكا، لكن الأكثر أهمية هو أن يبدو متعجرفا متجهما، أو فى أفضل الأحوال ساخرا ثقيل الظل، يحدق بعينيه فى الناس والأشياء بكراهية مقيتة!!

الصراع بين الجمل والسيارة!

إن هذا البطل الذى يدعى واصل (نور الشريف- فى أسوأ أدواره التى تزداد للأسف سوءا، فيلما بعد فيلم) يعود إلى أرض الوطن، بعد أن تزمجر الشاشة بحدة أصوات مبهمة غير مفهومة بينما تنزل العناوين، وعلى صورة البطل نسمع إعلانا فى مطار القاهرة عن وصول طائرة من موسكو، بينما نرى لوحة مكتوبة تشير إلى العام ١٩٩١، وما كاد بطلنا يضع قدميه فى القصر القديم الذى ورثه عن جده ، حتى ينخرط فى حوار أجوف مع أمه (مديحة يسرى)، وهو الحوار الذى يذكرك على نحو ما بتلك الموضوعات الإنشائية التى كانوا يدرسونها للأطفال منذ أكثر من نصف قرن، للمناظرات بين الصيف والشتاء، أو الجمل والسيارة، لكن المناظرة هذه المرة بين.. العلم والدين!

تستطيع أن تترك لخيالك العنان فى أن تتصور أن هذا الحوار قد خرج توا من بين كراسات أحد هؤلاء التلاميذ، حيث تبدو حجة الأم فى دفاعها عن الدين تستند إلى أن «مصر أم الدنيا..وأم الأولياء» وتستطرد فى احصائهم وليا بعد الآخر، بينما تسمع فى مشهد تال واحدا من أساتذة واصل فى الجامعة يردد نفس الآراء حول عجز العلم عن كشف خفايا النفس والروح،لكن واصل لاينفك على الدوام عن الاستهزاء بهما وتسفيه آرائهما، فيتعمد أن يجلس أمام أمه وهى تصلى وقد وضع ساقا فوق ساق، كما ينفث دخان غليونه ويؤكد فى ثقة المراهقين أنه «يؤمن بالعلم بلا حدود»، وأنه قد عاد إلى البلاد حاملا البشرى بعلم جديد (هكذا!).

فى مشهد لاحق، سوف يواجه بطلنا المتجهم، زوجته الرقيقة هند (صباح السالم) لكى يعلن عن استيائه من «الشرق»(!).

لأنه يمثل عنده «التقاليد العتيقة والأفكار المتخلفة والقيم المنهارة». ولايفوت الفيلم الفرصة لكى يقدم لك مناظرة أخرى بين الشرق والغرب، فى حوار شديد السماجة ويفتقر إلى الحد الأدنى من فن كتابة الحوار، فتنادى الزوجة بأن «العلم من غير قيم يدمر ولايطور شئ».. العلم عمره ما المحكم فى الموت ولا الرزق..وكل شيء بإرادة ربنا» بينما يؤكد واصل من جانبه أنه لا ضرورة للقيم(!)، ويبرهن على ذلك بأنهم، «برة متطورين وأحسن مننا ميت مرة ..بكره العلم ها يسيطر على كل شئ حتى على مصايرنا.

إن كنت تشاهد الفيلم مع الجماهير، وسط القاعة الخالية إلا من بعض مشاهدين ساقتهم الصدفة أو دفعهم الفضول لمشاهدة هذا «الرقص مع الشيطان»، فلا بد أنه سوف تتناهى إلى سمعك بعض همهمات، تستغرب أن تكون العلاقة بين العلم والدين، أو بين الشرق والغرب مطروحة فى نهاية القرن العشرين على هذا النحو الفج المراهق. ومما يزيد الطين بلة أن يعلن واصل بمناسبة وبلامناسبة عن ازدرائه العميق لماضى أجداده الباشاوات وكل ما ينتمى إلى ما قبل ١٩٥٢، ليقود الفيلم المشاهدين نحو الارتباط بين ثورة ١٩٥٢، والإلحاد وازدراء الشرق، وإن كان هذا الأمر يتيح لنا اقترابا من رؤية صناع الفيلم الحقيقية التى تتخذ من الدين ستارا لكى تخفى موقفها السياسى والاجتماعى شديد الرجعية.

ها قد بدأت التفاصيل فى موقف صناع الفيلم تصبح أكثر وضوحا، لكنها تتخذ طريقا شديدة الالتواء، وكأنها تحاول أن تخفى وراء التعقيد الفنى المصطنع سذاجة الفكر وضآلته على أقل تقدير. إن كان لنا أن نفترض حسن النوايا، فمن خلال سرقة الفكرة المحورية من الفيلم الأمريكى، يستطيع واصل أن يصل إلى اختراع عقار ينقله عبر الزمن، ليمضى معه الفيلم ليحكى قصة العائلة والقصر، من أيام جده الباشا (أحمد خميس) الذى أنفق بعض أمواله على المشعوذين- وإن كان الفيلم يبارك ذلك- كما أخفى بقية أمواله فى صورة جنيهات ذهبية خبأها فى مكان مجهول داخل القصر، خوفا من التأميم بعد الثورة، لكنه يفقد ابنه الوحيد- والراصل- فى حرب

صباح السالم مع نور الشريف



اليمن ، فيترك الميراث الغامض لحفيده، الذى يحاول أن يعثر عليه بلا جدوى، وتزداد محاولاته إصرارا ورعونة وتدميرا فى كل مكان ، عندما يعرف من حفيدته- فى المستقبل الذى انتقل اليه مرارا- أنه سوف يموت شابا دون أن يطال من ثروته مليما واحدا، وأرجو أن يكون قد فاتك شىء ذوبال، إذا تناسيت أن أقص عليك قصة زواج واصل من هند، فهى ليست إلا شخصية شبحية لم تزد عن كونها أداة فى أيدى صناع الفيلم لكن يزيدوك كراهية ونفورا من البطل، الذى يعاملها بقسوة وهو يقف على حافة الجنون، ، ولكى ترى بعينيك ماذا يفعل «العلم» فى الناس من ويلات ومصائب!!.

أخطاء فنية فادحة

وإذا كان موقف صناع الفيلم الواضح والصريح هو موقف مناهض للعلم، فلا تصدق إذن أن ما تراه على الشاشة هو نوع من «الخيال العلمى»، أو حتى «شبه العلمى»، فهذا النمط السينمائى فى كل الأحوال يقوم على افتراض وجود اختراع علمى خيالى، يخترق بك حدود المنطق المألوف، لكنه أيضا لايخلو أبدا من أى منطق، فحتى الخيال فى الأعمال الفنية يستند إلى منطق متماسك متسق، هو الذى يجعلك تصدق ما تراه فى ظلام قاعة العرض على أنه حقيقية واقعة.

ليس الأمر كذلك «فى الرقص مع الشيطان» الذى انتهى إلى كل ما يراه البطل فى المستقبل أو الماضى ليس إلا وهما من أوهام خياله المريض، وقد نصدق الفيلم فى ذلك لو كان هذا هو المنطق الذى استند اليه من البداية إلى النهاية، لكنه فى أحد المشاهد- حتى يكتشف واصل مادته السحرية فى معمله الأكثر شبها بأوكار عصابات السينما المصرية!. يجعل البطل يحقن أرنبا للتجارب بهذه المادة العجيبة، فيختفى الأرنب من أمامنا على الشاشة، ونسى كاتب السيناريو والمخرج أن هذا المشهد يضفى مصداقية «الخيال العلمى» على أحداث الفيلم ، خاصة أن جميع اللقطات داخل المشهد- ومشاهد مماثلة لاحقة جاءت من خلال كاميرا موضوعية، وليست من خلال عين البطل، إلا أن يكون صانعو الفيلم يعمدون إلى خداعنا «واستغفالنا» بهذا المشهد ، أو كأن صانعى الفيلم نفسه قد توهموا أن الأرنب قد اختفى ، فى حالة توحدهم مع البطل الذى يتوهم أنه يملك الحقيقة وحده، بينما هو غارق فى الهذيان!.

ربما نظرنا إلى ذلك الخطأ الفنى الفادح فى هذا المشهد المحورى على أنه افتقار واضح لأبجديات المنطق الدرامى والتعبير عنه بلغة سينمائية واعية، تماما مثل الخطأ الدرامى والسينمائى الذى نرى فيه واصل يصور نفسه بالفيديو خلال إجراء تجاربه على نفسه، والتى سوف نعلم أنها ليست إلا دخولا فى عالم الهلوسة، لكن الفيلم يجعلنا نرى شريط الفيديو وكأنه لم يسجل شيئا فى الفترة التى غاب فيها البطل عن وعيه، بينما نراه أمامنا يختفى ويعود كما لو كان فيلما من «الخيال العلمى». إن هذا الخلط والتشوش فى فهم اللغة السينمائية يدل على المستوى الفنى شديد التواضع الذى يتمتعون به، والذى لايهتمون أدنى اهتمام بإجادته، فكل ما يعنيهم هو تصوير البطل على أنه رمز «العلم» حتى بتصوير قضية ملفقة، يزعمون فيها أنهم حماة الدين والقيم والشرق!.

جراب الحاوى!.

من دلائل المراهقة السينمائية أن يكون صانعو فيلم «الرقص مع الشيطان» بعيدين عن اتقان اللغة السينمائية، فى نفس الوقت الذى تتم فيه الاستعانة بمدير التصوير ماهر راضى، (الذى تصر التيترات أنه يحمل لقب الدكتوراه، دون أن يعنى ذلك فى الفن شيئا)، لكى يضفى على الفيلم مسحة مصطنعة من البراعة، التى لاتخرج أبدا عن حدود التصوير الفوتوغرافى الجامد، حيث يتصور البعض أنه لابد من أضواء وظلال فارغة من المعنى أو التصوير من بين الستائر أو من وراء القوارير، فى حركات الكاميرا المعقدة والزوايا الغريبة دون أى ضرورة دراسية.

لقد كانت تلك اللقطات بعضا مما فى «جراب الحاوى» الذى استعان به مخرج الفيلم، كما استعان بالمونتير عادل منير ليتعسف مونتاجا ساذجا يقطع فيه لمرات عديدة بين البطل وثعبان لاندرى من أين جاء أو أين يذهب، أو البومة التى تنعق بين آونة وأخرى فى ظلام الليل، أو الرعد والبرق اللذين لايتوقفان كأن الأحداث تدور فى بلاد الشمال الأوربى، أو فى تلك اللقطات السقيمة التى أعيدت عشرات المرات ، ويظهر فيها كلب أسود متوحش، لاتدرى إلى ماذا يرمز، وما علاقته بما يدور أمامنا على الشاشة، ولماذا لم يكن قطا أو أسدا أو فهدا أو أى حيوان آخر، بل لماذا لايمكن الاستغناء عنه أصلا؟!.

لكن ذلك هو طابع السينما المراهقة،، فى أفكارها وأساليبها، وكأنها تجسد ما أوجزه المثل العربى: «تمخض الجبل فولد فأرا» وعلامات المخاض هى الثرثرة واللغو والتفلسف الأجوف، والبهلوانيات السينمائية التى لم تخدع حتى السذج فى المشاهدين ، بل على العكس أثارت سخريتهم وبعثت الملل فى نفوسهم، أما الفأر الذى ولده فيلم «الرقص مع الشيطان» فليس إلا انحيازا للجهل ، والتخلف ، والملك فاروق!.

أوصل صناع الفيلم بطلهم إلى الهذيان الكامل، لكى يجعلوا منه نموذجا منفرا لمن يؤمن بأنه يملك مصيره، ووضعوا على لسانه بعض عبارات تستهزىء بالدين، وبعض مصطلحات علمية هى أقرب الى الاختبال (وأرجو أن تضرب صفحا عن اسماء الدكاترة التى أخافونا بها فى التيترات)، وجعلوه يحطم حياته وحياة الأخرين، مرة من أجل إثبات العلم الجديد(!)، الذى أتى به طازجا من الاتحاد السوفييتى، ومرة بسبب بحثه المحموم عن الكنز المخبوء فى القصر القديم، لكنه فى النهاية يخشع عندما يدرك أن الغيب بيد الله وحده، ويطمع صناع الفيلم بالطبع أن يستدر ذلك عطف المشاهدين أو يبعث الدموع فى مآقيهم، لعلهم يبكون خوفا وفرقا فى ظلام قاعة العرض، تشبها بظلام القبر، وإن كان العذاب فى «**الرقص مع الشيطان**» **أكثر** إيلاما، لأن هذا العذاب السينمائى لم يكن يعنى أحدا من المتفرجين، المغلوبين على أمرهم، الذين ليسوا فى حاجة إلى أن يذهبوا إلى السينما لكى يعرفوا أن «الله عنده علم الساعة»، كما أن معاناتهم ليست هى فى الإيمان بالعلم، وإنما افتقاد هذا العلم فى كل أمور حياتهم، فالعلم **كما يعلم حتى التلاميذ الصغار ليس حقائق** نهائية، أزلية أبدية ، تعارض الدين، وإنما هو منهج للنظر إلى الحياة، والتفاعل معها، لكن «الرقص مع الشيطان» ينصحنا أن ندير لهذه الحياة ظهورنا، ونولى وجوهنا شطر الموت!

كم خطوة تراجعنا إلى الوراء فى حياتنا خلال العقدين الأخيرين؟! وكم من الأحلام تخلينا عنها لتصبح أيامنا نوعا من الكوابيس المتصلة حتى فى قاعات السينما؟. أليس صحيحا أن كلمات كتبها د. فؤاد زكريا فى سبتمبر ١٩٧١ (مجلة الفكر المعاصر) ماتزال تبحث عن الصدى فى مختلف قطاعات الحياة العامة والخاصة فى بلادنا، بأنه يجب أن ندرك أنه إذا كانت الأزمة فى الغرب هى أزمة مابعد العقل، فإننا لانزال نمر بأزمة ما قبل العقل؟! ومن الغريب أن ينهانا الفيلم عن «غرور العلم» بينما الفيلم نفسه ليس إلا دليلا حيا مجسدا على الهوة السحيقة التى يقود إليها «**غرور الجهل**»!.

دراما التليفزيون

بين الباشوات الملائكة والباشوات المناضلين

ماجدة موريس

عرض التليفزيون على شاشة قناته الأولى مسلسلان متتاليين تدور أحداثهما فى الاربعينيات، ويقوم بأدوار البطولة فيهما الباشوات. وهناك طبقات أخرى بالطبع هنا وهناك، فى أدوار السنيدة، والأشرار، وأيضا هناك فقراء ومتسولون ظرفاء، ولكن الباشوات هم الهدف فى المسلسلين. وعلى حين يقدم المسلسل الاول (الصمت) بكائية حول هؤلاء الملائكة الأطهار الذين «جار عليهم الزمن» وأوقعتهم طيبتهم فى شرك الأوغاد، فإن المسلسل الثانى (الآنسة كاف) هو احتفالية خاصة بهؤلاء الذين قادوا النضال ضد الانجليز والمحور وطبعوا المنشورات، ووزعوا المساعدات، «وأخيرا.. أنصفوا المظاليم ورفعوا قهر المقهورين.. وللغرابة، لاتوجد صلة قرابة بين مؤلفى العملين، ولا المخرجين، لكن الممثلين الأبطال مشتركون، كرم مطاوع وعزة بهاء ونبيل نور الدين ووفاء صادق. وقد أنتجت الاول شركة قطاع خاص وانتجت الثانى «صوت القاهرة للصوتيات» أحد اجنحة وزارة الاعلام. وربما صور الاثنان فى أوقات مختلفة كثيرا، لكن لماحية المسئولين عن اختيار المسلسلات ووضعها ضمن خريطة القناة الأولى، دفعت بالعملين معا على هذا النحو الذى لايخلو من ميزة للناقد وهى المقارنة، أما غير ذلك فمتروك لهوى وقناعات كل مشاهد..

«وحيد عمر» يقهر الجميع

كتب «الصمت» المؤلف التليفزيونى الذى رحل أخيرا **مصطفى بركات**، وأخرجه **أحمد طنطاوى**، الأول أعد معظم اعمال الكاتب ثروت أباظة التى قدمتها دراما التليفزيون، والثانى له باع طويل فى تقدم الدراما الدينية والتاريخية، فمعظم أجزاء مسلسل رمضان «محمد رسول الله» من إخراج طنطاوى.

وتدور الأحداث فى المسلسل حول التخريب الذى يتعرض له كل من يقترب من وحيد عمر (كرم مطاوع) بطل المسلسل الاول الذى جاء من بيئة متدنية، وأصبح نسخة مماثلة لزميله الشهير «محفوظ عجب» بطل «دموع صاحبة الجلالة». لكن وحيد عمر تفوق على محفوظ عجب برغم أنه لم يحظى بشهرته. فهو ذلك الرجل الذى استهل حياته بالإبلاغ عن اصدقاء عمره وزملائه فى النضال السياسى (**حمدى الوزير وأحمد ماهر**) وبالتالى كسب ثقة رئيس البوليس السياسى (**عبد الله غيث**) الذى يعامله طول الحلقات بحنان وحب غريب على من كان يمثل شخصيته، ويفرضه على الصحافة (حيث لرئيس القلم السياسى منصب آخر كرئيس لصحيفة)، ويفرضه على الحياة الاجتماعية بكل شرائحها، من الراقصة الشهيرة (**هندية**) الى الباشا النبيل (**نبيل نور الدين**)، بل ويتوسط لزواجه من أخت الباشا المصابة بأثار شلل الأطفال (**عزة بهاء الدين**).

وبسرعة يخلع وحيد عمر فضيلة التواضع التى تظاهر بها فى بداية المسلسل، ليصبح عارى النفس ينهش بأنيابه كل شئ وكل انسان، من زوجته التى حصل على توكيل بإدارة أموالها وقهرها بخيانته حتى ماتت وهى تلد طفلته التى تركها تنمو بعيدا عنه حتى مرحلة الشباب، إلى تلك الآنسة الجميلة بطلة الحلقات «**هالة صدقى**» التى بدأت مشاهدها فى المسلسل كصديقة للباشا النبيل وأخته، ووريثة لأب من نفس السلالة، أضاع الكثير وتركها وأمها (**فاتن أنور**) تحاولان الاحتفاظ بالملامح الارستقراطية للحياة. ويفشل زواجها الأول من ابن باشا غبى، ثم تأخذها أمها إلى أوربا لتقابلان «وحيد عمر» فى باريس، حيث ارسلته الصدف الصحفية السعيدة إلى هناك لسبب لانعرفه فيتولى شئون المرأتين ويبيع لهما أرضهما فى مصر بالفاكس حتى تجدان لقمة العيش فى باريس، ثم يتزوج الإبنة ويكمل على مابقى من أرثها- هكذا -رغم أنها سمعت عنه وعن مأساة زوجته الأولى..

تقوم ثورة ١٩٥٢، ويخرج المناضلون من السجون، ويخرج وحيد عمر فى التطهير باعتباره منتسبا للباشوات، ويبدأ ذبانية النظام الجديد فى تحويل المناضلين الذين خرجوا إلى جراسيس على الأخرين وإلا..

ويغير أخونا جلده ويلتحق بقطار العهد الجديد ويطلق امراته ويطيح فى ابنته فلا تجد الاثنتان صدرا حنونا غير الباشا الحقيقى القديم «نهيل نور الدين» الذى يلوم نفسه لسلبيته تجاه هذا الوغد الذى سلبه الكثير وهو واقف يتفرج.. ويقرر الباشا أن يسترد نشاطه وأن لا يفرط فى حقوقه أكثر من هذا فكفاه ماضاع من أراضى ومصانع وأموال.. وكفاه طيبة ونبلا فى زمن لاينفع فيه النبل.. ومن المؤكد أن هذه الأفكار موجودة بشكل صريح أو مستتر لدى الكثيرين، وأن تصنيف البشر على حسب طبقاتهم مازال متأصلا .. وكل مانرجوه أن يرحمنا صناع المسلسلات من «القناعات» غير المبررة عند تقديمهم لاعمالهم. فلماذا يأتى الانتهازيون والاوغاد من البيئات الفقيرة، ويحظى الباشوات بالنبل والخصال الإنسانية الراقية؟، ولماذا يبدو المناضلون فى هذه الملامح المتجهمة أبدا وكأنهم ليسوا بشرا وأنما مخلوقات كشرة منفرة، هكذا بلا منطق؟

لقد أنتج هذا المسلسل على «الضيق»، وكأن صناعة أرادوا له «الصمت» اسما ومضمونا، فأماكن التصوير فيه محدودة تماما وممثلوه فى نفس حالاتهم، ملابسهم لاتتكرر كثيرا وكذلك تمييزهم بين حالة وأخرى من حالات الشخصية، حتى أن هالة صدقى استمرت بنفس التسريحة والماكياج الكامل فى كل اللقطات، من النوم للحفلات، بينما استخدم كرم مطاوع المشاهد كلها، بل المسلسل، ديكورا له يصول ويجول والكاميرا لاتفارق وجهه وكأنه «نوّم» الجميع مغناطيسيا.. وأولهم المخرج.

الآنسة كاف تناضل

أما (الآنسة كاف) الذى كتبه للتليفزيون عصام الجمبلاطى وأخرجه عادل صادق، وكلاهما مخضرم فى كاره، فهو مأخوذ عن قصة للاستاذ مصطفى أمين بنفس العنوان. وبطلة المسلسل نتاة أرستقراطية (عزة بهاء الدين) أبوها باشا وسياسى ومحامى عتر (محمد رليق) وهى محتارة فى نفسها، تناضل ضد الرجال وتسمى نفسها (عدوة الرجال) وتلبس- لزوم العداوة- نظارة طبية كبيرة على وجهها، وملابس أشبه بطالبات الاعدادى، ثم تقع صاحبتنا «كاف» أو قسمت شاهين، فى أول مناسبة، فى حب الدكتور ورجل الاعمال عادل علاء الدين (خالد زكى) الذى تقع النساء، فى حبه من النظرة الأولى دائما، وقد كان وقتها -أى عندما مرت أمامه الآنسة كاف- مشغولا بتدبير مؤامرة لإيقاع أمرأة أخرى، صعبة، فى حبه هى الأميرة فضيلة (نوال ابو الفتوح) ، وبالفعل ينجح بعد قلم ساخن على خد عضوة العائلة الملكية. وتتنافس الصديقتان، فضيلة وقسمت، عليه، وتتغير شخصية «عدوة الرجال» تماما فهى تخلع النظارة، وملابسها الملائمة لسنها وكسمها (كسم الممثلة عزة) ،وتبدو (كاف) فى سباق لاهث مع نفسها لارتداء أكبر مجموعة من الملابس ظهرت بها ممثلة فى مسلسل مصرى، ومعها أكبر مجموعة برانيط! لزوم الأناقة لمن كانت مثلها بنت باشا، وبالطبع كانت لها نشاطات أخرى نلمحها بين ثنايا المشاهد، فهى تحب الفقراء والمساكين، وتعطف عليهم، وقلبها يميل للمتسولين بنوع خاص، ومنهم عم عبده المتسول النبيل (عبد المنعم مدبولى) والفتاة شربات (وفاء صادق) واللذان شاركاها توزيع المنشورات التى كانت تطبعها ضد الحكومة والكصر.. أقصد القصر.. لماذا ؟ لم يفسر لنا المسلسل هذا بشكل مقنع، وأنما أدخلنا فى متاهات «عم عبده» الذى ضبطوه مع المنشورات.

وفى السجن أصبح عبده بيه بسبب إشاعة تقول أنه جاسوس المانى وسوف يؤلف وزارة المحور فى مصر وبعد أن تزول الاشاعة ويبتعد خط الالمان ويتهدد عم عبده بحكم الاعدام تفيق الراقصة نشوى (فيفى عبده) الشاهدة على عم عبده فتقرر الرجوع فى شهادتها وقول الحق لكن شرير المسلسل المنشاوى مسئول لقلم السياسى (كرم مطاوع) يهددها بما يعرفه عنها منذ كانت شلبية الشغالة قبل العز والافتراء فى تغيير الملابس، (وهو افتراء حقيقى مارسته فيفى عبده فى المسلسل بحجة أنها أصبحت تلعب بالفلوس والرجال بفضل هز الوسط).. ولولا أن المسلسل مرسوم على الآنسة كاف، لنافست فيفى عبده عزه بهاء فى عدد المشاهد، ولتفرقت فى عدد الفساتين والبرانيط ، ولسحبت من (كاف) سماتها النضالية تماما. فقد كانت البنت (شلبية) التى أصبحت (نشوى) هى الجندى المجهول وراء الزج بالمناضلين فى السجون، والشهادة الزور، والوشاية بانتظام للبوليس السياسى. ولولا سلوك (كاف) وطيبتها ومعدنها الباشواتى الاصيل لما وجد المناضلون والفقراء والمساكين نصيرا لهم، ولظل عم عبده يعانى فى السجن من الألف للياء، ولتشردت شربات، فالحمد الله الذى قدر ولطف وخفف من عذاب الشعب بفضل شهامة (كاف) ونضالها وهو مانستخلصه من ١٦ حلقة قدمت لنا مصر الملكية خلال عيون الانسة كاف وعصبيتها الزائدة ونزواتها العنيفة التى لاتفرق كثيرا بين الحب والكره وتوزيع المنشورات وارتداء البرانيط وحب المساكين. ومن المفارقات العجيبة أن الاستاذ مصطفى أمين ظل يكتبه طوال عمره عن أم المصريين صفية زغلول ودورها الخالد فى ثورة ١٩١٩ مع الزعيم سعد زغلول، وضمن نضال طليعة الشعب للتحرير والمساواة ودفع المرأة للقيام بمسئولياتها تجاه الوطن، ومع ذلك فقد ترك صناع المسلسلات كل هذا وقررا تخليد «الانسة كاف» لسبب أولأسباب يعرفونها وحدهم، بقى أن المسلسل كان أفضل ايقاعا وتنفيذا وديكورا من سابقة، العناية به، والانفاق فيه واضح للتفريق بين القصور والعشش، والممثلون حصلوا على مساحات مريحة. او تحديدا ستة منهم، كاف (عزة بهاء) التى أجتهدت فبدت وجها جديدا، جميلا، أصغر من الشخصية التى فاضت عليها، ونشوى (فيفى عبده) التى عرضت عدد المشاهد بطولها، وأضافت من عندها «خصوصيات» أسلوب الراقصات التراثى، ونوال ابو الفتوح (الأميرة فضيلة) فى دور يلائمها لكنها لم تتلاءم مع خصوصيات الشخصية فبدت تكرر نفسها، ثم «وفاء صادق» فى دور متسولة والتى حصلت على بطولة متساوية مع فنان كبير مثل مدبولى لأنها أبنه مخرج المسلسل، وبرغم أنها مجتهدة. فإن الاجتهاد له حدود ليس من بينها اضافة أغنيات خاصة بها، ثم «خالد زكى» الذى يبدو هنا أكثر نضجا وملائمة لعمره، وأخيرا الفنان الكبير حقا عبد المنعم مدبولى الذى يستطيع أن يستخرج لمسة الصدق ويعتصرها من أى دور يلعبه، وقد فعل هذا فى المسلسل فى دور المتسول الذى سجن ظلما وفى لحظات أضاف التوهج للشاشة بفضل أدائه العظيم أما الفنانة أمينة رزق فدورها لم يقدم لها الفرصة الملائمة للتألق. ولعل هذه المساحة التى أفردها المسلسل لمدبولى هى تقدير، ربما ، لوجوده الفنى بأكثر من تقدير شخصيته .فهو مسلسل يتمتع بوضوح فكرى صارم والادوار فيه موزعة بلا لبس، ومن حقه علينا أن نسجل له اكتشافه المثير لزعيمة النضال السياسى ضد المستعمر والقصر التى لايعرفها أحد.. الآنسة كاف.

مداخلات

أزمة البديل إلى متى ؟

أحمد عبد القوى زيدان

طرح الاستاذ/عبد الغفار شكر فى عدد أغسطس من اليسار رؤيته لأزمة الحكم وماهو المفر؟ ولقد أوضح بجلاء الأزمة المستحكمة للنظام وتساءل أين المفر؟ وتوصل الى أنه لامفر وأنه ليس أمام النظام الحاكم ثمة حل لأزمته.

وفى هذا المقال أحاول استكمال دراسة الأستاذ/ عبد الغفار بأن نطرح سؤالا آخر وهو-**أزمة البديل السياسى إلى متى؟**.. لأننا نعتقد أن الأزمة ليست أزمة نظام الحكم فقط بل أزمة البديل السياسى أيضا، ونحن نعلم من درس التاريخ أن ثمة نظم استمرت بالرغم من أزمتها لغياب البديل السياسى وهذا هو حال مصر هذه الأيام. ولاشك أن هناك أكثر من بديل سياسى مطروح الآن على الساحة المصرية.

واعتقد أن هناك ثلاثة بدائل :هى البديل الليبرالى- بديل الاسلام السياسى- البديل الديمقراطى.

البديل الليبرالى

ويتكون هذا البديل من رافدين: الأول التيار الليبرالى التقليدى المتمثل فى حزب الوفد والمعبر عن الرأسمالية التقليدية، والثانى: تيار الليبراليين الجدد (**النداء الجديد**) وهو تيار يستمد وجوده من التكنوقراط والبيروقراطيين وبعض اليساريين السابقين ويجد صدى لمقولاته فى بعض شرائح الفئات الوسطى.

وبالرغم من بعض الاختلاف فى المنطلقات للرافدين إلا أنهما يجمعان على موقف واحد وهو **العصفية الكاملة للمنجزات الاجتماعية لمرحلة التحرر الوطنى «الناصرية»**، الأول بسبب تشرشه الفكرى باعتبار أن المرحلة الناصرية كانت اشتراكية، أخذا بطرح الناصرية الأيدولوجى وردا سياسيا على تجاهل المرحلة الناصرية واستبعاد الوفد من خريطة الواقع والتاريخ المصرى، ومن ثم رد الصاع صاعين بهدم كامل المرحلة الناصرية. والرافد الآخر يصل الى ذات النتيجة بدافع قناعات الليبرالية الجديدة المتوحشة والتى تصفى أى تدخل للدولة ولو من منطلق «كينزى».

(راجع مقولات د. **أسامة الغزالى حرب** فى ندوة اليسار ومقولة د. **سعيد النجار** أنه لاتستقيم الديمقراطية السياسية مع وجود القطاع العام وهو ماهلل له **أحمد بهجت** فى صندوق الدنيا بالأهرام).

وهنا تتفق هذه الليبرالية مع السلطة القائمة فى أساسها الاجتماعى اتفاقا كاملا- وذلك لأن الطبيعة الطبقية لهما واحدة.

ولكن الليبراليين يدعون إلى وجود ليبرالية سياسية وهو مايتعارض مع ممارسة السلطة التى تمارس **ليبرالية اقتصادية** شرسة ولكن بلا ليبرالية سياسية.

وقد يرى البعض أن هذه النقطة ترشح هذا التيار بديلا مقبولا خاصة وأن ثمة شبه اجماع بين القوى السياسية الآن أن الحلقة الرئيسية للخروج من الأزمة المجتمعية هى الإصلاح الديمقراطى. ولكن هذا القول فى الحقيقة ليس دقيقا لأن دعوة الليبراليين تظل معلقة فى الفراغ لأن **قوى الرأسمالية المصرية بتجريبها وتكوينها تخشى الديمقراطية** وتعرف أن المستفيد الأساسى منها القوى الشعبية، ولذلك لاتعطى أذنها لدعاة الليبرالية انما تعطى آذنها للسلطة وإن قالت عكس ذلك. كما أن القوى الشعبية لن تحقق لهذه الليبرالية مطالبها الديمقراطية التى تصفى مكتسباتها ، هى، خاصة إذا كانت من نوع الليبرالية المتوحشة التى تحقق مصالحها ولو على حساب اللحم الحى للجماهير الشعبية. وهذه هى أزمة الليبراليين وحقيقة حجمهم ومن ثم يظل دورهم هو مزيد من الحديث عن ضرورة الديمقراطية ومن ثم وصف الرأسمالية الحاكمة بانها ليست الرأسمالية الحقيقية التى هى بطبيعتها فى زعمهم ديمقراطية بينما تستمر الرأسمالية الحاكمة (الرأسمالية فى الواقع) فى طحن القوى الشعبية.

بديل الإسلام السياسى

هذا البديل هو الأكثر رواجا فى الساحة السياسية الآن والذى يرشحه الكثير كبديل للسلطة القائمة، وذلك لأن هذا التيار هو الأكثر تنظيما والأكثر جماهيرا، ويكسب على حساب النظام والبدائل الأخرى يوما بعد يوم مستثمرا أزمة النظام وعجز هذه البدائل.

فهل هذا البديل بديل حقيقى قادر على إخراج المجتمع المصرى من أزمته الطاحنة التى انتجها نظام الحكم القائم أم أنه بديل يكرس هذه الأزمة ويطيل من عمرها؟.

من البداية نحن نرى مع الأستاذ **محمود أمين العالم**» أن شعبية هذا التيار أو شعبويته بوجه أصح ليست صادرة عما تطبقه وتبدعه من دعوة فكرية أو قيمية، وإنما مما تستند إليه أساسا وترتقه وتنميه وتغذيه من أفكار وقيم سائدة قائمة، موجودة بالفعل فى حياة الشعب ووجدانه الجماعى. إن شعبويته ليست ثمرة جهد مبذول (رغم توفر هذا الجهد) وانما هى نتيجة لاستناده الى واقع ثقافة شعبية سائدة ومفزاه هى الثقافة الدينية، فى وجه أزمة تعانيها بقية الثقافات الموضوعية الأخرى الساعية والمنطلقة للتغيير والتجديد والتحديث وفى وجه أزمة حياتية اقتصادية وسياسية واخلاقية واجتماعية عامة تعانيها الجماهير الشعبية والفئات الوسطى بوجه عام».

ونحن نرى أن هذا التيار هو البديل الخطر وذلك لأكثر من سبب:

الأول: أنه يكرس الخيار الاجتماعى للنظام القائم بمقولات دينية تحجب طبيعته الاستغلالية عن عيون الجماهير وتضللها بهذه المقولات استثمارا للمشاعر الدينية **فهذا التيار يتفق تماما مع الخيار الاجتماعى للرأسمالية التابعة الحاكمة**، وهذا واضح فى تجربة البنوك الاسلامية وشركات توظيف الأموال والعلاقة بين المالك والمستأجر وغيرها.

الثانى: أن رفض هذا التيار للمواطنة كأساس للدولة ودعوته للدولة الدينية يدفع المجتمع إلى جحيم الطائفية.

الثالث: أن الممارسة التاريخية لهذا التيار تتسم بمعاداة الديمقراطية (كتأييده لأحزاب الأقلية قبل الثورة بصفة عامة واسماعيل صدقى أثناء انتفاضة ١٩٤٦ بصفة خاصة وعدائه للوفد واليسار ومساندة أنور السادات فى تصفية القوى السياسية فى الجامعات المصرية.. الخ.

الرابع، أن اللاديمقراطية ليست فقط فى ممارسة هذا التيار السياسية بل فى بنيته التنظيمية أيضا. فالقارئ لمذكرات الدعوة والداعية لحسن البنا يلاحظ أنه عند حديثه عن المؤتمر الثالث بعد أن أوضح أن المؤتمر حدد مستويات التنظيم المختلفة .. الخ أورد هذه العبارة كقرار من قرارات المؤتمر (وقد ترك المجتمعون لفضيلة المرشد العام تحديد مهمة كل هيئة من هذه الهيئات ووضع البيان الذى يوضح ذلك التحديد)، وهذا يذكرنا باجتماع مؤتمر الحزب الوطنى الأخير وترك المجتمعين لسيادة الرئيس اختيار المكتب السياسى للحزب الحاكم!!

ومن هذا يتضح اتفاق هذا التيار مع السلطة القائمة فى «شخصنة» العمل السياسى، أى أعطاء الدور الأساسى للقيادة والقائد باعتباره الإمام المرشد الملهم الذى تجب طاعته فى المنشط والمكره وهو مايتحقق الآن بواسطة السلطة تحت اسم السيد الزعيم القائد الخ.

الخامس: وهو الأخطر- هو التوحيد بين التنظيم وقد أوضحنا طبيعته اللاديمقراطية وبين الدين الأسلامى، مما يفتح المجال واسعا أمام تكفير الخصوم السياسيين وقد أصدر ذات المؤتمر كما توضح مذكرات حسن البنا قرارا ينص: (على كل مسلم أن يعتقد أن هذا المنهج كله من الاسلام وأن كل نقص منه نقص من الفكرة الاسلامية الصحيحة)، ولذلك نعتقد أن موقف الشيخ الغزالى الأخير ماكان يجب أن يثير دهشة أحد.

ويرى البعض أن طرح د/ عصام العريان الأخير لجريدة الشعب يعد خطوة ذكية من هذا التيار ليكرس كونه البديل للسلطة القائمة مستخدما القوى السياسية الأخرى كحشد سياسى لتحقيق هذا الهدف ولعل هذا الفهم وراء عدم الاستجابة لهذه الدعوة من كافة قوى وفصائل المعارضة.

من قراءتنا لممارسة وأفكار هذا التيار ومن ثم من موقفنا المعارض له لعصبيته ولاديمقراطيته السياسية والفكرية نتفق مع هذا الرأى. خاصة أنه- أى رأى العريان- لم يصدر من هيئة مسئولة فى الاخوان المسلمين مكتب الإرشاد ، ويصطدم بالفكر السياسى والممارسة اليومية لهم فى النقابات المهنية. التى يسيطرون على مجالسها النقابية. ومع هذا فنحن لسنا ممن يعتقدون فى ثبات المواقف السياسية وأبديتها كما أننا لسنا من دعاة الاستبعاد السياسى، لأننا نؤمن أن الديمقراطية تموت عندما يتم استبعاد ارادى لقوة موجودة فى الواقع الاجتماعى، لهذا نتمنى أن يكون موقف الدكتور العريان بداية الطريق وأن يصحبه تطور فكرى وسياسى وممارسة ديمقراطية متسقة فى المواقع التى يسيطر عليها هذا التيار تفضى به (تيار الاسلام السياسى) أن يكون جزءا من البديل الحقيقى وهو البديل الديمقراطى.

وفى النهاية نرى أن هذا البديل أى الإسلام السياسى هو أكثر البدائل المطروحة قوة وقدرة ولكنه فى الحقيقة غير قادر على أن يحل محل النظام لإثارته مخاوف قوى متعددة وفاعلة فى الواقع المصرى فضلا عن تكشف مواقفه المتفقة فى الأساس الاجتماعى مع النظام فضلا عن الممارسات الإرهابية التى يتحمل هذا التيار تبعتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لكل هذا يضع النظام الجميع فى مقارنة بينه وبين هذا التيار الموصوم بالارهاب ليعزز من بقائه باعتباره أهون الشرين.

البديل الديموقراطى

والنواة الأساسية لهذا البديل هى قوى اليسار المصرى ولكنه يتسع لكافة القوى الديمقراطية فى المجتمع وكلما اتسعت دائرة هذه القوى كلما نجح هذا البديل وهو بديل يرتكز على دعامتين أساسيتين :الأولى النضال من أجل تنمية اقتصادية مستقلة. والدعامة الثانية أن يتم هذا من خلال اصلاح ديمقراطى (جوهره احترام حقوق الإنسان المصرى السياسية والمدنية والاجتماعية)، يدعم المجتمع المدنى ويقويه. هذا النضال المزدوج هو جوهر هذا البديل.

فالإصلاح الديمقراطى لايعنى إيقاف النضال الشعبى والطبقى من أجل التصدى لليبرالية المتوحشة ودعاتها على المستوى المحلى والاقليمى والدولى. لأنه لاتنمية مستقلة بدون ديمقراطية ولاديمقراطية مع التبعية وهذا البديل هو البديل الحقيقى القادر على إخراج مصر من أزمتها.

لكنه بديل مأزوم أيضا: وترجع هذه الأزمة الى أن القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا البديل هى: **الطبقة العاملة وحلفاؤها من الفلاحين- المثقفين المصريين الرافضين للتبعية - بعض شرائح الطبقة الوسطى.** ولكن يظل العمود الفقرى هو الطبقة العامة والفلاحون وهى قوى تفتقد التنظيم الديمقراطى المستقل، وأيضا ضعف الأحزاب المعبرة عنها.

فالطبقة العاملة وإن كانت تمتلك تنظيما نقابيا وتاريخا حافلا بالنضال العمالى فضلا عن أداء احتجاجى يومى تمارسه الآن، الا أن هذا التنظيم لايتمتع بالديمقراطية أو الاستقلالية، بل يلعب دورا أساسيا فى إضعاف الوعى الطبقى والسياسى للعمال لصالح السلطة الحاكمة أى أنه يلعب دور السيطرة والضبط الاجتماعى للطبقة العاملة لصالح الرأسمالية الحاكمة، وهى إشكالية على المناضلين النقابيين الشرفاء والقوى السياسية المعبرة عن الطبقة العاملة أن تشدد النضال من أجل حلها.

أما الفلاحون فهم يفتقدون التنظيم النقابى المعترف به قانونا وتواجه المحاولات التى تتم من أجل إنشاء اتحاد فلاحين صعوبات حقيقية موضوعية وذاتية وإن كان هذا التوجه الصحيح يعد خطوة حقيقية للأمام.

أما الأحزاب التى تنتمى إلى التيار الاشتراكى أى التى تعبر عن هذه الطبقات فهى لم تستطع بعد أن تمد جذورها فى عمق هذه الطبقات لأسباب بعضها موضوعى وأكثرها ذاتى.

كما تتحمل قوى المجتمع المدنى كافة وخاصة تجمعات المثقفين دورا أساسيا فى إنضاج هذا البديل، وهى تجمعات تفتقد وجودها القانونى الديمقراطى المستقل فى ظل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وكثير من القوانين المنافية للحرية، ولكن يظل نضال هذه القوى من أجل مجتمع حقيقى مدنى وديمقراطى هو الأداة التى تصنع هذا المجتمع. كما يظل نضال الطبقة العاملة والفلاحين من أجل بناء تنظيماتهم الديمقراطية المستقلة والارتباط بأحزابهم فى وحدة قوية هو الطريق لتحقيق البديل الديمقراطى القادر وحده على إخراج مصر من أزمتها والتصدى للبدائل الأخرى التى تكرس هذه الأزمة.

مداخلات

حتى لا تصبح اسرائيل .. "الكبرى سياسيا واقتصاديا"؟!

حسين عبد ربه

متابعة المشهد الفلسطيني والعربى الصاخب.. تشير بحسم الى أن الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى الذى مضى على توقيعه قرابة الشهرين منذ احتفال واشنطن، سيظل مثارا لجدل ساخن حاد على امتداد ساحة الوطن العربى لفترة غير قصيرة من الزمن ... إتفاقا وإختلافا ، وأعتقد أن ما يأمله ويتمناه كل مواطن عربى مخلص آلا ينتقل هذا الخلاف من دائرة الجدل والنقاش الفكرى السياسى ، الى دائرة التصعيد والمواجهة والعنف داخل صفوف القوى السياسية الفلسطينية والجماهير الفلسطينية ، ومن جانبنا فإننا نأمل بقوة أن تتوحد كل الجهود الفلسطينية والعربية الحية وأن يتوجه هذا الجدل الصاخب الى كيفية حصار وتصفية المخاطر والمخاوف التى سترتبها نتائج هذا الاتفاق فى الواقع العملي ، وهى مخاطر ومخاوف حقيقية ، والى تدعيم نواة السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة وتعزيز موقف المفاوض الفلسطينى في مواجهة المفاوض الاسرائيلى ، خاصة وأن التسوية السلمية فى إطار هذا الاتفاق تنطوى على عمليات بالغة التعقيد لعدد من السنوات القادمة الى أن يحدث الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى الحل النهائي.

ومن جانب اخر - وهو بالغ الخطورة - فإن السلوك التفاوضى الإسرائيلى وتصريحات المسئولين الاسرائيليين حتى اليوم قائمة على تأجيل واهمال المطالب السورية واللبنانية واستغلال التقدم الذى حدث على المسار الفلسطينى الاسرائيلى لممارسة المزيد من الضغوط علي سوريا التى تشكل اليوم الجانب الاستراتيجي فى قضية الشرق الاوسط ، وما يمكن أن يؤدى اليه هذا الموقف من تعميق للتعقيدات التى قد تشكل عقبة حقيقية فى طريق تنفيذ الاتفاق أو تدفع بالأمور فى المنطقة الى الانفجار.

العسوية السلمية هى الخط العام

من هنا تأتى الأهمية الحيوية «للندوة» التي عقدتها مجلة اليسار المصرى فى عدد أكتوبر حول الاتفاق ، وأهمية الأفكار التى طرحها المتحاورون اتفاقا مع الاتفاق أو أختلافا معه ، وان كان جميع المتحاورين وهم نخبة ممتازة من المفكرين والسياسيين والباحثين قد أبرزوا حجم المخاطر المتعددة والآثار التي يمكن أن يرتبها الأتفاق فى الحاضر والمستقبل فلسطينيا وعربيا. وخاصة ارتباط تنفيذ اعلان المبادئ بقيام نظام شرق أوسطي أو السوق الشرق أوسطى والتى تشكل في التحليل الأخير بديلا عن النظام الاقليمي العربي وما تنطوي عليه أهداف القائمين علي الاتفاق من محاولات لتذويب الهوية الغرية.

لطفي الخولي



وحتى أحدد خطوط مداخلتي على ما طرح فى الندوة التى أسهمت بقدر عال من وضوح الفكر ، وهو ضرورة لتنمية فعالية النضال السياسى وزيادة التأثير على حركة الصراع ، أعرض لجوهر نقاط الالتقاء والاختلاف التى أبرزها مضمون الحوار....

* إن مراجعة وقراءة كافة النصوص والمؤشرات بدءا من قبول القرار « ٢٤٢ »عقب هزيمة ٦٧ الكارثة الي اتفاقيات الفصل بين القوات «فض الاشتباك» بعد حرب ١٩٧٣ وخاصة الاتفاقية الثانية « ١٩٧٥ » الى توقيع اتفاقية كامب ديفيد الى القبول بصفقة مدريد ، تعبر عن الاتجاه العام نحو التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وأن الصراع فى الساحة العربية منذ منتصف السبعينات لم يعد بين منهجين أو بديلين أحدهما سلمي والآخر عسكري ، وإنما بين بديلين كلاهما سلمى وإن إختلفا حول مفهوم التسوية وشروطها ، وكما قال أ. **مصطفي الحسيني** .. «انه ما من أحد يجلس الي مائدة المفاوضات الا نتيجة حاجته لهذا التفاوض ، أى ان لديه مشكلة لا يستطيع حلها الا بالتفاوض » أو بتعبير أ. **أمين هويدى** «لم تقبل اسرائيل الجلوس الى مائدة المفاوضات الا ان ارادتها المطلقة أصبحت إرادة مقيدة وكذلك الحال مع الارادة الفلسطينية».

واذا كنت اتفق مع أ. **أمين هويدى** فى تشخيصه لمجمل الدوافع والعوامل والظروف التى جعلت الجميع يجلسون الى طاولة المفاوضات وخاصة الفلسطينيين ، إلا أننى أختلف منه فيما ذهب اليه من أن «القنوات السرية هى التى تحقق النتائج الحقيقية»! لأن إعلاء منطق السرية ليصبح حكما مطلقا لا يستقيم لا بالمعنى التاريخى أو الواقعى ، ولو أخذنا الاتفاق الفلسطيني ، الاسرائيلى كنموذج فقد حمل منطق إعلاء السرية فى طياته مخاطر فادحة احتكار القرارات المصيرية فى يد حفنة قليلة من القيادة ربما يعنى تقديم الهم الحزبى على الهم الوطنى فى إطار ، حركة للتحرر الوطنى يقوم تشكيلها على تعدد الفصائل والى تهميش بعضها واستبعاد المؤسسات الشرعية للمنظمة الخ الخ ، وأعتقد أن مؤشرات الواقع اليوم تجسد ما يمكن أن يترتب على اعلاء هذا المنطق وأن تجمع الفصائل الفلسطينية المعارضة في جبهة «لها امتداداتها- ولو كانت محدودة - فى الأرض المحتلة ، لا يمكن التهوين من شأنه ،و النظر اليها على أنها مجرد «دكاكين» أو عملاء لجهات أجنبية؟ هذا السخف البالغ

سيؤدى الى الحاق اضرار بالقضية وبنواة السلطة الوطنية كنا نتمنى حقا وفعلا أن يختفى من أدبيات خلافاتنا وحوارنا خاصة ونحن ما نزال على بداية طريق طويل لتحقيق تسوية تحوطها المخاطر وتنطوى علي تعقيدات بالغة وادارة حوار فى اطار ديمقراطي حقيقى يمكن أن يكون عاملا ايجابيا فى تعزيز نواة السلطة الفلسطينية الوليدة وعلينا أن نتعلم من تجربة الاسرائيليين الغنية بالدروس والخبرات المفيدة فى ممارسة الصراع السياسى.

تعدد لغة الصراع

ان ممارسة الصراع تتعدد وجوهه وأساليبه وأشكاله وحتى لغته وعلى حد تعبير أ. **أمين هويدى** الدقيق « أن مفهوم الصراع له لغة عالمية ولابد أن نفهمها تماما حتى يكون تقييمنا على اساس سليم ، فالصراع له عدة لهجات فالطلقة أو القتال لهجة والكلمة والحوار لهجة أخرى الخ ، وفى اعتقادى انطلاقا من هذا المفهوم الصحيح والشامل للصراع ان الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى لا يعنى وضع نهاية للصراع العربى / الاسرائيلى ، لأن الاتفاق أو إعلان المبادئ من وجهة نظرى هو إطار لترتيبات ومفاوضات لاحقة ولا يعنى اتفاقا نهائيا ولايتضمن ما يمنع متابعة الصراع حول التي أجلها اعلان المبادئ مثل طبيعة الكيان الفلسطينى ومستقبله أى مسائل السيادة وحق تقرير المصير والحدود وقضايا اللاجئين والمستوطنات والعلاقة مع الجيران الخ. ومن هنا يأتى المعنى الحقيقى لمضمون المسئولية التى حددها أ. **عبد الغفار شكر** والتي ينبغى على القوى الوطنية العربية أن تتحملها كضرورة واستراتيجية لتعزيز موقف المفاوض الفلسطينى لتحسين مواقفه ومساعدته على خلق حقائق جديدة على الأرض ، وألا نستسلم لما يذهب اليه البعض من أن اتفاق غزة - أريحا أولا هو غزة- أريحا أولا وأخيرا!! وإلا كانت الكارثة وفى هذا السياق فلا ينبغى لنا أن نقلل من دلالة الحقيقة الصغيرة أن ثمة مليون مواطن فلسطيني عربي لن يعيشوا ويمارسوا حياتهم ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨ تحت سلطة غير أجنبية.

السوق الشرق أوسطية

يبرز البعد الاقتصادى فى الاتفاق وملاحقه كبعد محورى أساسى إلى الدرجة التى يذهب معها البعض الى تقرير ان الجائزة الاسرائيلية التى حصلت عليها اسرائيل هى جائزة اقتصادية ولا يعنى هذا التقليل من شأن الابعاد الأخرى للاتفاق وخاصة بعده الأمنى ، ويرى البعض الآخر ان نجاح الاتفاق فى المدى القصير أو الطويل سيتوقف على نجاح برنامجه الاقتصادى فى الأراضي الفلسطينية خاصة والشرق أوسطية عامة. أى ان نجاح الاتفاق «مرهون» بنجاح تحقيق برنامجه الاقتصادى هذه الحقيقة التى تبرز عبر ملاحق الاتفاق وخاصة الاقتصادى هى أبرز المخاطر التى يدور حولها الجدل الساخن الصاخب والحاد فى الوطن العربي لأنها بوضوح تطرح القضية الجوهرية الأخطر أو ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى أو السوق الشرق أوسطية.

وسواء كانت السوق الشرق أوسطية باتت حقيقة أو أنها فى طور التكشيل فإن المخاطر الحقيقية التى تتجاوز التطبيع الاقتصادى تتحدد أمام عيوننا وعقولنا بوضوح ، مخاطر تهدد جذور هويتنا العربية وحقائق النظام الاقليمى العربى ومن ثم فأنا لا أستطيع قبول الأحكام المطلقة التى يطلقها الاستاذ **لطفى الخولى** من أن الاتفاق يسجل الفشل المطلق للحركة الصهيونية والمطلق للحركة القومية العربية/

ولا اتفق معه فى تنظيره للسوق الشرق أوسطية والصياغة المغالطة التى يقدمها «طالما أصبح هناك دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية و طالما أن الاتجاه العام هو للأسواق الاقتصادية الأقليمية الكبيرة فى العالم ، فلا مفر - موضوعيا - من أن يكون هناك سوق شرق أوسطية؟!

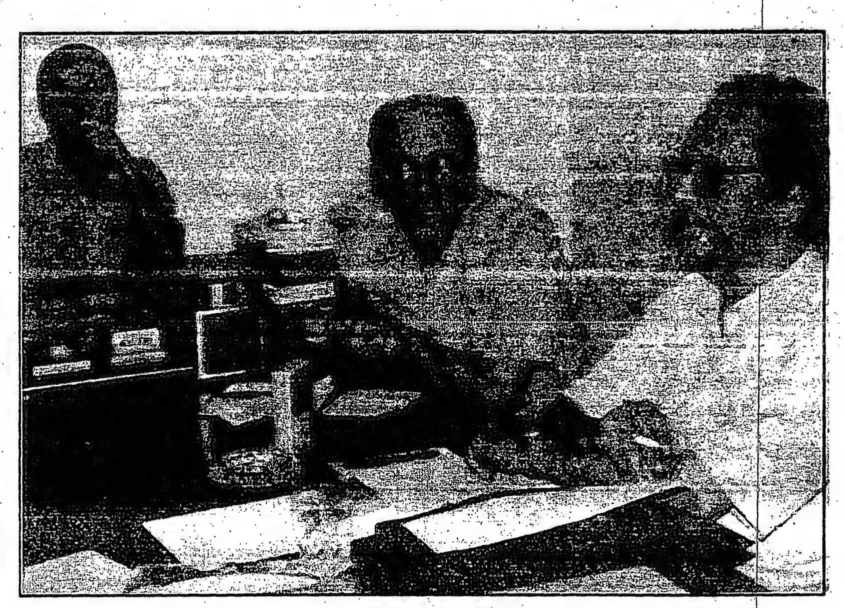
إذا ما تناولنا أولا مسألة الأحكام المطلقة حول الفشل المطلق ...فإننى أتساءل ما هى الحيثيات التي انتهت بالاستاذ / لطفى لاعلان هذه الأحكام ، واذا كنا نعرف بعضا من الأسباب التى أدت الى تراجع حركة القومية العربية ومن بينها الدور الأمريكى الاسرائيلى فإننا فى شوق لنعرف مضمون حيثيات حكمه المطلق بفشل الحركة الصهيونية وأعتقد أن هذه المسألة تحتاج الى مداخله كاملة.

أما فيما يتلعق بالصياغة المراوغة عن «ضرورة» ولا أريد أن أقول «حتمية» السوق الشرق أوسطية رغم أنها هى التعبير الدقيق عن الصياغة التي طرحها.

فإن اعتراضاتى التى أسجلها هى:

* الدولة الفلسطينية لم تتحقق بعد ولا تزال هناك سنوات عدة من المفاوضات المعقدة حول طبيعة الكيان الفلسطينى ، واسحاق رابين فى حديث أخير مع جريدة يديعوت احرونوت الاسرائيلية يعرض رؤيته لكيفية الحيلولة من خطر تحول الحكم الذاتى الفلسطينى الى دولة فلسطينية ويقول بالحرف الواحد« عندما تبدأ المرحلة النهائية بعد سنوات لا يمكن أن تطرح أفكار عده عن الدولة الفلسطينية وعاصمة فى جزء من القدس ، ومنها على سبيل المثال اتفاق تلاقى بين دولتين ذاتا سيادة «اسرائيل والاردن»

حلمى شعراوى و عبد الغفار شكر



وكيان فلسطيني أقل من مستقل!

* وحتى لو افترضنا وجود دولة فلسطينية فهل يمكننا الحديث عن تكافؤ أو ندية بينها وبين اسرائيل التى يبلغ ناتجها الإجمالى ضعف الناتج الاجمالى المصرى ولا يشكل الناتج الفلسطينى الاجمالى فى الضفة وغزة إلا ١/١٤ من الناتج الاجمالى الاسرائيلى؟

* أما المغالطة الأكبر فهى ما توحى به الصياغة من أن الاتجاه العام هو للأسواق الاقتصادية الاقليمية الكبيرة فى العالم ، نعم هذا هو التطور العالمى ، بحكم عملية التدويل الاقتصادى ولكن السؤال هل السوق الشرق أوسطية التى أشار الها الاتفاق وملاحقة هى تطور طبيعى من داخل دول المنطقة أم أنها ترتيبات خارجية مفروضة عليها؟ إن النظام الشرق أوسطي كما يعرف الأستاذ لطفى وهوسيد العارفين عن حق مشروع قديم تعددت صياغاته فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى وتعددت المحاولات باسم الصياغات المختلفة من مشروع قيادة الشرق الأوسط الى حلف بغداد الى مشروع ايزنهاور فى محاولة الاختراق النظام الاقليمى العربى الذى استطاع الصمود وافشال هذه المخططات الغربية ، والسوق الشرق أوسطية التى يتحدث عنها الأستاذ لطفى باعتبارها موضوعيا «ضرورة» ليست الا التعبير الاقتصادى لهذا النظام فى صياغته الجديدة والمبتكرة والتى تجرى الترتيبات تكون اسرائيل على رأس قيادته كما يستهدف عراب التسوية الأمريكى وسأكتفى هنا بشهادتين ....

** الشهادة الأولى يقدمها د. محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا والتى ضمنها سلسلة مقالاته التى بدأها فى الأهرام المصرية فى ١٩٩٣/٩/٢٦ يقول د. محمود فى ندوة لمجموعة من كبار رجال سوق المال الامريكية مؤخرا وقبل أن يتم التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل قال أحد الحاضرين «ان الاتفاق المتوقع هو آخر الحواجز قبل أن تصبح اسرائيل هونج كونج الجديدة فى الشرق الأوسط. فسأله مدير الندوة ! وكيف يتحقق ذلك؟ فأجاب بأن اسرائيل ستكون الباب الخلفى لأموال واقتصاديات العالم العربى وستقود السوق الشرق أوسطية ، وتنشأ منطقة تجارة على المستوى العالمى كما فعلت سنغافورة.



أمين هويدى

خريطة بيريز الجديدة

** الشهادة الثانية يقدمها «شيمون بيريز» فى كلمته في الأجتماع الأخير لمجلس الاشتراكية الدولية «الأرض صغيرة والصراع كبير وخليط السكان يجعل رسم خريطة أمرا بالغ الصعوبة وبديلا من الخريطة اتفقنا على جدول زمنى للتحرك من وضع ممتنع على الحل الى وضع يمكننا من التوصل الى اتفاق شامل والى خريطة مقبولة للطرفين الاسرائيلى والفلسطينى» ثم يعلن من فوق منبر الاشتراكية الدولية الدعوة لاقامة مثلث اقتصادى بين اسرائيل - الاردن والفلسطينيين على غرار التكامل الاقتصادى بين دول البينولكى أى بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ؟

مصطفي الحسيني



بعد ذلك خلق سوق شرق أوسطية جديد وناجع اقتصاديا لتأمين السلام الذى أدى اليه الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، ثم ينهى «بيريز» اعلانه بأن اسرائيل تريد شرق أوسط على اساس أربعة أسس:

١- التخلص من النفقات السلبية مثل الجيوش المتضخمة وسباق التسلح والنظم الديكتاتورية فى المنطقة.

٢- المشاركة فى موارد المياه والتكنولوجيا لمكافحة التقصر.

٣- تنمية السياحة للحد من البطالة وتعزيز الروابط بين الثقافات ودعم السلام.

٤- بناء بنية تحتية للنقل والاتصالات لتحسين الروابط بين دول المنطقة.

*ما هى الخطة المقبلة؟

وحتى لا يتحقق التخوف أو المحظور الذى ينبهنا اليه أ. **حلمى شعراوى** من أن اسرائيل تتنازل عن اسرائيل الكبرى الجغرافية لحساب اسرائيل الكبرى سياسيا واقتصاديا ، وأيا ما كان حقيقة الحديث عن عوائق وعوامل موضوعية وذاتية قد تحول وقيام هذه السوق أو انها اذا ما تحققت بفضل الضغط الأمريكية فلن يكتب لها البقاء، والنجاح إلا على المدى القصير وعندما تتغير وتتبدل الاعتبارات المحلية والعربية والدولية التي تفرضها فأنها الى زوال الخ ، إلا أننى أتفق مع ما طرحه أ. **أمين هويدى** من أن الجهد المطلوب من الباحثين والعقول المصرية «وأضيف والعربية» كبير. ما هو الحل؟ ما هو البديل؟ وما هى الخطة المقبلة؟

ولا أجد ما أختم به مداخلتى خيرا من اقتباس هذا التحذير البليغ والساطع الذى أطلقه د. **أحمد يوسف أحمد** أستاذ العلوم السياسية فى جامعة القاهرة فى دراسته «أفكار حول السلام والنظام الشرق أوسطى»

«على الذين يرون فى الاتفاق الاسرائيلى الراهن مأساة ! إن يعرفوا أنه لم يكن كذلك الا آن التيار الغالب داخل القوى الرافضة لنهج التسوية منذ نهاية السبعينات لم تفعل سوى الرفض اللفظى ، ولم يحاول تغيير الواقع وخلق حقائق جديدة على الأرض تدعم وجهة نظره وتسحب البساط من تحت أقدام المعتدلين ، وعلى الذين يرون فى الاتفاق نقله الى الأمام وبداية لعودة الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطينى أن يدركوا أن هذا لن يحدث إلا اذا استمر النضال من أجل هذه الحقوق بكل الطرق المختلفة والإ فإن الاتفاق وغيره من الاتفاقات لن يكون سوى بداية لمزيد من المشكلات!!

يمين × شمال

ليس بالأمن وحده يحيا المجتمع

الموضوعية فى التفكير والواقعية فى التنفيذ والإيمان بالتطور العلمي.. لا طريق غير هذا لسلامة المجتمع وشفائه من الأمراض التي تنخر فيه ، ومواجهة مخططات كثيرة ضد سلامة وهوية هذا الشعب ، كالإرهاب والتفرقة العنصرية والتعصب ضد العلم والكاسيتات التى زاحمت سوق الاسفاف الشبابى ، والتجارة فى العطور والأعشاب التى تشفى كل شئ وكأنهم يسعون لتأصيل التصادم مع العلم (الطب) وترويج السواك والحجاب وغيرها من البدع المستوردة من بلاد البدو ، وهكذا يرقى الشباب فى أحضان اللاعقل ، ويرتضون لأنفسهم الراحة المزيفة وعدم إعمال الفكر، ويصبحون فريسة للفكر الدينى المستورد من بلاد متخلفة حضارياً وفكرياً، يقابلهم شباب آخر طليق يجرى وراء الحظ وموجة الغش الجماعى فى أى شئ.

وتنهار قيمة البحث والعطاء والعمل والقدوة بتأثير تليفزيون الشريف . كل هذا يدفع بمصر إلى كارثة محققة.

ولهذا يجب أن تكون المساجد للعبادة فقط والصوت العالى (مكبر الصوت) للآذان وخطبة الجمعة فقط، أما الصلاة والدروس وغيرها ففى نطاق المسجد ، ولا داعى لمزاحمة سوق اعلانات الشريف.

ويجب على وزارة التعليم ألا تجعل من كتاب القراءة لصفوف الابتدائى والاعدادى والثانوى كتاب دين، فهناك كتاب مخصص لذلك ورغم هذا فموضوعات القراءة كلها دينية وكأنها مباراة مع الإرهاب أو رد فعل له فى نفس الاتجاه ، وعليها أن تنقى الفصول ممن يحاولون نشر الحجاب للأطفال بالأمر والضغط ،ومعاقبة هؤلاء بشدة.

ويجب أن تقوم وزارة الصحة بدورها لتستعيد مكانتها من العيادات المسماه بالاسلامية.

أما وزارة الثقافة فلها حكاية أخرى!

عبد الله الخطيب

فاز بالتزكية فلماذا الاستفتاء؟

من الأشغال المائية للزراعة للثقافة لغيرها ... يا قلبى لا تحزن، ومثلها من مجلس الشعب لمجلس الوزراء للمحافظين وغيرهم.

أين نحن من القرن الحادى والعشرين؟ وهل سيكون ١٩٩٩ مشابها لعام ١٩٩٣ فنشاهد شباب الجامعات واعلان التأييد والتهليل والمبايعة وأزياء الشباب فى الصيف بين الأصفر والأبيض واللبني على غرار الأحزاب ، ثم قيام شباب ٧٥ دولة افريقية واسلامية تبارك وتؤيد وتهلل..

واذا كان مبارك وحده هو المرشح للرئاسة ، وبالطبع سيحصل على ثقة الناخبين ، فلماذا لم يفز بالتزكية حتى لا تتمادى الحكومة فى الإسراف والبذخ.

أستعير بعض كلمات المفكر لطفى الخولى فى أهرام ٢ سبتمبر الماضى حول مسألة نعم أو لا «أعتقد أنه آن الآوان لما يمكن أن يسمى بعملية فطام الحزب الوطنى الديمقراطى عن الرئيس ان الحزب سوف يظل دائرة مغلقة وعنواناً للسلطة ، لا وجود حى له بالشارع الا فى ظل الرئيس،» والله لو فعلها رئيسنا مبارك لهتفنا له من أعماقنا بنشيد الراجب المصرى ، بالروح بالدم نفديك يا مبارك- ولو حدث هذا سوف تضحك الجماهير على تمثيل الحزب الوطني فى البرلمان القادم.

يحيى النجار

مهزلة الاستفتاء

لا أجد ما يعبر عن ثورتي الداخلية لما يحدث فى مصر على أيدى القائمين عليها ،من زيف ونفاق بلغ قمته فى مهزلة الاستفتاء على الرئاسة ، سخرت الحكومة جميع وسائل إعلامها لتسبح بحمد مبارك حتى كدنا نتخيل أن لولا عهده ما ولد الوليد ولا عاد الفقيد !! وأنه بفضل توجيهاته الرشيدة أصبحنا نسير فى ركب الدول المتقدمة ولا تتفشي فى بلدنا جرائم الفساد ومعدلات البطالة وقيم الفهلوة والاستغلال والمحسوبية !! فهل بعد ذلك تنتظرون منى مشاركة إيجابية في ظل حكم كهذا؟!

أرجو معرفة شروط الانضمام للحزب الشيوعى وهل له مقر بالدقهلية؟

أشرف حنفى على
دبلوم دراسات عليا
فى علم الإجتماع

** الحزب الشيوعى محجوب عن الشرعية وليس له بالتالي مقرات معروفة ، وهو يناضل مثل قوي سياسية عديدة لا لانتزاع شرعيته.

المحرر

"بوق" ضد الإرهاب

نشرت «روز اليوسف» فى ١٩٩٣/٩/١٣ تحقيقا صحفيا عن قرية «التمساحية» الحالية من التطرف، باعتبارها مفاجأة الصعيد. وصنف التحقيق «بوق» باعتبارها احدى القرى المتطرفة المجاورة للتمساحية، أرسل عمدة القرية ردا على الصحفى أسامة سلامة ، كما أرسل شبابها ردا آخر بالبريد المسجل، كما أرسل أحد شبابها ردا منفصلا وحتى كتابة هذه السطور لم تنشر «روزا» أيا من الردود الثلاثة. تم إرسال الرد بالبريد العادى لجريدة «الأهالى» وشباب القرية ينتظرون نشره- تؤكد الردود أن الاعلان الحكومى هو صانع الارهاب الأول، وتتحدى صاحب التحقيق أن يخرج من بين شباب «بوق» متطرفا واحدا، وتطلب من الجالسين فى الغرف المغلقة أن يرسلوا إلى بوق من يتحرى

الحقيقة. وترفض توزيع الاتهامات على الجميع وكأن كل قرى وريف الصعيد مصدر للارهاب. بينما السياسة المفروضة على شعب مصر منذ السبعينات هي مصدر الارهاب وصانعه وممولة الأساسي.

سيد عبد الراضي عبد الرحيم-بوق - القوصية- اسيوط

يسار أكتوبر تحت الصفر

توالت الأحداث طوال شهر سبتمبر وانتظرت كقارىء مستديم «لليسار» عددا مرتفع المستوى، يتحدث عن عودة بولندا لليسار، وحل يلتسين للبرلمان، ولكن فوجئت بعدد ضعيف للغاية، فرسالة وارسوا غير موجودة ورسالة موسكو تتحدث عن الأطفال في روسيا، مع تحفظي بأنه موضوع مهم، لكن أحداث موسكو أكثر أهمية، كذلك أرشيف اليسار يتحدث عن جوزيف روزنتال الأب الروحي للشيوعية في مصر ولم نجد صورته، كذلك نجد التجمع يؤيد اتفاق غزة- أريحا ومشاغبات صلاح عيسى ضده. كما فوجئنا بالعدد ٨٢ صفحة فقط بدلا من ٩٨، ويبدو أن سياسة الخصخصة بدأت تتبعها اليسار، فهذا الفارق، في عدد الورق كان يمكن استعياب الجزء الثاني من دراسة «مستقبل الماركسية العربية» والحوار مع د. رمزي زكي وغيرها.

صلاح عيسى



أشرف صادق - الشرقية.

** ليس لليسار مراسل في وارسو.. ولم تكن لها رسالة أصلا في أعداد سابقة.. كما أن أحداث وارسو وموسكو وقعت في النصف الثاني من سبتمبر ولم نتمكن من متابعتها لأننا مجلة لاتمولها حكومة ولا رأسمالية، وبالتالي ليس لها مطبعة، ويستغرق إعدادها للطبع وطبعها حوالي عشرة أيام. وصحفيا المتابعة السريعة تتم في الصحيفة اليومية والمجلة الإسبوعية

لو كانت الصورة في مصر صورة لروزنتال لنشرناها.

- لاتناقض بين أن ننشر موقف التجمع من غزة -أريحا والذي لايمكن اختصاره في التأييد فقط، وبين أن يعبر صلاح عيسى عن رأيه في هذا الاتفاق في المجلة، خاصة وأن فصائل اليسار في كل قطر عربي، بل وداخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها معارضون ومؤيدون للاتفاق.

- رغم إنك قارىء مستديم لليسار، ولكن يبدو أنك لم تقرأ ما يكتب شهريا عن معاناة اليسار ماليا مما يهددها بالتوقف ويضطرها لتخفيض الورق لتستمر لفترة أطول نتمنى مشاركتك في حملة تبرعات بالشرقية لصالح المجلة، وعندما يدعم قراء وجمهور وأنصار اليسار في مصر مجلتهم نتعهد بأن نجعلها ١١٤ صفحة!!.

المحرر

القوة الكامنة

لقد خلق الله الإنسان في أحسن تقويم. وقد أثبت العلماء أن النفس البشرية طاقة متغيرة متجددة حتى تحتفظ بشفافيتها وقدرتها على تحويل الشعور والفكر إلى عمل، وأن لديها قوة تستطيع أن تحول مسار الخلية كما تشاء، أن تأمر «كن فيكون» وقرارات النفس البشرية لازالت مجالا لبحث العلماء.

فالانسان يحمل مشاعر الحب والكره، ويولد بها ويجب عليه إدراك ذلك، وحسن استخدامها نحو الأهداف الطبيعية، وبذلك ينشد المثال الانساني باختيار حر ومسئولية

أما هذا المثال الإنساني فهو ثابت ومركز في كل خلية وهو المحرك الطبيعي لميلاد آدم كما أنه المولد للطبيعة البشرية وجميع نواميس المعرفة، والله قد أتم رسالته وأودع في الخلية كل ماتحتاجه من قوانين لكي تقود نفسها بنفسها، وبذلك فإنه توجد طاقة نفسية في النفس تولد قوة ثابتة غير قابلة للانقسام وتنطلق من أعمق بؤرة في تكوين الخلية لكي تقود جميع الطاقات المتغيرة والمشاعر إلى أهدافها.

فهذا الحب الإلهي في النفس البشرية هو المسئول عن قيادة المشاعر وحصول الانسان على سيادة نفسه وتحويل الخامة الأولى وهي آدم إلى كل مراحل الانسان، أما عن الحب العاطفي فهو حالة سطحية ناتجة من منطقة الهرمونات والاحساس العصبي ورد الفعل.

ومن خصائص الحب الإلهي تحقيق الأمن والأمان الداخلي وبقاء النفس صافية طاهرة.

وكما أن العاطفة في الإنسان تحمل في طياتها ضدها، كذلك تحمل ظواهر الطبيعة في طياتها الضد القاطع لما تبدو عليه من صفاء أو نقاء.

هذه هي حياتنا، وهذه هي طبيعتنا ودنيانا خلقها الله كما شاء. تطوى البذرة في داخلها الحياة والموت، النماء والازدهار ومحوها جنبا إلى جنب الركود والذبول. هل هما يعيشان جنبا إلى جنب؟ أم هو جوهر واحد فيه هذه المتناقضات؟!.

سعيد فرحات- القاهرة

كاسيت اليسار

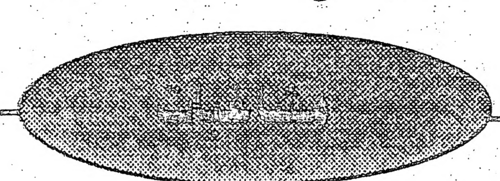
اقترح طبع ندوات «اليسار» على شرائط كاسيت وعرضها للبيع في مقر المجلة، فهي مفيدة لنشر الثقافة الوطنية.

حسين حسن «شبيلوف» امبابة

عفواً.. وفي انتظار رسائلك

** الرفاق المرقعون على رسائل بتوقيع كوادر التصحيح (ح.س.م). هذا الباب لاينشر رسائل بدون توقيع، كما أنه مفتوح لنشر أفكار القراء (من اليمين إلى اليسار) حول مايهم القراء، ويمكن أن يكون طرفا متفاعلا معه. شكرا لاهتمامكم بمراسلة يمين×شمال، وفي انتظار رسائل بعيدة عن الصراعات العنيفة التي لايدرك القراء أبعادها وليسوا طرفا فيها.. وبالتالي لن يتفاعلوا معها..

حاورينى .. ياقطيطه!



لأن الرئيس مبارك.- كما قال فى الخطاب الذى ألقاه فى أعقاب حلفه اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب- «ليس ممن يتصورون أن باستطاعتهم وحدهم أن يفعلوا كل شىء » فقد تفضل فأعلن أنه يتطلع إلى «مشاركة مسئولة من أحزاب مصر ومن كل مصرى ومصرية» ودعا تلك الأحزاب مشكورا إلى «حوار بناء يحدد أولويات العمل الوطنى»

والكلام جميل جدا، ولايستطيع أحد أن يعترض عليه، ولكن عيبه الوحيد أنه ليس جديدا، فقد أذيع قبل ذلك عشرات المرات، على لسان الرئيس وعلى لسان غيره من المسئولين فى الحزب الحاكم، ثم ثبت فى كل مرة أنه مجرد كلام ابن عم حديث، ونجل المرحوم أنور السادات وقريب ونسيب عائلات المفروم والمحصور والرزل بميت أبو الكوم، وحفيد عائلة «حاورينى ياقطيطه» بكفر المصيلحة، ومع ذلك فقد ظلت أحزاب المعارضة، تبلع طعم الحوار، فى كل مرة يقدمه إليها الحزب الحاكم، وتأخذ الموضوع جدا، وتعقد اجتماعات مكثفة لكادرها الأساسى، وهيئاتها القيادية، لمناقشة الدعوة، وسرعان ما تتحول المناقشة إلى مشاجرة، بين المؤيدين للحوار، بدعوى أنه لايجوز أن يرفض أحد الحوار وإلا كان حمارا وغير ديمقراطى، وبين المعترضين عليه بدعوى أن التجارب قد اثبتت - منذ عهد السادات- أن الحكم لايريد حوارا ولايحزنون، وأنه لايجوز لإنسان عاقل أن ينسى التاريخ، فيتقدم فى كل مرة إلى المصيدة ذاتها، وإلا كان حمارا يستحق ما يجرى له، ثم تنتهى المشاجرة بانتقال فريق من المؤيدين للحوار إلى صف الحكومة، وبانتقال فريق من المعارضين له إلى بيوتهم يأسا من أن تحقق أحزاب المعارضة أى هدف بعد أن تحولت -فى رأيهم- إلى أحزاب لاتفعل شيئا إلا انتظار الحوار، ثم يكتشف الجميع -كالعادة- أن الدعوة للحوار، ليست أكثر من كلام من النوع الذى يوصف عادة بأنه كلام فض مجالس، أى فض مجالس الشعب والشورى، وفض مجالس أحزاب المعارضة ذات نفسها، ويتأكدون بأنفسهم أنه لا الرئيس ولا حكومته ولا حزبه يريدون حوارا ولكنهم يريدون «حمارا» يركبونه ويكتبون على سرجه «أحزاب معارضة المعارضة» يدربونه فى «السيرك الوطنى الديمقراطى» على أن يعارض نفسه بنفسه، فيحرك أذنيه فرحا إذا ما وضعوا على فمه لجاما جديدا يمنعه من النهيق برأيه، فإذا ما أضافوا إلى أوتاده وتدا جديدا لعب بذيله «سرورا» وهو حال وليس اسما ولا صلة له بالدكتور سرور الذى كان فى غاية السرور وهو يسمع هذا الكلام!

لكن الرئيس -أكرمه الله- وفر على الجميع هذه المرة تعب القلب ووجع الدماغ، ووضع للحوار الذى دعا إليه شروطا تكفى وحدها لكى يظل المدعوين للمشاركة فيه، قاعدين فى بيوتهم.. فمع أن الدعوة الرسمية التى جاءت على لسان الرئيس فى خطابه تنص على «إجراء حوار بناء حول أولويات العمل الوطنى» إلا أن الرئيس أنهى الحوار قبل أن يبدأ، وحدد بنفسه هذه الأولويات قائلا إنها «قضية الأمن والاستقرار» وجزم بأن الحوار لابد وأن ينتهى إلى «اتفاق وطنى يضع قضية مقاومة الارهاب وقطع دابره فى مكانها الصحيح من أولويات العمل الوطنى».. وبس خلاص.. مفيش أيها حاجة، لأن تلك هى النقطة الأولى والثانية والثالثة والأخيرة، على طاولة الحوار.. وهو معنى ما حرص الرئيس على أن يشدد عليه فى ثنايا خطابه، حتى لايقل أحد من أحزاب المعارضة أدبه فيتقدم - على الطاولة- بأية مطالب، أو يدعى أن له حقوقا، فالمشاركة المطلوبة كما قال الرئيس هى «مشاركة فى عمل لاتفسده الإثرة ولا الأنانية.. مشاركة تأخذ نصيبها من الواجب والمسئولية وتتجاوز بها الأحزاب موقفها الراهن الذى يكتفى بالمطالبة»!.

ومعنى الكلام هو أن أحزاب المعارضة مدعوة للمشاركة فى قطع دابر الإرهاب لا أكثر ولا أقل، وهى دعوة ليس هناك ما يبررها وما لايدعو لتعب القلب فى الحوار والمناهدة داخل الأحزاب، أو مع الحزب الوطنى، فالأحزاب جميعها- والشهادة لله- لاتكف عن لعن سنسفيل الارهاب فى صحفها وخطبها وبياناتها، بل إن بعضها لايكاد يلعن شيئا أو يعارض أحدا إلا الارهاب، ومع ذلك فإن الحكومة تصر على احتكار التليفزيون لنفسها وتمنع زعماء المعارضة من الظهور على شاشته لكى يلعنوا معها الارهاب، خشية أن يلعنوه أفضل مما تفعل، فينحاز الشعب إليهم، وهى تصر على ألا تسمح لهم بعقد أى اجتماع خارج مقار أحزابهم لكى يقوموا بواجب المشاركة فى قطع دابر الملعون أعلاه، وهى تضيق على أحزاب المعارضة فى المقرات والنشاط، ولا هم لها إلا دق الأسافين داخل صفوف كل حزب، وبين كل حزب والآخر بلعبة حاورينى ياقطيطه، حوار وطنى وديمقراطى. حتى كادت تقطع دابر أحزاب المعارضة، وهذا هو السبب الرئيسى لعجزها عن قطع دابر الإرهاب.!

ومشكلة مصر الآن، هى أن أحزاب المعارضة قد أدمنت لعبة «حاورينى ياقطيطة» مع الحكومة، ولم تتعلم من دروس الحوار السابقة أى درس، ولو كانت «قطيطة» تعلمت لأدركت أن الحوار المطلوب، هو الحوار بين أحزاب المعارضة، والعمل المشترك فيما بينها لقطع دابر الارهاب الحكومى المنظم، والارهاب الأصولى العشوائى، لإنقاذ الوطن من المخاطر التى تحيق به!

وهذا كلام قلناه قبل ذلك، ونكرره، لأن التكرار قد يعلم «قطيطه» كما يعلم الشطار!

صلاح عيسى